

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الأسواق المالية

أمام لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة:

د. أحمد العلي الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين-كلية الاقتصاد عضواً

د. رانيا الزرير الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين-كلية الاقتصاد عضواً مشرفاً

عضواً

د. محمد حمرة المدرس في قسم المصارف والتأمين-كلية الاقتصاد

إقرار

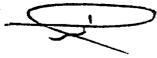
أنا الطالبة: نرمين محمد غسان الحموي

أصرح بأن الرسالة المقدمة للحصول على درجة
الماجستير في قسم المصارف والتأمين- اختصاص أسواق مالية،
والتي تحمل عنوان:

"نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية
الخاصة" هي من إنجازي ولم يسبق أن نشرت من قبلي أو من قبل باحثين
آخرين.

دمشق في 28/ 3 / 2016

الطالبة: نرمين محمد غسان الحموي





الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الأسواق المالية

إعداد: نرمين محمد غسان الحموي

إشراف: د.رانيا الزرير

دمشق 1437 هـ - 2016 م

الإهداء

إلى بلدي الحبيب سورية.

إلى منارة العلم المضيئة جامعة دمشق وكليتي الحبيبة كلية الاقتصاد.

إلى أحبتي أمي وأبي وأختي.

إلى من قدمت الاهتمام والتشجيع والوقت الثمين د.رانيا الزرير مشرفتي الغالية.

إلى أصدقائي و زملائي الأعزاء، وإلى كل من كان عوناً لي في إنجاز هذه الرسالة.

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير للدكتورة رانيا الزبير لقبولها الإشراف على هذه الرسالة وعلى عظيم اهتمامها، والتي كانت لملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها السديدة أبلغ الأثر في إتمام هذه الرسالة.

كذلك أتوجه بجزيل الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم السيد الدكتور أحمد العلي والسيد الدكتور محمد حمرة على تفضلهم وقبولهم الاشتراك في الحكم وتكبدهم عناء قراءة الرسالة و إثرائها بالملاحظات القيمة التي ساهمت في تعزيزها و إغنائها.

كما أشكر جامعة دمشق وأساتذتي في كلية الاقتصاد في قسم المصارف والتأمين على كل ما قدموه من معلومات قيمة واهتمام بالغ.

فهرس المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ث-ج	فهرس المحتويات
ح-خ	فهرس الجداول
خ	فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية
خ	فهرس الملاحق
د	ملخص البحث
1	الإطار العام للدراسة
1	مقدمة البحث
1	مشكلة البحث
2	الدراسات السابقة
9	أهمية البحث
10	أهداف البحث
10	فرضيات البحث
11	منهج البحث والأسلوب المتبع في تحليل البيانات
13	الفصل الأول: الفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية
14	المبحث الأول: مفهوم الفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية
14	أولاً- الأزمات المالية
19	ثانياً- الأزمات الاقتصادية
20	ثالثاً- النظريات المفسرة للأزمات المالية المصرفية
21	المبحث الثاني: البعد التاريخي للفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية
21	أولاً- تواتر الأزمات المصرفية
23	ثانياً- أمثلة لظاهرة الفشل المالي المصرفي
28	المبحث الثالث: الفشل المالي المصرفي والقروض غير المنتجة
29	أولاً- أنواع الفشل المصرفي ومراحله
32	ثانياً- أسباب الفشل المالي المصرفي الفردي
35	المبحث الرابع: المؤشرات الكلية والجزئية للفشل المالي المصرفي
35	أولاً- نظم الإنذار المبكر

38	ثانياً مؤشرات الحيطة الكلية
41	ثالثاً- مؤشرات الحيطة الجزئية
48	رابعاً- اتفاقيات بازل ومؤشر كفاية رأس المال المصرفي
56	الفصل الثاني: التنبؤ بالفشل المالي المصرفي
57	المبحث الأول: التنبؤ المالي (الهدف منه، أهميته، خطواته، محدداته وأساليبه)
57	أولاً- الهدف من التنبؤ المالي في المؤسسات المصرفية
57	ثانياً- التنبؤ المالي والتخطيط المصرفي
57	ثالثاً- التنبؤات المالية والتقديرية المحاسبية
59	رابعاً- أهمية التنبؤ بالفشل المالي المصرفي وخطواته
60	خامساً- محددات التنبؤ المالي
60	سادساً- أساليب التنبؤ
65	المبحث الثاني: نماذج التنبؤ ومؤشرات قياس إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي
65	أولاً- نماذج التنبؤ بالفشل المالي المصرفي
71	ثانياً- مؤشرات قياس إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي
75	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
76	المبحث الأول: الدراسة التحليلية الوصفية
76	أولاً- لمحة عن المصارف السورية الخاصة
77	ثانياً- المؤشرات المالية الكلية لأداء القطاع المصرفي السوري الخاص
82	ثالثاً- أهم المؤشرات الجزئية للأداء المالي المصرفي في كل مصرف من المصارف السورية الخاصة التقليدية واختبار الفرضية الأولى
90	رابعاً- مجتمع وعينة البحث
90	خامساً- الحدود الزمنية للبحث
91	سادساً- محددات البحث
91	سابعاً- مصادر الحصول على البيانات
93	ثامناً- خطوات البحث
94	تاسعاً- متغيرات البحث وطريقة قياسها
95	المبحث الثاني: النموذج المقترح للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية
98	أولاً- علاقات الارتباط بين المتغيرات المدروسة
98	ثانياً- دراسة الاستقرار المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية باستخدام مؤشر (Texas) واختبار الفرضية الثانية

101	ثالثاً النموذج المقترح للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية واختبار الفرضية الثالثة
108	رابعاً- القدرة التنبؤية للنموذج المقدم و اختبار الفرضية الرابعة
-113 115	النتائج والتوصيات
116	المراجع
121	الملاحق

فهرس الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	خسائر المؤسسات المالية العالمية نتيجة انكشافها على سوق الرهن العقاري الأمريكي	1
54	الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المصرفي وفق اتفاقية بازل III واتفاقية بازل II	2
65	المؤشرات الكلية للأزمات المصرفية	3
66	مصنوفة المؤشرات الرائدة للأزمات	4
69	تصنيفات المشاريع تبعاً لقيمة مؤشر (Z -Score) في نموذج (Althman & Cough, 1974)	5
70	تصنيفات القروض تبعاً لقيمة مؤشر (Z -Score) في نموذج (Sherrod)	6
77	تاريخ مباشرة المصارف الخاصة التقليدية العمل في السوق المصرفية السورية	7
78	المؤشرات الأساسية للأداء المالي للقطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي	8
82	الحصة السوقية من إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي الخاص	9
83	الحصة السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي الخاص	10
83	معدل نمو ودائع العملاء في كل مصرف من المصارف المدروسة	11
84	معدل نمو التسهيلات الائتمانية في كل مصرف من المصارف المدروسة	12
85	جودة المحفظة الائتمانية في كل مصرف من المصارف المدروسة	13
86	معدل توظيف ودائع العملاء في كل مصرف من المصارف المدروسة	14
88	معدل العائد على حقوق الملكية المعدل بأرباح /خسائر تقييم القطع البنوي غير المحققة	15
89	كفاية رأس المال في كل مصرف من المصارف المدروسة	16
95	متغيرات البحث، طريقة قياسها، الإشارة المنتظرة منها	17
98	معاملات الارتباط بين متغيرات البحث	18

101	مقارنة نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونتائج نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) ونتائج نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي (REM)	19
103	اختبار (Redundant Fixed Effects test)	20
103	اختبار (Hausman Test)	21
104	نموذج الانحدار ذو الأثر المقطعي والزمني الثابت (FEM)	22
107	الأثر الزمني والأثر المقطعي الثابت والخاص بكل مصرف وكل فترة زمنية مدروسة على مؤشر الفشل المالي	23
108	تقييم التنبؤ بقيم مؤشر (Texas)	24
110	مقارنة القيم التقديرية المحسوبة لمؤشر (Texasf) والقيم الفعلية لمؤشر (Texas)	25
112	اختبار (Test of Equality of Means Between Series)	26

فهرس الأشكال والرسوم البيانية		
رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	أنواع الأزمات وتصنيفها	1
22	مخطط تواتر الأزمات المالية على اختلاف أنواعها في الفترة الزمنية الممتدة بين (2011-1970)	2
98	تطور قيم مؤشر (Texas) خلال فترة الدراسة	3

فهرس الملاحق		
رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
121	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المدروسة	1
122	نموذج الانحدار التجميعي (PM) (Pooled Regression Model)	2
122	نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) (Fixed Effects Model)	3
123	نموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM) (Random Effects Model)	4

ملخص البحث

لما للفشل المالي المصرفي وللتنبؤ المبكر بإمكان حدوثه من أهمية، وخاصة في الظروف الحالية المشكلة لبيئة العمل المصرفي الخاص في سورية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى اختبار مدى ملاءمة مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية، وذلك بدراسة تطور أداء أهم مؤشرات الأداء المالي والسوقي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، لتبيان ما إذا كانت هذه المصارف تتمتع بالاستقرار المالي من عدمه، في مسعى لبناء نموذج قياسي يستخدم في التنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة بين الربع الأول من عام 2015 حتى الربع الثالث من عام 2015.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة ببناء النموذج المقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي المصرفي خلال الفترة الزمنية الممتدة بين الربع الأول من عام 2010 وحتى الربع الرابع من عام 2014 باستخدام سلسلة زمنية مقطعية لمتغيرات الأداء المالي والسوقي لأحد عشر مصرفاً سورياً خاصاً تقليدياً، وتحليلها بواسطة تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data Analyze) باستخدام برنامج (Eviews7).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى تمكن جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية من الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسبة المعيارية " 8%"، عدا مصرف سورية والخليج (SGB)، الذي اضطر لاستخدام رأس ماله لامتنصاص خسائره المتراكمة التشغيلية، والتي بلغت 5 مليارات ل.س في نهاية عام 2014.

وكذلك إلى عدم تمتع معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية بالاستقرار المالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2010 وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2015، وعلى الأخص: مصرف سورية والمهجر (BSO)، مصرف سورية والخليج (SGB)، مصرف بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، مصرف الأردن - سورية (BOJS) والمصرف العربي - سورية (ARBS).

كما خلصت هذه الدراسة إلى ملاءمة مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية، والقدرة التنبؤية الجيدة للنموذج المقدم حول إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2015 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2015.

الإطار العام للدراسة

أولاً- مقدمة البحث :

يعد الفشل المالي المصرفي من المشكلات الاقتصادية المتشابكة، لأن آثاره لا تقف عند المصرف المعسر والمقترضين أصحاب القروض المتعثرة، وإنما قد تمتد لتشكل أزمة مصرفية شاملة، تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي ككل.

فقد بدأ الجهاز المصرفي السوري الخاص يعاني مؤخراً ظروفاً صعبة بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية و التشغيلية، وانخفاض جودة المحفظة الائتمانية المصرفية بسبب ارتفاع حجم القروض المتعثرة نتيجة لتعثر عدد كبير من المقترضين وعجزهم و/أو عدم رغبتهم بسداد قروضهم، ما استوجب إعطاء أهمية قصوى للتحوط من هذه المخاطر واتخاذ الإجراءات الضرورية للحد منها، ومن ذلك وضع مؤشرات للإنذار المبكر من خطر حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة، ووضع خطط طوارئ لمواجهة الأحوال المفاجئة التي قد تتعرض لها المصارف السورية الخاصة على نحو يضمن استمرارية عملها وسلامة مراكزها المالية ومانتها.

فعدم الاستقرار المالي المصرفي يؤدي إلى ظهور حالة من عدم التأكد، تجعل من الصعب على المساهمين والمودعين والمقترضين التمييز بين المصارف من حيث درجة سلامتها المالية وإمكانية حدوث إفسار مالي فيها يمهّد لوقوعها بالفشل المالي، ولاسيما أن تجربة المصارف السورية الخاصة تعد حديثة العهد نسبياً، إذ تم الترخيص لأول مصرف سوري خاص تقليدي في عام 2004، ليباشر عمله في السوق المصرفية السورية في 4-1-2004، وهو مصرف بيمو السعودي الفرنسي (BBSF).

ثانياً- مشكلة البحث :

تشكل المصارف عصب النظام المالي المصرفي، لذا يجب الحفاظ على استقرارها وسلامتها المالية وثقة المودعين بها، وخصوصاً في المرحلة الحرجة التي تمر بها سورية الآن.

ففي حال حدوث الفشل المالي في أحد المصارف السورية الخاصة قد يتوقع المودعون أن معظم المصارف ستكون في حالة خطرة، وسيكون ذلك أساساً لسيادة حالة من الذعر، قد تؤدي إلى ارتفاع عدد طلبات سحبيات ودائع العملاء من المصارف، واستغلال هذا الاضطراب من بعض المقترضين وامتناعهم عن سداد التزاماتهم تجاه المصارف وبالتالي ارتفاع عدد القروض غير المنتجة في المصارف الخاصة، وتراكم خسائرها التشغيلية وعدم قدرتها على سداد التزاماتها، وهكذا قد تتوالى حالات الإفلاس الحقيقية منها و/أو المفتعلة بسبب حالة الذعر، ويدخل القطاع المصرفي في حالة من الفوضى.

لذا، ومما تقدم فإن هذا البحث يحاول الإجابة عن الأسئلة التالية :

- 1 - هل استطاعت جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسبة المعيارية "8%" ؟ .
- 2 - هل تتمتع معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية بالاستقرار المالي؟ .
- 3 - هل يصلح مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية؟ .
- 4 - هل يصلح النموذج المقدم للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية؟.

ثالثاً- الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات عن ظاهرة الفشل المالي، وتعددت كذلك منهجية البحث المطبقة تبعاً لأهداف تلك الدراسات، كما تعددت نتائج هذه الدراسات باختلاف الأزمنة والأمكنة وطبيعة عمل المؤسسات المدروسة والأسلوب الإحصائي المستخدم.

وقد تم استعراض هذه الدراسات مبوبة تبعاً للغة البحث ومن ثم تبعاً للعامل الزمني ومن الأقدم حتى الأحدث :

أولاً- الدراسات باللغة العربية :

1 دور المؤشرات المالية والمؤشرات الصادرة عن سوق الأوراق المالية في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية حالة عملية لسوق المالية السعودية (2008)¹ :

هدفت هذه الدراسة إلى رصد تطور المؤشرات المالية والاقتصادية خلال الفترة التي سبقت وقوع الأزمات الاقتصادية، وإلى توصيف العلاقة التي تربط بين المؤشرات الاقتصادية والمالية والأزمات الاقتصادية وتبيان الإجراءات الضرورية لتفادي حدوث الأزمات الاقتصادية عند ظهور الإشارات الدالة على اقتراب وقوعها.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الارتفاع الحاد في مؤشر سوق الأوراق المالية واحتمال حدوث أزمة مالية، كما أدى التوسع في الائتمان وتمويل المضاربات في السوق المالية إلى رفع أسعار الأسهم إلى مستويات غير مبررة، ومن ثم اختلال توازن قوى العرض والطلب في السوق، ومضاعفة خطورة الاستثمار في الأوراق المالية وزيادة حالات الفشل المالي عند تراجع الأسعار، وانكشاف مركز المتعاملين بالأوراق المالية.

¹ بندق فادي، دور المؤشرات المالية والمؤشرات الصادرة عن سوق الأوراق المالية في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية حالة عملية للسوق المالية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2008.

2- قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية (2010) ² :

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية، التي يمكن استخدامها في التنبؤ بفشل البنوك التجارية، ولتحقيق ذلك تم احتساب (14) نسبة مالية لعينة تتكون من ستة بنوك تجارية مصرية بوساطة بيانات قائمة التدفقات النقدية لخمس سنوات خلال الفترة الزمنية في الأعوام (2000-2004).

وتم تحليل هذه المؤشرات باستخدام أسلوب التحليل العنقودي أولاً لتصنيف البنوك التجارية عينة الدراسة إلى مجموعتين متميزتين، تشمل المجموعة الأولى البنوك المتعثرة، بينما تشمل المجموعة الثانية البنوك المستقرة، كما تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي للوصول إلى أفضل نموذج من المؤشرات المالية، التي تتفرد بقدرتها على تفسير معظم الاختلافات في الخصائص المالية بين المجموعتين.

وقد خلص التحليل العنقودي إلى (8) نسب مالية، أظهرت القدرة على التمييز بين البنوك التي تعاني من التعثر والفشل، والبنوك المستقرة مالياً، وتمثل هذه المؤشرات المالية في: نسبة تغطية الودائع، نسبة الرافعة المالية، نسبة التشغيل/الاستثمار في السلف والقروض، معدل العائد النقدي على حقوق الملكية، معدل العائد النقدي على الودائع، معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول، نسبة جودة الإيرادات و نسبة جودة الدخل، حيث تم استخدام مؤشر (Z-score) في بناء نموذج إحصائي متعدد، يساعد على التمييز بين البنوك التي تعاني التعثر والفشل المالي والبنوك المستقرة، فقد استطاع النموذج الذي تم التوصل إليه تصنيف حوالي 93.3% من البنوك التجارية المصرية على نحو صحيح.

3- مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة (2010) ³ :

هدف البحث إلى تحديد المؤشرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية في كل من مصر، الأردن، تونس والمغرب خلال الفترة الزمنية (1999-2007)، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، وذلك باعتماد تحليل البيانات المالية والاقتصادية المجمع (Panel Data)، كما تم بناء مؤشر مركب للإنذار المبكر من الأزمات المصرفية (BC)، وتوصل البحث إلى أن مؤشر الإنذار المبكر للأزمات المصرفية (BC) يرتبط بعلاقة عكسية معنوية مع نسبة الاحتياطي السائل/الأصول ونسبة رأسمال/الأصول، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل دوران الأسهم (turnover).

² العليمي عمر عبد الحميد محمد، قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية (دراسة تطبيقية)،

رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، مصر، 2010.

³ بسيوني علياء، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي

للتخطيط، المجلد 12، العدد2، 2010.

أما المتغيرات الاقتصادية الممثلة بنسبة التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل المحلي الإجمالي/الناتج، ونسبة عجز الميزان التجاري/الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتبطت بعلاقة طردية معنوية بمؤشر الأزمات المصرفية (BC).

أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي فليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين مؤشر الإنذار المبكر بالأزمة المصرفية (BC)، كما أوصى البحث بضرورة إدخال مؤشرات تظهر كلاً من الأداء المالي و الأداء الاقتصادي الخارجي عند بناء نظم للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية.

4 - قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية (2011)⁴ :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى استقرار المصارف السعودية، سواء المصارف الإسلامية منها والمصارف التقليدية، وذلك من خلال بيانات ربع سنوية خلال الفترة الزمنية (2005-2009)، حيث شهدت هذه الفترة وقوع الأزمة المالية العالمية، وقد تكونت العينة المدروسة من ستة مصارف سعودية، أربعة منها مصارف تقليدية ومصرفان إسلاميان، حيث تم دراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات على مستوى المصارف الفردية، على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى القطاع المصرفي، كما تم صياغة نموذج لقياس الاستقرار المالي في المصارف السعودية.

وأهم ما توصل إليه هذا البحث هو وجود علاقة طردية معنوية بين نسبة القروض/الأصول ومؤشر الاستقرار المالي، ووجود علاقة عكسية بين مؤشر تنافسية المصارف و معدل التضخم ومؤشر الاستقرار المصرفي، كما أن المصارف السعودية الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف السعودية التقليدية الكبيرة.

5 - نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين -دراسة تطبيقية(2011)⁵ :

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية، والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها، وقد تم استخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات (Linear Multivariate Discriminant Analysis) للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج، ما يمكن من التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة قبل سنتين من وقوع التعثر، حيث تم احتساب النسب المالية لعينة من

⁴ غسان حسن بلقاسم، قندوز عبد الكريم أحمد، قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية، مجلة معهد التدريب والبحوث الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، 2011.

⁵ شاهين علي، مطر جهاد، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث الإنسانية والاقتصادية، المجلد 24، العدد 4، 2011.

ثمانية مصارف، نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر، وذلك في الفترة بين السنوات (1997-2007)، وتوصل الباحثان إلى أن النموذج قادر على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المنشآت المصرفية المتعثرة والمنشآت المصرفية غير المتعثرة بدقة تعادل 75%، 75%، 62.5% في السنة الأولى والثانية والثالثة على التوالي قبل حدوث التعثر في عام 2007.

6- العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة- دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية⁶:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في هامش الفائدة في المصارف التقليدية السورية، لمساعدة الإدارة المصرفية السورية في اتخاذ القرارات الضرورية لزيادة ربحيتها. ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات المالية للمصارف السورية الخاصة وتحليلها في الفترة بين (2006-2010) بالاعتماد على بيانات زمنية- مقطعية (Panel Data)، حيث قام الباحث بدراسة العوامل الداخلية وعوامل الاقتصاد الكلي المؤثرة في هامش الفائدة باستخدام معادلة الانحدار المتعدد. ومن أهم النتائج التي توصل لها إليها الباحث وجود علاقة طردية بين نسبة المصروفات التشغيلية وهامش الفائدة، ووجود علاقة عكسية بين نسبة حقوق الملكية وهامش الفائدة.

7- دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي (2013)⁷ :

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي في المصارف السورية الخاصة باستخدام التحليل المالي لكل مصرف على حدة، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية (2007-2010)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية متانة رأس المال في الحفاظ على الأمان المصرفي، وإلى ارتفاع درجة سيولة المصارف الخاصة التي بلغت 30%، ما يدل على قدرة المصارف السورية الخاصة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل، وإلى انخفاض نسبة القروض غير المنتجة في محافظها، وإلى وجود علاقة عكسية معنوية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان، وسعر الفائدة ودرجة السيولة، وعدم وجود علاقة معنوية بين درجة الأمان المصرفي والعائد على الأصول في المصارف السورية الخاصة، ووجود علاقة طردية معنوية بين درجة الأمان المصرفي ومتانة رأس المال والعائد على حقوق الملكية .

⁶ العلي أحمد، العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة- دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012.

⁷ كوكش ربي، دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.

8 - إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية (2013)⁸ :

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالأزمات المصرفية كظاهرة اقتصادية، ودراسة أسبابها بنوعها الداخلي والخارجي، إضافة إلى دراسة تأثير الأزمة المالية العالمية في المصارف السورية. حيث تم تحليل أثار الأزمة المالية العالمية في المصارف السورية خلال الفترة (2007-2010)، أما تأثير الأزمة السورية الحالية في المصارف السورية فقد تم دراستها بتحليل إجراءات وقرارات المصرف المركزي خلالها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المديونية الخارجية وحركة رؤوس الأموال الساخنة وغياب الرقابة الفعالة و الحوكمة السليمة في المصارف والتدخل الحكومي في معالجة الأزمات تشكل أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث أثار الأزمات المصرفية في الاقتصاديات الوطنية وتعميقها، وإلى حصول تراجع في أرصدة الموجودات الأجنبية في المصارف الخاصة ومكوناتها، وفي أرباحها في كل من الاستثمارات الخارجية، تعاملات القطع الأجنبي وتقييم مراكز القطع البنوي، وتراجع أرباح المصارف العامة من فوائد شهادات الإيداع، وتراجع نسب نمو التسليف والاستثمارات في شهادات الإيداع، إضافة إلى تراجع نسب تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

ثانياً- الدراسات باللغة الأجنبية :

1 - قدرة سوق الأوراق المالية على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف (2004)⁹ :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار قدرة متغيرات أداء السوق المالي على التنبؤ بالفشل المصرفي باختبار سلوك عدد من المتغيرات المتعلقة بالقيم الدفترية سنوية للقيم السوقية للأسهم والعوائد عليها، ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية، إضافة إلى متغيرات متعلقة بحجم تداول الأسهم (Trading Volume) ، وذلك لعينة مكونة من 86 مصرفاً فاشلاً و 86 مصرفاً غير فاشل في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم دراسة قدرة متغيرات أداء السوق المالي على التنبؤ بالفشل المصرفي خلال الفترات الزمنية الربعية السابقة لعام الأزمة الممتدة بين (1989-1995)، حيث لوحظ انخفاض القيم الدفترية للقيم السوقية للأسهم (BM)، وتراجع العوائد والتوزيعات النقدية (Dividend)، كما اتضح ازدياد وتيرة تذبذب العوائد خلال الفترات الربعية في الأعوام (1995-2003)، ما يثبت قدرة هذه المتغيرات على الإنذار المبكر بالفشل المصرفي.

⁸ حواط زين، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2013.

⁹ Curry, Elmer, Fissel, Can the equity market help predict bank failure?, Working paper N.2, Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC), 2004.

كما هدفت هذه الدراسة إلى اختبار القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار، الذي يجمع متغيرات الأداء المصرفي ومتغيرات الأسواق المالية، وقد أثبتت النتائج أن النموذج المقترح قادر على التمييز بين المصارف الفاشلة وغير الفاشلة قبل فترة زمنية كافية سابقة لعام الأزمة، وقد بلغت دقة التنبؤ الخاصة بالنموذج نحو 50%.

2- قياس خطر الإعسار المالي في دول شرق أوروبا ووسطها (2008)¹⁰ :

هدف هذا البحث إلى قياس خطر الفشل المالي المصرفي في دول شرق أوروبا ووسطها وذلك في سبع دول أوروبية شرقية خلال الفترة الممتدة بين (1998-2006)، حيث تم دراسة العلاقة بين مؤشر الاستقرار المالي المصرفي (Z-Score) ومتغيرات اقتصادية كلية ومتغيرات جزئية مصرفية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار المصرفي وكل من نسبة الربحية ونسبة نمو الائتمان المحلي ونسبة مخصصات القروض غير العاملة للدخل التشغيلي بسبب انخفاض جودة محفظة القروض المصرفية ومعدل التضخم، ووجود علاقة طردية بين نسبة التركيز المصرفي ومؤشر الاستقرار المصرفي، فكلما زاد التركيز المصرفي ازدادت قوة المصارف بسبب خروج المصارف الضعيفة من السوق المصرفي أو اندماجها بمصارف أخرى ذات مراكز مالية أكثر استقراراً.

3- اختبار مؤشر (Texas) كنموذج للفشل المصرفي (2009)¹¹ :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فعالية مؤشر (Texas) في قياس خطر حدوث الفشل المالي في المصارف الأمريكية الفردية، وذلك عبر تقديم إنذار مبكر من خطر حدوث الفشل المالي المصرفي، يساعد الإدارة المصرفية في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتدعيم نقاط الضعف في المراكز المالية المصرفية. ولتحقيق ذلك قام الباحثان بجمع وتحليل البيانات المالية لعينة تتكون من 37 مصرفاً فاشلاً و 7075 مصرفاً غير فاشل من المصارف التجارية الأمريكية وذلك في الفترة الزمنية الممتدة بين بداية الربع الأول من عام 2008 ونهاية الربع الأول من عام 2009، حيث قام الباحثان بدراسة وتحليل تطور محافظ القروض المصرفية المتعثرة وحجم الأصول المصرفية غير المنتجة، إضافة إلى تحليل ودراسة مدى تأثير حقوق الملكية والمخصصات المشككة لتغطية القروض المتعثرة بازدياد حجم القروض المتعثرة في المحفظة المصرفية.

وقد توصل الباحثان إلى فعالية استخدام مؤشر (Texas) في قياس خطر حدوث الفشل المالي المصرفي، حيث أن مؤشر (Texas) استطاع تحديد 82% من المصارف التي فشلت بشكل فعلي.

¹⁰ Ivić Lana, Kunovac Davor, Ljubaj Igor, Measuring Bank Insolvency Risk in CEE Countries, The Fourteenth Dubrovnik, Economic Conference, Croatian National Bank, working paper, June 25- June 28, 2008.

¹¹ Jesswein Kurt, Houston Sam, An Examination of the "Texas Ratio" as a Bank Failure Model, Academy of Banking Studies Journal, Volume 8, N.2, 2009, P 63-73.

4- التنبؤ بالفشل المالي في الصناعة المصرفية التجارية (2011) ¹² :

هدفت هذه الدراسة إلى تكوين نموذج قادر على التنبؤ بتعثر المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خلال أزمة الرهن العقاري التي بدأت عام 2007، وقد تكونت العينة من 1470 من المصارف التجارية منها 963 من المصارف التي تعرضت لأزمة الادخار، التي حصلت خلال الفترة (1993 1990)، و507 من المصارف التي عاصرت الأزمة الأخيرة، والتي حصلت خلال الفترة (2008-2009).

تكون النموذج من مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى متغيرات نموذج (CAMELS)، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) (Data Envelopment analysis)، وهو أسلوب إحصائي لا معلمي، لقياس جودة قرارات الإدارة ونوعيتها، كما تم استخدام أسلوب تحليل النماذج الاحتمالية (Probit and Logit) لتحليل البيانات الأولية.

وقد أثبتت النتائج قدرة النموذج المقترح على التنبؤ بالفشل في المصارف التجارية بقدرة تنبؤية تتراوح بين (80%-70%)، كما تبين فعالية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) كممثل لنوعية الإدارة في المصارف التجارية الأمريكية، فقد أثبتت الدراسة عدم معنوية بعض المتغيرات التي طرحت في الأدبيات المصرفية كمؤشرات للإنذار المبكر، من ضمنها إجمالي الأصول (حجم المصرف)، نسبة السيولة السريعة، وهامش سعر الفائدة، وقد تم استبعادها من النموذج المقدم من الباحث.

5- محددات ربحية المصارف قبل الأزمة و خلالها - دلائل من سويسرا (2011) ¹³ :

هدفت الدراسة إلى تحليل الربحية المصرفية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008، حيث قام الباحثان بتحليل بيانات 372 مصرفاً في سويسرا خلال الفترة من (1999-2009) باستخدام بيانات زمنية-مقطعية (Panel Data)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المصارف التي تعتمد مصادر دخل غير الفائدة تحقق أرباحاً أعلى نتيجة التنوع في محافظها الاستثمارية.

كما أظهرت الدراسة أن كفاية رأس المال كانت غير مرتبطة بالربحية قبل الأزمة، بينما أصبحت خلال الأزمة وبعدها مرتبطة بعلاقة عكسية بالربحية، وقد فسرت الدراسة هذه العلاقة غير المألوفة التي ظهرت في الأزمة بلجوء المودعين إلى المصارف الأكثر أماناً مع غياب فرص التوظيف المريح في هذه المصارف.

¹² Tatom John, Predicting failure in the commercial banking industry, Munich Personal Archive, Networks Financial Institute Working Paper No.1, 2011.

¹³ Dietrich, A, Wanzenried, G, Determinants of Bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland, Journal OF Social Sciences, vol.2, N.1, 2011.

6 -التنبؤ بالفشل المالي باستخدام الانحدار اللوجستي (logistic regression) (2013)¹⁴ :

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف التونسية، حيث قام الباحث بتشكيل متغير وهمي (Dummy Variable) يمثل الفشل المالي في المصارف باستخدام منهجية لوجيت (Logit Method)، ودراسة 18 نسبة مالية مستوحاة من مؤشرات نموذج (CAMELS)، وذلك خلال الفترة (2010-2002)، في 14 مصرفاً تونسياً خاصاً، حيث تم اختيار النسب الخاصة بكل مجموعة، والتي أدخلت للنموذج باستخدام تحليل (Stepwise Analyze).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية عكسية بين الفشل المصرفي في المصارف التونسية وبين ربحيتها قياساً لعدد موظفيها، وقدرتها على سداد قروضها من إيراداتها التشغيلية وسيولة استثماراتها.

- ما يميز هذا البحث هو كونه يكمل الدراسات السابقة من حيث تغطيته للفجوة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2010 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2015، وما رافق هذه الفترة الزمنية من تغير في نسب الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية بسبب تغير الظروف المحيطة ببيئة عمل المصارف الخاصة.

كما يقدم هذا البحث إضافة علمية جديدة، تتعلق بصياغة نموذج يدرس تأثير أداء أهم مؤشرات الأداء المالي المصرفي، ومؤشرات الأداء السوقي لأسهم المصارف السورية الخاصة في إمكانية حدوث الفشل المالي فيها، مشكلاً بذلك أداة للإنذار المبكر من خطر الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة.

رابعاً- أهمية البحث :

يقع الفشل المالي المصرفي نتيجة لعدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة، فالحفاظ على مركز سيولة مدروس وملائم لحجم السحوبات المتوقعة مع مراعاة متطلبات الاستثمار لتحقيق معدل الربحية المخطط له، وتدعيم كفاية رأس المال، هو أمر ضروري للحفاظ على الاستقرار المالي المصرفي على المدى الطويل.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية، والتي تمر بها سورية الآن، وما ترتب عليها من زيادة في عدد القروض المتعثرة، ومن ثم ارتفاع احتمال حدوث الفشل المالي، أصبح من الأهمية بمكان وجود مؤشر

¹⁴ Zaghdoudi Taha , Bank Failure Prediction with Logistic Regression, International Journal Of Economics and Financial Issues, vol.3, No.2, 2013.

أو إطار للتحليل المالي، يسمح بقياس مدى الاستقرار المالي في المصارف السورية الخاصة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتدعيم مراكزها المالية منعاً لوقوعها في الفشل المالي.

ومن هذا المنطلق فإن تطوير نموذج قياسي باستخدام النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة التقليدية، بحيث يشكل أداة للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي فيها سيعود بالفائدة على جميع مستخدمي القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة التقليدية، وسيساعد على اكتشاف مواطن الضعف في مراكزها المالية لمعالجتها، ولمحاولة تحديد أسبابها لتلافيها، ما سيساعد على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي السوري الخاص.

خامساً- أهداف البحث :

نتيجة لأهمية وخطورة موضوع الفشل المالي المصرفي والتنبؤ المبكر بإمكانية حدوثه، وخاصة في ظل الظروف الحالية المحيطة ببيئة العمل المصرفي في سورية وحادثة عهد المصارف السورية الخاصة في السوق المصرفية السورية فإن هذا البحث يهدف إلى:

- 1- دراسة المراكز المالية للمصارف السورية الخاصة التقليدية، وتبيان ما إذا كانت تتمتع بالاستقرار المالي من عدمه.
- 2- اختبار مدى ملائمة مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.
- 3- بناء نموذج قياسي يستخدم في التنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.
- 4- دراسة وتحليل تطور أهم مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي، والمؤثرة في إمكانية حدوث الفشل المالي.

سادساً- فرضيات البحث :

- 1- لم تستطع جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسبة المعيارية "8%".
- 2- لا تتمتع معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية بالاستقرار المالي.
- 3- لا يصلح مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.
- 4- لا يصلح النموذج المقدم للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.

سابعاً منهج البحث والأسلوب المتبع في تحليل البيانات :

بناء على مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قدمت دراسة تحليلية وصفية لنسب الأداء المالي والسوقي الخاصة بالمصارف السورية التقليدية وبالبالغ عددها أحد عشر مصرفاً، ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 7)، ودراسة علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، التي يمكن أن يكون لها تأثير في احتمال حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.

كما تم إجراء معالجة إحصائية أعمق، وبناء نموذج انحدار متعدد لمصفوفة البيانات الزمنية المقطعية باستخدام منهجية حزم البيانات¹⁵ (Panel Data) وذلك لتحليل متغيرات الأداء المالي والسوقي لأحد عشر مصرفاً (Individuals=11) لفترة زمنية ربعية مساوية لثلاث وعشرين ربعاً (T=23) ممتدة من الربع الأول لعام 2010 إلى الربع الثالث من عام 2015، حيث بلغ عدد المشاهدات المختبرة (213 مشاهدة N=)، وذلك لبيانات بانل غير متوازنة (Unbalanced)¹⁶، حيث تم استخدام الفترة الربعية الممتدة من الربع الأول لعام 2010 إلى الربع الرابع من عام 2014 في بناء نموذج الانحدار المتعدد، ومن ثم تم إجراء تنبؤ نقطي بسيط بقيم مؤشر (Texas) باستخدام فترة زمنية خارج حدود الفترة الزمنية المستخدمة في بناء نموذج الانحدار المتعدد والممتدة من الربع الأول من عام 2015 إلى الربع الثالث لعام 2015 وذلك للتأكد من موثوقية النموذج ودقة النتائج المتحصل عليها.

¹⁵ المقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية المقيسة خلال فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية والزمنية، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة البيانات المدروسة والخاصة بـ 11 مصرفاً سورياً خاصاً تقليدياً خلال الفترة الزمنية الربعية الممتدة من الربع الأول عام 2010 حتى الربع الثالث لعام 2015.

¹⁶ البانل غير المتوازنة: أي أن البيانات المدروسة غير كاملة خلال الفترة الزمنية المدروسة، وذلك بسبب تفاوت تاريخ مباشرة المصارف لعملها في السوق المصرفية السورية، وبالتالي عدم وجود قروض غير منتجة لديها خلال السنوات الأولى من مباشرتها للعمل في السوق المصرفية السورية.

- ومن أهم أسباب استخدام طريقة تحليل البيانات المقطعية الزمنية (Analyze Panel Data)¹⁷ ما يلي:

- 1 - تعد طريقة فعالة في تحليل البيانات على نحو مصفوفي: قطاعي- زمني، لأنها تأخذ في الحسبان عدم التجانس أو الاختلافات الفردية، التي لا يمكن ملاحظتها في الاختبار القياسي، والمتعلقة بمفردات العينة، سواء المقطعية أو الزمنية¹⁸.
- 2 - تسهم في حل مشكلات الاقتصاد القياسي، وذلك بزيادة عدد المشاهدات وتخفيض نسب الارتباط بين المتغيرات المستقلة.
- 3 - تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتياً أكثر من المحتوى المعلوماتي المتوافر في البيانات المقطعية أو البيانات الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات شاملة ذات موثوقية أعلى، حيث أن استخدام بيانات البانل يؤدي إلى زيادة الدقة في التنبؤ، وذلك بسبب زيادة عدد المشاهدات المستخدمة في التنبؤ بربط عدد من المشاهدات المقطعية بعدد من الفترات الزمنية.

¹⁷ Baltagi B. H. Econometric analysis of panel data, 2nd edition , New York: John Wiley & Sons, 2000 , p4.

¹⁸ فمنهج البانل يأخذ في الحسبان الاختلافات أو الآثار الفردية (individual effects) الخاصة بكل مصرف من المصارف المدروسة، مثل تاريخ مباشرة العمل في السوق المصرفية، كفاية رأس المال، جودة المحفظة الائتمانية، معدل توظيف ودائع العملاء وغيرها من الخصائص المقطعية، التي ينفرد بها كل مصرف على حدة، والتي تؤثر في سلوك كل مصرف في منح التسهيلات الائتمانية وفي رسم سياساته على نحو عام. كما يأخذ منهج البانل في الحسبان الآثار الزمنية (time effects) المشتركة بين المصارف المدروسة، والتي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي، وتغير السياسات الاقتصادية الكلية والمشكلة لبيئة عمل المصارف.

الفصل الأول: الفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية

يعد الفشل المالي المصرفي من أخطر ما قد يواجه القطاع المصرفي ويهدد وجوده، فقد يمتد الفشل المالي المصرفي الفردي ويشكل أزمة مصرفية شاملة، تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي كاملاً، وقد تمتد آثاره وتتوالى الانهيارات لتصل إلى أزمة مالية شاملة، تؤثر سلباً في الاقتصاد الكلي للدولة.

لذا كان لابد من توضيح مفهومي الفشل المالي المصرفي والأزمات المالية على نحو عام. وخاصة الأزمات المصرفية، سعياً لتقديم صورة واضحة عن ظاهرة الفشل المالي المصرفي إضافة إلى عرض أمثلة تاريخية عن حالات الفشل المالي المصرفي، فالمؤسسة المصرفية لا تعلن فشلها المالي فجأة، بل تمر بعدة مراحل قبل إعلان إفلاسها.

ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

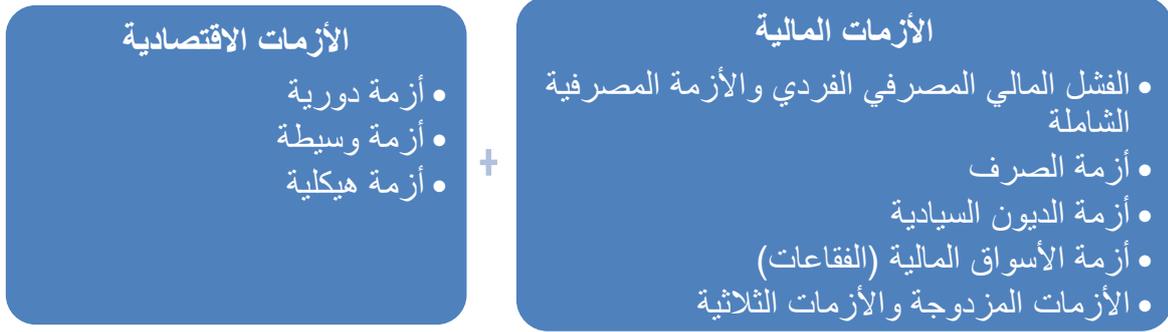
- المبحث الأول: مفهوم الفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية.
- المبحث الثاني: البعد التاريخي للفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية.
- المبحث الثالث: الفشل المالي المصرفي والقروض غير المنتجة.
- المبحث الرابع: المؤشرات الكلية والجزئية للفشل المالي المصرفي.

المبحث الأول: مفهوم الفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية:

تتميز جميع الأزمات عند بدايتها بالمفاجأة، نقص المعلومات، تصاعد الأحداث، فقدان السيطرة والذعر، وغياب الحل الجذري، ويمكن تصنيف الأزمات إلى نوعين¹⁹ :

- 1 - أزمات مالية (Financial Crisis).
- 2 - أزمات اقتصادية (Economic Crisis).

الشكل (1): أنواع الأزمات وتصنيفها



المصدر: إعداد الباحثة

أولاً- الأزمات المالية (Financial Crisis) :

تمثل الأزمات المالية حدوث انهيار في النظام المالي كاملاً مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية مع انكماش في الاقتصاد الكلي، حيث يحدث تدهور حاد في الأسواق المالية، إذ تتدهور القيم السوقية للأسهم والسندات، وتتنخفض أسعار الصرف على نحو كبير.

- أنواع الأزمات المالية :

أ - الفشل المالي المصرفي الفردي والأزمة المصرفية العامة :

1 - الفشل المالي المصرفي الفردي (Individual Banking Failure)

هو الحالة التي تضعف فيها قدرة بعض المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وتتأثر ملاءتها المالية نتيجة زيادة نسبة الأصول المتعثرة لديها، ما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية (Buffer)، حتى تصبح قيمة المصرف السوقية الصافية سالبة، حيث يمر المصرف المعسر الذي يرتفع احتمال وقوعه بالفشل المالي الكلي بمرحلتين :

¹⁹ العامري محمد علي إبراهيم، البدوي حنان غانم فخور، الأزمة المالية: الأشكال، المؤشرات، النماذج والعدوى المالية - دراسة نظرية تحليلية للأزمة الآسيوية، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، 2009، ص17.

• مرحلة نقص السيولة :

تقوم المؤسسات المصرفية بإقراض معظم الودائع لديها وتشغيلها في استثمارات متنوعة الآجال مقابل احتفاظها بنسبة منخفضة من السيولة لتغطية عمليات السحب اليومي، وفي حال تجاوز عمليات السحب اليومي نسبة السيولة المحفوظ بها²⁰ يجد المصرف نفسه أمام نقص في السيولة، ويكون غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه (المودعين وأصحاب السندات) حتى لو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة، وتترافق أزمة السيولة المصرفية مع امتناع المؤسسات المصرفية عن توزيع الأرباح النقدية²¹ على المساهمين، وتوالي الخسائر التشغيلية لأكثر من عام.

• مرحلة أزمة الائتمان (Credit Crunch) :

وهي امتناع المؤسسة المصرفية عن منح الائتمان نتيجة تخوفها من انخفاض نوعية محفظة القروض لديها، وتعثّر نسبة كبيرة من محفظة القروض لديها²²، وتحولها إلى قروض غير منتجة (Non-performing loans) نتيجة ظروف الاقتصاد غير الملائمة، أو عندما لا تمنح إدارة الائتمان المصرفية القروض للعملاء، بناء على أسس علمية ودراسات جدوى واقعية، وخاصة عندما يكون لهؤلاء المقترضين ملاءة مالية مشكوك فيها، ما يؤدي إلى زيادة احتمال عجز هؤلاء العملاء عن السداد.

2+ الأزمة المصرفية العامة (Systematic Banking Crisis)

هي امتداد العدوى²³ في نقص السيولة المصرفية من المصرف المتعثّر إلى المصارف الأخرى. فالأزمة المصرفية العامة هي الحالة التي يصاب فيها النظام المصرفي بالشلل، حيث تفوق القيمة السوقية للالتزامات المصارف القيمة السوقية لأصولها، ما قد يدفع بالمصارف السليمة مالياً إلى إقفال أبوابها.

إذ إن ضعف المراكز المالية لعدد كبير من المصارف يزعزع الثقة في النظام المصرفي، ويؤدي إلى عدم قدرة معظم المودعين على التمييز بين المصارف ذات المراكز المالية الضعيفة والمصارف ذات المراكز المالية السليمة، وذلك بسبب عدم وضوح المعلومات، فإن المودعين نتيجة لوقوعهم بأزمة ثقة (Confidence Crisis) بسبب خوفهم من احتمال عدم قدرة المصارف على تلبية طلبات السحوبات، فيتجهون إلى سحب نفودهم جماعياً، مهما كانت حقيقة المركز المالي للمصرف، متسببين بذلك بحالة

²⁰ Bank Regulation and Resolution of Banking Crises, centre for Financial and Management Studies SOAS, University of London, 2012, p5-6.

²¹ Patric T . Downes , David Martson and Inci Otker , Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country, IMF Discussion Paper N.3, 1999, p 15.

²² Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, les Crises Financières, Rapports du conseil d'analyse économique , Paris, la Documentation Française, 2004, p 15.

²³ تعرف العدوى بأنها: عدوى انتقال الأزمات بين مجموعة من القطاعات أو المؤسسات تشترك فيما بينها بروابط مشتركة في أداء أسواقها المالية، أو في أداء عملاتها محدثة بذلك أزمة مالية شاملة في النظام كله.

من الذعر الجماعي المصرفي (Banking Panic)²⁴ ، يترافق مع قيام المصارف بتجميد الودائع²⁵، وإغلاق بعض فروعها عدة أيام، حيث قد يستنفد رأس مال الجهاز المصرفي، ما يؤدي إلى إرغام السلطات النقدية على التدخل لتقديم الدعم لهذه المصارف، أو قد تلجأ السلطات النقدية لإعادة هيكلة المؤسسات المصرفية، وتأميم بعضها ودمج بعضها الآخر.

وتعد الأزمة المصرفية عامة (Systematic) عندما تستوفي شرطين أساسيين²⁶ هما:

1 - ظهور علامات واضحة على الفشل المالي في عدد كبير من المصارف، لتشمل النظام المصرفي كله (ارتفاع نسبة الخسائر التشغيلية لإجمالي الأصول وتراكمها لأكثر من 3 سنوات، الانخفاض الكبير في نسب السيولة، زيادة سحبيات الودائع، وارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لنفوق 10%²⁷، تصفية بعض المصارف وإعلان إفلاسها أو دمجها بمصارف أخرى و/أو حدوث حالات تأميم مصرفي) .

2 - إجراءات تدخلية واسعة النطاق لحماية الجهاز المصرفي من قبل المصرف المركزي وواضعي السياسات النقدية، وما تتخذه الحكومة من تدابير طارئة مثل تجميد الودائع، وتعطيل العمل بالمصارف بعض الأيام، أو فرض نظام عام لتأمين الودائع.

أما إجراءات السلطات النقدية التدخلية فتعد واسعة النطاق في القطاع المصرفي، إذا جرى استخدام ثلاثة على الأقل من الإجراءات الستة التالية²⁸ :

- التوسع في العرض النقدي، ودعم السيولة المصرفية من المصرف المركزي، وضخ الأموال على نحو واسع النطاق، عندما يتجاوز هذا الدعم نسبة 5% من نسبة الودائع للنتائج المحلي الإجمالي .
- ارتفاع تكاليف إعادة الهيكلة المصرفية، وذلك عندما تتجاوز النسبة المعيارية 3% من النتائج المحلي الإجمالي .

²⁴ للذعر المصرفي شروط منها*:

1- أن يزيد حجم المديونية القصيرة الأجل (القروض القصيرة الأجل) عن الأصول القصيرة الأجل، أي عدم وجود سيولة كافية لتمويلها.

2- محدودية حجم المؤسسات المالية المصرفية (صغر حجم الأصول المصرفية)، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بحاجات المستثمرين من القروض القصيرة الأجل.

* السعدني نزمين، قراءات في الأزمة الآسيوية، مجلة السياسات الدولية، العدد 133، 1998، ص 237.

²⁵ Ponam Gupta, Aftermath of Banking crises: Effects on real and monetary variables, IMF working papers, June, 2000, P.15.

²⁶ Laeven, L. and Valencia, F. Systemic Banking Crises Database: An Update, IMF Working Paper, No.12, 2012, p.4.

²⁷ Demirguc-Kunt A., Detragiache E, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, IMF Staff Papers, Vol.45, No.1, 1998, P 91.

²⁸ Laeven, L. and Valencia, Previous Reference, 2012, p.5.

- تأميم عدة مصارف من المصارف ذات الحصة السوقية الكبيرة (Too Big to Fail) .
- الاستحواذ الكبير على الأصول المصرفية بما يتجاوز الـ 5% من الناتج المحلي الإجمالي من مؤسسات مصرفية دولية كبرى .
- إجراءات قانونية لتجميد الودائع الكبيرة، وإغلاق فرع أو أكثر من فروع المصارف الكبيرة عدة أيام أو تصفية بعض المصارف نهائياً .
- وتبدأ نهاية الأزمة المالية المصرفية عندما يتحقق معدل نمو موجب في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو حجم الائتمان وفي فترة لا تقل عن عامين متتاليين²⁹ .

ب - أزمة سعر الصرف (Currency Crisis) :

يطلق عليها أيضاً أزمة ميزان المدفوعات (Balance of Payments Crisis)، وتتمثل بانخفاض مفاجئ لسعر الصرف، وتغير حاد في تدفقات رأس المال الاستثمارية، وتحدث عندما تؤدي المضاربة الكثيفة على عملة بلد ما إلى تخفيض قوتها الشرائية، أي عندما يتجاوز الانخفاض السنوي مقابل الدولار الأميركي أو مقابل سلة عملات (اليورو، الدولار، الجنيه الإسترليني) قيمة العتبة³⁰ الـ 15 %، حيث يرغم المصرف المركزي من أجل حماية القوة الشرائية للعملة الوطنية على ضخ³¹ وبيع مبالغ ضخمة من احتياطات القطع الأجنبي أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة .

ت - أزمة الديون السيادية (Sovereign debt Crisis) :

ينطوي مفهوم أزمة الديون السيادية³² على الأزمة التي تواجه دولة ما في حال عجزها عن الوفاء بديونها الخارجية وفوائدها، حيث تحدث هذه الأزمة لأسباب تتعلق بالاقتصاد الكلي كارتفاع عجز ميزان المدفوعات ومستوى التضخم، والتوسع المفرط بالاقتراض، و يتم تسوية الديون السيادية تحت سلطة الولاية القضائية الأجنبية³³ إما بإعادة هيكلة هذه الديون في شروط أقل ملاءمة للمقترض عما كانت عليه في العقد الأصلي، أو بإعلان الدولة المقترضة توقفها عن السداد (Defaulting)، وبالتالي قد يحدث انهيار كبير في القوة الشرائية لعملتها الوطنية .

²⁹ Laeven, L. and Valencia, Previous reference, 2012, p17.

³⁰ Reinhart, C. M. and Rogoff, K. S. From Financial Crash to Debt Crisis, American Economic Review, 2011, p6.

³¹ كريستيان ملدر، عين العاصفة- هل يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل؟، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39، العدد 4، 2002، ص6.

³² العامري محمد علي إبراهيم، البدوي حنان غانم فخور، مرجع سابق، 2009، ص19.

³³ Detragiache, E. and Spilimbergo, Crises, Liquidity-Evidence and interpretation, IMF Working Paper N.2, 2001, p8.

ث - أزمة الأسواق المالية (القفاعات) (Financial Markets Crisis) :

يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة "bubble"، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بسبب المضاربات فتتجاوز قيمتها العادلة بشكل وهمي غير مبرر. حيث تبدأ القيم السوقية للأوراق المالية بالهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى، ومن الأسباب الرئيسية لحدوث أزمات الأسواق المالية هو رأس المال الأجنبي (الساخن) الذي يؤدي إلى حدوث الأزمات في حال انسحابه الكبير والمفاجئ من السوق المالي.

ج - الأزمات المزدوجة "les crises jumelles" (Twin Crisis)³⁴ :

هي حدوث أزميتين على نحو متزامن، كحدوث أزمة مصرفية، تسبقها أو تليها أزمة صرف أو أزمة ديون سيادية خلال فترة عام واحد، وتمثل أزمة شرق آسيا 1997 مثلاً للأزمة المزدوجة (أزمة مصرفية + أزمة صرف) .

ح - الأزمات الثلاثية (Triple Crisis)³⁵ :

يمكن القول أن كل الأزمات تتسم بدرجة كبيرة من الارتباط في بينها، ففي بعض الأحيان قد تتزامن عناصر أزمة الصرف والمصارف والديون في وقت واحد، فقد تقع أزمة مصرفية وتسبقها أو تليها خلال عام واحد أزمة صرف وأزمة ديون سيادية معاً، وتشكل الأزمة الأرجنتينية عام 2001 مثلاً لهذا النوع من الأزمات .

³⁴ Robert Boyer. Mario Dehove, Dominique Plihon, les crises financières, Rapports du conseil d'analyse économique, Centre de documentation française, Paris, 2004, P 26- 27.

³⁵ Laeven, L. and Valencia, Previous Reference, 2012, p11.

ثانياً الأزمات الاقتصادية :

تعرف بأنها اضطراب مفاجئ يخل بالتوازن الاقتصادي وقوى العرض والطلب والإنتاج والاستثمار في بلد ما أو عدة بلدان على نحو يؤدي إلى انخفاض³⁶ معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتردي مستوى المعيشة والدخل، وذلك بسبب مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية والاستثمارية غير المتجانسة .

- أنواع الأزمات الاقتصادية³⁷ :

- 1 +الأزمة الدورية : هي أزمة فائض الناتج، وهي أزمة متكررة تصيب دورة الإنتاج، حيث تكون الأزمات التي تتولد عن الأزمة الدورية أكثر عمقاً مقارنة بغيرها من الأزمات.
- 2 +الأزمة الوسيطة : هي أزمة أقل اتساعاً وشمولاً من الأزمة الدورية، حيث تحدث نتيجة لاختلالات و تناقضات جزئية في عملية الإنتاج الرأسمالي.
- 3 +الأزمة الهيكلية : تشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات محددة من الاقتصاد العالمي، منها مثلاً: أزمة الطاقة، أزمة المواد الخام وأزمة الغذاء وغيرها. +

- العلاقة بين الأزمات المالية والأزمات الاقتصادية³⁸ :

ترتبط الأزمات المالية بالأزمات الاقتصادية بعلاقة قوية، فالدخول في حالة الركود الاقتصادي، أي حدوث تراجع كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، غالباً ما يتزامن مع حدوث أزمة مالية مصرفية، وذلك عبر الشح في عرض التمويل، وانهيار أسعار الأصول المالية، وتعثر و/أو إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأميمه، وهو ما يزيد حدة الأزمة الاقتصادية. كما تعطي الأزمة المالية إشارة قبل حدوث الأزمة الاقتصادية³⁹ وقد تكون السبب في حدوث الأزمة الاقتصادية.

³⁶ كنعان علي، الأسواق المالية، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص 277.

³⁷ بلجوك، الأزمات الاقتصادية المعاصرة (الدورية والوسيطة والهيكلية)، تعريب علي القزويني معهد العلوم الاقتصادية،

الجزائر، سطيف، دمشق مطبعة الأمين 1985، ص 46-49 .

³⁸ Christian de Boissieu, Les Systèmes Financiers: Mutation, Crises et Régulation, 2^{ème} édition, Paris, 2006, p.88.

³⁹ Bernard Rosier, Les Théories des Crises Economiques, 5^{ème} édition, Paris, 2003, p.5.

ثالثاً. النظريات المفسرة للأزمات المالية المصرفية⁴⁰

1 - نظرية انفجار الفقاعة (Bubble Burst theory) :

تعرف بالفقاعة السعيرية أو فقاعة المضاربات، وتتكون الفقاعة عندما تتجاوز قيمة الأصل السوقية قيمته العادلة من دون وجود أي سبب لذلك، ومن ثم تبدأ حالة الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى، سواء في القطاع نفسه أم في القطاعات الأخرى، ويحدث الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول المالية والحقيقية نتيجة انفجار الفقاعة، كما حدث في أزمة الرهن العقاري، والتي كانت مصحوبة بتشكيل فقاعة في قيم العقارات في السوق الأميركي، وتعثر عدد كبير من القروض المضمونة بضمانات عقارية، والتي امتدت تداعياتها إلى باقي دول العالم في عام 2008.

2- نظرية مينسكي (Minsky's Theory) :

تقوم هذه النظرية على أن القطاع المالي والمصرفي في الاقتصاد الرأسمالي يتسم عامة بالهشاشة (financial fragility)، وتختلف درجة هشاشة القطاع المصرفي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية.

وتركز هذه النظرية في تفسير الأزمات المصرفية في النظام الرأسمالي على أن الاقتصاد يمر بالدورة الاقتصادية من الكساد إلى الراج، وبعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة، وهو ما يسمى التمويل المتحوط .

أما في مرحلة النمو فتبدأ التوقعات المتفائلة بتحقيق الأرباح، وتقوم الشركات بتوسيع أعمالها ونشاطها، معتمدة على التمويل الخارجي والاقتراض مفترضة قدرتها المستقبلية على السداد، وتنتقل عدوى التفاؤل إلى السوق المصرفي، وتبدأ المصارف بالتوسع في إقراض الشركات من دون التأكد من جدوى المشاريع المقترضة، ومن الملاء المالية للمقترضين، ومن دون التحوط الكافي من احتمال عدم سداد هذه القروض، وحين تعجز الشركات المقترضة عن السداد، وتنخفض نسبة سيولة القطاع المصرفي تبدأ حالات الفشل المالي المصرفي الفردي بالظهور، وتتوالى مسببة حدوث أزمة مالية مصرفية شاملة.

3- نظرية سلوك القطيع (Herding Behavior Theory) :

تقوم هذه النظرية على ميل المستثمرين، وخاصة الصغار منهم، لإتباع الاتجاه العام للسوق، حيث يلعب المستثمر المحلي صاحب رأس المال الكبير والمستثمر الأجنبي دوراً هاماً في تفجير الأزمات المالية المصرفية، وتشير تجارب الأزمات الدولية إلى أن المستثمر المحلي صاحب رأس المال الكبير قد يكون أول من يهرب عند حدوث أزمة مصرفية بسبب قدرته على الحصول على معلومات أدق وأشمل من

⁴⁰ كورتل فريد، كمال زريق، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية، العدد 20، 2010، ص 8-9.

معلومات المستثمر المحلي صاحب رأس المال الصغير، بينما يتسبب المستثمرون الأجانب أصحاب الودائع المصرفية الكبيرة (Stakeholders)، وفي حال انسحابهم الجماعي المفاجئ من السوق المصرفية بانخفاض كبير في السيولة المصرفية محدثين اضطرابات مصرفية كبيرة .

المبحث الثاني: البعد التاريخي للفشل المالي المصرفي والأزمات المصرفية

أولاً- تواتر الأزمات المصرفية :

يزخر التاريخ الاقتصادي بعدد هائل من الأزمات المصرفية، فبعد الحرب العالمية الثانية تبين أن امتلاك المؤسسة المصرفية لحجم كبير من الموجودات لا يعني إطلاقاً أنها قادرة على سداد التزاماتها عند استحقاقها.

فبعد ظهور موجات الكساد العالمية تبين أن تحقيق المؤسسة المصرفية للأرباح ليس ضماناً كافياً لقدرتها على سداد التزاماتها، حيث أفلست عدة مؤسسات مصرفية، كانت قد حققت أرباحاً وتمتلك صافي رأس مال عامل موجب، لكنها وقعت في أزمة سيولة بسبب عدم امتلاكها رصيماً نقدياً كافياً لسداد التزاماتها الجارية وتغطية طلبات سحبيات ودائع العملاء.

فقد كانت الأزمات المصرفية المزدوجة وأزمات الصرف هي الأكثر شيوعاً في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

أما الأزمات المصرفية المنفردة فكانت نادرة الحدوث نسبياً⁴¹ بسبب وجود قيود على تحويلات رؤوس الأموال وانتقالها، لينعكس بعد ذلك اتجاه الأزمات، لتسود الأزمات المصرفية خلال الفترة الزمنية الممتدة بين الأعوام (1975-2000)، ويمكن تفسير ذلك بسياسات التحرير المالي والتطور والابتكار الحاصل في أدوات التمويل (المشتقات)، وظهور أنظمة المدفوعات الإلكترونية، التي ساهمت في زيادة مخاطر العمل المصرفي، والتي فرضت على بعض الدول هيكله نظامها المصرفي في أواخر التسعينيات بسبب تدهور أداء المصارف في بعض دول حتى أدت إلى تدخل الحكومات لدعم المصارف وإنقاذها من هذه الأزمات.

وتشير التجارب السابقة في الأزمات إلى النمط التالي⁴²:

- إن عدد أزمات الصرف والأزمات المصرفية في الاقتصاديات الناشئة يشكل ضعف عدد الأزمات في الدول الصناعية.

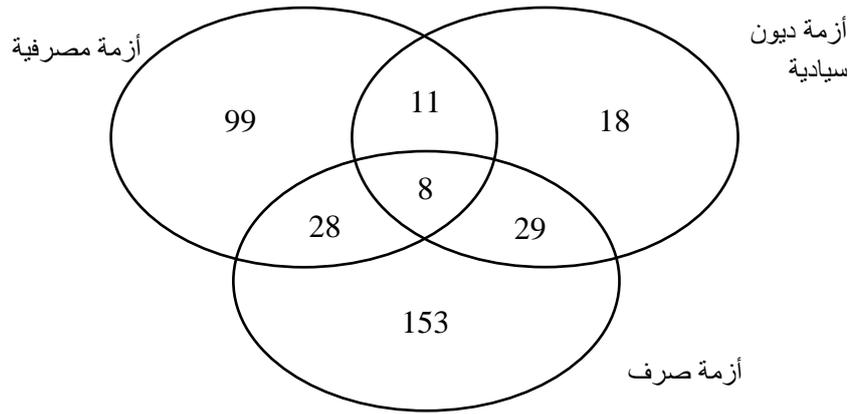
⁴¹ Reinhart, C. M. and Rogoff, K. S, From Financial Crash to Debt Crisis, American Economic Review, 2011, p 101.

⁴² Laeven , L. and Valencia, Previous Reference, 2012, p.17.

- يمكن أن تشهد الدولة كلا النوعين من الأزمات في الوقت نفسه، حيث يغذي كل منهما الآخر، فقد وقع بين عامي (1970 2011) 99 أزمة مصرفية منفردة 10 منها في الأعوام بين (2008-2011) و153 أزمة صرف منفردة، 18 أزمة ديون سيادية منفردة، 68 أزمة مزدوجة (توأم)، و8 أزمات ثلاثية .

فكما يتضح من الشكل (2) أن الأزمة المزدوجة الأكثر تكراراً هي الأزمة التي تتوافق فيها أزمة صرف مع أزمة ديون سيادية، تليها الأزمة التي تتوافق فيها أزمة صرف مع أزمة مصرفية، بينما الأزمة المزدوجة الأقل شيوعاً هي تلك التي تتوافق فيها الأزمة المصرفية مع أزمة ديون سيادية .

الشكل (2) : مخطط تواتر الأزمات المالية على اختلاف أنواعها بين عامي (1970-2011)



Source: Laeven, L. and Valencia, F. Systemic Banking Crises Database: An Update, p17.

ثانياً أمثلة لظاهرة الفشل المالي المصرفي :

1- أزمة الرهن العقاري 2007-2008 (Sub Prime Crisis Loans) :

تشكل الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) مثالاً للأزمة المصرفية العامة، ولكنها في الوقت نفسه تعبر عن أزمة رقابة وسوء إدارة للأزمات المالية المصرفية، إذ تعود جذور أزمة الرهن العقاري، التي أصابت الأسواق المالية الأمريكية إلى الفقاعة السعرية⁴³ (Price Bubble)، التي ترافقت مع ازدياد استخدام المشتقات، وخاصة التوريق⁴⁴، إضافة إلى فشل الجهات الرقابية والإشرافية في ضبط المضاربات العقارية، وازدياد الطلب على نحو وهمي وكبير⁴⁵.

وكان من أول ضحايا الأزمة المالية العالمية مصرف الاستثمار (Lehman Brothers)، الذي استثمر بشكل كبير في التزامات الدين المضمونة (CDO) والمنخفضة الجودة، حيث أعلن إفلاس المصرف بعد أن انخفض سعر سهمه في السوق المالي خلال سنة فقط من 67 دولاراً إلى 3.65 دولارات في أيلول 2008.

أما شركة التأمين الأمريكية (AIG)، والتي تعد أكبر شركة تأمين في السوق الأمريكية، فقد قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالاستحواذ (Government Takeover) على 80% من رأس المال الشركة في 16 أيلول لتفادي إفلاسها.

وقد أدت أزمة الرهن العقاري إلى تحول مصرفي الاستثمار⁴⁶ مصرف غولدمان ساكس (Goldman Sax) و مصرف مورغان ستانلي (Morgan Stanly) إلى مصارف تجارية⁴⁷، حيث

⁴³ الفقاعة السعرية أو فقاعة المضاربة: هي عملية بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية، كالمنازل أو الأسهم التجارية، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية الحقيقية حيث إن السعر الحقيقي هو مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل المالي، فإذا تم إنفاق أموال على أصول أو سلع أكثر مما تولده من عوائد أو أجور فإن ذلك يعني حصول فقاعة مالية، تؤدي إلى خلل واضطراب في النشاط الاقتصادي، ما يؤدي إلى أزمة مالية مصرفية واسعة.

⁴⁴ التوريق: عملية تحويل مجموعة من القروض المتجانسة من حيث الأجل والفوائد إلى أوراق مالية (سندات) متساوية القيمة، قابلة للتداول قليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية في المصارف، وذلك لتحويل القروض المضمونة بأصول من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين، حيث تكون هذه القروض متوافقة مع قيمة السندات وأجلها وفوائدها، فتستعمل حصيلة الاكتتاب فيها لشراء تلك القروض.

⁴⁵ Gonela, S. and Chilakamarri, V, US Financial Crisis: The role of Subprime Mortgages, IBS Case Development Center, 2009.P 5-7.

⁴⁶ المصارف الاستثمارية: هي المصارف التي تقوم بتوظيف مبالغ كبيرة جداً في الأسواق المالية، وذلك بشراء المنتجات المالية (المشتقات)، وتقوم بتمويل أعمالها أيضاً بوساطة الأسواق المالية.

⁴⁷ المصارف التجارية: هي مصارف تتعامل مع العملاء من أشخاص طبيعيين ومؤسسات تجارية وصناعية في الودائع والإقراض.

سمح لهما المصرف الفدرالي الأميركي باستقبال الودائع لتوفير السيولة الضرورية لهما بعد أن كان محظوراً على مصارف الاستثمار تلقي الودائع.

ويوضح الجدول (1) خسائر عدد من المؤسسات المالية العالمية نتيجة انكشافها على سوق الرهن العقاري الأمريكية، والتي أخذت نمط تخفيض في قيمة أصولها ⁴⁸ :

الجدول (1) خسائر المؤسسات المالية العالمية نتيجة انكشافها على سوق الرهن العقاري الأمريكي

المؤسسة المالية	الخسائر (مليار دولار)
Citigroup	40.7
UBS	38
Merrill Lynch	31.7
HSBC	15.6
Bank of America	14.9
Morgan Stanley	12.6
Royal Bank of Scotland	12
Lehman Brothers	46

Source: Patrick Artus & Autres, " La Crise des Supprimes", Rapports du conseil d'analyse économique, p74.*

2 - المتاجرة بالمشتقات والفشل المصرفي الفردي:

- مصرف سوسيتيه جنرال (Société Générale) واضطراب مركزه المالي عام 2008⁴⁹ :

اقترب مصرف سوسيتيه جنرال من الوقوع في الفشل المالي، عندما خسر الموظف المسؤول عن التداول بالمشتقات في مصرف سوسيتيه جنرال جيروم كيرفيل⁵⁰ (Jérôme Kerviel) أكثر من 4.9 مليارات يورو، وهو يضارب على العقود المستقبلية المشتقة من مؤشرات الأسهم الأوروبية بشكل أساسي (Euro Stox 50, Xetra DAX and FTSE 100)، حيث قام بشراء عقود مستقبلية على هذه المؤشرات بما يعادل 50 مليون يورو، وذلك في بداية كانون الثاني 2008 متسبباً في فضيحة اختلاس وتزوير للملفات، واقتحام لأنظمة حواسيب المصرف، اكتشافها المصرف

⁴⁸ Artus Patrick & Autres, La Crise des Supprimes, Rapports du conseil d'analyse économique, La Documentation Française, Paris, 2008, P74.

⁴⁹ John C.Hull, Options, Futures and Other Derivatives ,8th Ed, Prentice Hall, 2011, p 37.

⁵⁰ يبلغ من العمر 29 عاماً، كان يعمل قبل نقله إلى تعاملات المكاتب الأمامية في المكتب الخلفي لمراقبة التعاملات

التجارية وضمان تجنب تخطي أي موظف لتقويضه التجاري، هناك تعلم جيروم كيرفيل أسرار كل أنظمة الحماية المصرفية، و كيف يتجاوز أنظمة الأمان لإخفاء أنشطة غير مصرح بها.

مصادفة في أثناء عملية تدقيق اعتيادية لحسابات المصرف وعملياته المالية، ما اضطر المصرف إلى زيادة رأس ماله بمقدار 2.5 مليار يورو لتغطية خسائر المصرف الناتجة عن عمليات جيروم⁵¹ الاحتيالية، فقد كان ماهراً في إخفاء خسائره بغض الطرف عن هذه العمليات العالية الخطورة عندما كانت تداولاته تحقق أرباحاً .

- إفلاس مصرف بيرنغ (Bearing Bank) عام 1995 :

أفلس مصرف بيرنغ يوم الأحد 26-2-1995 بسبب نيكولاس ليسون (Nick Lesson)⁵² الموظف الجديد المسؤول عن فرع مصرف بيرنغ في سنغافورة عام 1995، حيث تقلصت قيمة مصرف الأعمال بيرنغ برانرز من 500 مليون دولار إلى 150 مليون دولار.

فمنذ بداية عام 1994 تفاوض ليسون على العقود المستقبلية وعقود الخيارات لمؤشر نيكاي 225 فقد كان صاحب المركز الطويل في العقود المستقبلية على مؤشر نيكاي، وصاحب المركز القصير في العقود المستقبلية لسندات الدولة اليابانية، حيث كان يراهن على صعود المؤشر، ولكنه تمكن من إخفاء خسائره عن رؤسائه، إذ كان يعمل في المكتب الأمامي في تنفيذ الأوامر الصادرة عن العملاء، وفي المكتب الخلفي في إدارة الحسابات في الوقت نفسه.

وفي 17-1-1995 ضرب مدينة (Kobe) اليابانية زلزال بقوة 7.2 ريختر، ما أدى إلى خفض مؤشر البورصة اليابانية بنسبة 10%، أي من 20,000 نقطة في أول كانون الثاني إلى 18000 نقطة بعد الزلزال، بينما كان ليسون قد ضاعف في وقت سابق عدد عقوده المستقبلية إلى 7135 عقداً، ظناً منه أن المؤشر لن ينخفض تحت عتبة 19000 نقطة في ظل أسعار الفائدة الضعيفة، حيث كان ليسون يتوقع أن المؤشر سيرتفع قريباً، ولكنه سجل خسائر بقيمة 1.1 مليار دولار وهو ما يتجاوز ضعف رأس مال المصرف الذي كان مفلساً.

سعى مصرف بريطانيا المركزي لدعم مصرف بيرنغ في 5-2-1995، وتولى مصرف (Borclags) الإدارة، وجمع حوالي 900 مليون دولار من تحصيل الالتزامات قصيرة الأجل ذات الاستحقاق 3 أشهر، وفي النهاية أغلق مكتب ليسون⁵³ في سنغافورة (Singapore Barings futures)، لتشتريه مجموعة هولندية بسعر رمزي يقدر بدولار أميركي واحد.

⁵¹ حكم عليه بالسجن مدة 3 سنوات في كانون الثاني 2009 مع إلزامه بالتعويض عن الخسائر.

⁵² يبلغ من العمر 25 عاماً عندما اختير ليقوم بإدارة فرع المصرف في سنغافورة، حيث كان يعمل في المكتب الخلفي في الرقابة على تنفيذ الأوامر الصادرة عن العملاء.

⁵³ حكم عليه بالسجن مدة 6 سنوات ونصف بتهمة الاحتيال، وأطلق سراحه في عام 1999 لحسن سلوكه.

3 أزمة مصرف البتراء⁵⁴ :

تأسس مصرف البتراء في أواسط عام 1977 كشركة مساهمة عامة برأسمال مصرح به مقداره 3 ملايين دينار أردني، وفي عام 1985 تم زيادة رأس المال ليصبح 5 ملايين دينار أردني . وقد شد أداء المصرف انتباه كل المراقبين للقطاع المصرفي الأردني، إذ أنه أدخل أحدث الأدوات والتقنيات في التعاملات المصرفية، فكان أول مصرف أردني يقدم حلولاً مالية للشباب لبدء حياتهم العائلية، وكان أيضاً أول من أدخل بطاقة الائتمان للبلاد، حيث ازدهر أداء المصرف في عام 1982 وأصبح ثاني أكبر مصرف في الأردن.

فقد استفاد مصرف البتراء من الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه الأردن في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، ولكن المصرف كان يمارس عمليات غير شرعية ومخالفة لتعليمات المصرف المركزي الأردني ولوائحه، ومنها أن مصرف البتراء كان يقدم قروضاً يقترب حجمها من 90% من حجم الودائع، وذلك من دون ضمانات كافية، حيث تم منح هذه القروض لأشخاص تربطهم علاقات صداقة أو قرابة برئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمصرف أحمد الجلبي، الذي انتخب في عام 1982 بعد وفاة رئيس مجلس إدارة المصرف محمد طوقان، وهو ما يعد مخالفاً للوائح نظام عمل المصارف، التي تمنع أي مصرف من تقديم قروض تفوق 70% من حجم الودائع لديه .

كما دأب أحمد الجلبي على إرسال موظفي المصرف للخارج بحقائب مليئة بالشيكات لإنجاز مخالصات الشيكات المجيرة أو المحولة عبر المصارف الأميركية والبريطانية والسويسرية بدلاً من إتباع الطرق التقليدية النظامية، إضافة إلى منح مصرف البتراء قروضاً لأشخاص من دون ضمانات كافية، أو لأشخاص رفضتهم مصارف أردنية أخرى .

غير أن عام 1988 شهد نهاية حقبة الانتعاش التي مر بها الاقتصاد الأردني، فقد بدأ الأردن يعاني مصاعب مالية ناتجة من عوامل محلية وإقليمية سياسية واقتصادية، وتراجعت قيمة الدينار الأردني، وتوقفت الحكومة الأردنية عن دفع فوائد ديونها الداخلية، وتراجعت حجم تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج بسبب قرار فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية.

وما زاد الوضع سوءاً لدى مصرف البتراء هو محاولة الجلبي الحفاظ على ثقة العملاء بالمصرف، وتكذيب الشائعات عن إفلاس المصرف واقترب انهياره، وذلك بوضع 12 مليون دولار نقداً على طاولات

⁵⁴ الشبول فيصل، فضيحة مصرف البتراء "انتهت قانونياً"، ومطالبة الأنتربول بتسليم أحمد الجلبي وآخرين، صحيفة الحياة للاقتصاد والمال، عمان، العدد 12، 1992، ص 44.

أحد فروع المصرف الرئيسية في عمان، ليشاهدها كل زوار الفرع، ويتأكدوا بأن المصرف لا يزال يملك سيولة بالعملة الصعبة، ولا يعاني أي مشكلات مالية.

وإزداد الأمر سوءاً بالنسبة لمصرف البتراء بصدور قرار من حاكم المصرف المركزي الأردني محمد سعيد النابلسي بإلزام المصارف المحلية بوضع 35 % من موجوداتها بالعملة الصعبة لدى المصرف المركزي، وهذا القرار كان يعني أن يوفر مصرف البتراء 65 مليون دولار، وهو ما لم يحدث بسبب عدم امتلاك المصرف لهذا المبلغ من القطع.

وما أدى إلى إغلاق المصرف هو لجوء حاكم المصرف المركزي الأردني محمد سعيد النابلسي إلى لجنة الأمن الاقتصادي، التي قضت بحل مصرف البتراء، وإحالة مسؤوليه للجنة محاسبة قضائية مالية، عينت من المصرف المركزي الأردني، حيث اتضح للجنة تصفية المصرف أن مجموع المبالغ التي خسرها المصرف تجاوزت 233 مليون دينار، منها 157 مليون دينار تم اختلاسها، 29 مليون دينار عجز في حقوق المساهمين، و47 مليون دينار خسارة متوقعة تمثل الحسابات المعلقة من أرصدة حسابات بعض المصارف ذات العلاقة، وحكم غيابياً على أحمد الجلي بالسجن مع الأشغال الشاقة مدة 22 عاماً، وتغريمه بقيمة ما اختلسه من أموال، وبذلك استولت الحكومة الأردنية على مصرف البتراء في 3-8-1989.

4- أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997-1998) :

تعطي أزمة دول جنوب شرق آسيا⁵⁵ مثلاً جيداً للأزمة التوأم (الأزمة المزدوجة)، فقد تراكمت أزمة الصرف فيها مع أزمة مالية مصرفية .

ففي تموز 1997 كانت تايلاند من أسرع اقتصادات العالم نمواً⁵⁶، فقد ساهمت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في ارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي، ما نجم عنه انخفاض في معدلات الادخار، وارتفاع معدل التضخم، وارتفاع أسعار العقارات ومعدلات الفائدة.

أما المنافسة التصديرية خلال النصف الأول عام 1997 فارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني والعملات الأوروبية، ونظراً لربط البات التايلاندي بالدولار ارتفعت قيمة البات التايلاندي مقابل الين الياباني و العملات الأوروبية أيضاً، ما أضعف القدرة التنافسية لمنتجات تايلاند في الأسواق الأوروبية، وأثر سلباً في مبيعات الشركات التايلاندية وأرباحها مؤدياً إلى عجز هذه الشركات عن سداد

⁵⁵ دول شرق آسيا: تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، كوريا الجنوبية التي سميت بالنمور الآسيوية وتميزت بمعدلات نمو حقيقية.

⁵⁶ موصلتي سليمان، سليمان عدنان، الأسواق المالية، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013، ص 371-

ديونها للمصارف المحلية وتحول قروضها إلى قروض مشكوك فيها، وبالتالي انخفاض جودة محفظة قروض المصارف التايلاندية، وارتفاع نسبة القروض غير المنتجة، وانخفاض نسبة السيولة المصرفية، ما أدى إلى ضعف السلامة المالية للمصارف التايلاندية.

وعندها بدأ المستثمرون الأجانب بتحويل استثماراتهم وودائعهم بالعملة التايلاندية إلى عملاتهم لاسيما الدولار الأمريكي عبر بيع البات التايلاندي، ما زاد عرضه مقابل زيادة الطلب على الدولار الأمريكي، وفي 2 تموز 1997 تم فك الارتباط بين البات والدولار الأمريكي، وحاول المصرف المركزي التايلاندي دعم العملة التايلاندية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي، فأبرم عقود مبادلة مع عدد من المصارف المركزية⁵⁷ لمبادلة البات التايلاندي بالدولار الأمريكي، ومن ثم استخدم احتياطي الدولار الأمريكي في شراء البات التايلاندي في سوق الصرف الأجنبي، لكن أحجام الطلب المرتفعة على الدولار الأمريكي فاقت المعروض من الدولار الأمريكي، ما دفع الحكومة إلى إعلان عجزها عن الدفاع عن قيمة البات التايلاندي، وانخفضت قيمة البات أكثر من 20% مقابل الدولار.

المبحث الثالث: الفشل المالي المصرفي والقروض غير المنتجة

يمكن عرض مفهومي الفشل المالي المصرفي والقروض غير المنتجة، في ظل حقيقة أن استمرار أي مصرف في عمله مرهون بأمرين اثنين :

1 - تحقيق أقصى عائد ممكن مع المواءمة بين أهداف الربحية والسيولة ودرجة مخاطر المرافقة للاستثمارات المصرفية.

2 - مواجهة الالتزامات التي تترتب عليه تجاه المودعين والمساهمين وتجاه حملة السندات في أوقات استحقاقها من دون أن يتعرض بسببها إلى اضطرابات مالية خطيرة أو إلى نقص كبير في السيولة قد ينهي وجوده .

- الفشل المالي المصرفي:

يستخدم للإشارة إلى المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، وانتهاء حياة المؤسسة المصرفية، أي تلك المرحلة التي يتعرض فيها المصرف إلى اضطرابات مالية خطيرة، بحيث يكون غير قادر على سداد التزاماته تجاه الآخرين (مثل طلبات سحبيات الودائع، التزاماته تجاه حملة السندات والقروض بين المصارف)، فتتجاوز قيمة التزاماته أصوله وتصبح قيمة رأسماله سالبة.

⁵⁷ يتطلب عقد المبادلة أن يعيد المصرف المركزي الدولارات الأمريكية للمصارف المركزية، التي تم إبرام عقد المبادلة معها في المستقبل.

- القروض غير المنتجة⁵⁸ :

يمكن تعريف القروض غير المنتجة (المتعثرة) بأنها القروض التي يتوقف فيها المقترضون عن سداد أقساط قروضهم وفوائدها ضمن الجدول الزمني المتفق عليه مع المصرف المقرض، أي القروض التي لا تسدد أقساطها وفوائدها بعد مرور 90 يوماً من الاستحقاق، بسبب عدم رغبة المقترضين بالسداد أو لعدم تمكنهم من الوفاء نتيجة لتعرض مشاريعهم لمشكلات مالية أو إدارية أو تسويقية. فكلما كان تشخيص القرض المتعثر مبكراً ازدادت البدائل المتاحة أمام المصرف لمعالجته، وتحسنت إمكانيات منع حدوث التعثر، فقد يؤدي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المحفظة المصرفية إلى الفشل المالي المصرفي، وذلك في حال عدم البحث عن مسبباته ومعالجته، وتكوين مخصصات كافية لمواجهة هذا الارتفاع.

أولاً- أنواع الفشل المصرفي ومراحله:

- أنواع الفشل المصرفي :

1 - الفشل الاقتصادي (Economic Failure) :

أي فشل المصرف في تحقيق هدفه كمؤسسة اقتصادية مصرفية، تعمل في ظل ظروف اقتصاد ما، حيث يعرف الفشل الاقتصادي المصرفي بأنه الحالة التي يعجز فيها المصرف عن تحقيق الهدف الأساسي له، وهو تحقيق عوائد من استثماراته ومحفظة قروضه تساوي على الأقل تكاليفه التشغيلية والتكلفة المتوسطة المرجحة لمصادر تمويله أو تفوقها، سواء الداخلية منها أم الخارجية (الودائع+ السندات + رأس المال).

أي عدم قدرة الإدارة المصرفية على تحقيق عائد على الاستثمار، يفوق معدلات الفائدة السائدة في السوق، و يتلاءم مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات، أي عدم قدرة المصرف على تحقيق عوائد متلائمة مع درجة المخاطرة، ومرضية للمساهمين ولحملة السندات وللمودعين (أصحاب المصالح).

2- الفشل المالي (Financial Failure) وله مرحلتان:

-الإعسار المالي (أزمة نقص السيولة): وهي المرحلة التي تكون فيها المؤسسة المصرفية غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها مع أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي التزاماتها، حيث تمتاز هذه الحالة بضعف في ربحية المصرف وضعف في التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة.

⁵⁸ العريبي نضال، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 2، 2007، ص282.

وقد يستطيع المصرف تجاوز حالة نقص السيولة لديه من دون وقوعه في الفشل المالي الكلي، وذلك ببيع بعض موجوداته لتغطية التزاماته المستحقة والعاجلة.

-**الفشل المالي الكلي:** هي المرحلة التي تلي الإعسار المالي، حيث تكون المؤسسة المصرفية فيها قريبة من الإفلاس وعاجزة عن سداد التزاماتها، إضافة إلى كونها تعاني تراكمًا للخسائر بشكل كبير، فتتجاوز القيمة السوقية لالتزاماتها القيمة السوقية لموجوداتها، أي إنها حتى لو قامت ببيع موجوداتها بأكملها لن تكون قادرة على تغطية كامل التزاماتها، وتكون قيمة رأس المال المصرفي سالبة.

ويمكن التمييز بين مرحلتَي الإعسار المالي والفشل المالي الكلي⁵⁹، على اعتبار أن مرحلة الإعسار المالي المؤقت تسبق مرحلة الفشل المالي الكلي، وقد لا تؤدي إليه بالضرورة حيث:

- **الإعسار المالي (أزمة نقص السيولة):** أي مرحلة النقص في العوائد والسيولة على المدى القصير أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات القصيرة الأجل في مواعيدها.

- **الفشل المالي الكلي:** أي مرحلة التوقف كلياً عن سداد الالتزامات، ما يؤدي إلى إعلان الإفلاس وتوقف النشاط المصرفي.

مراحل الفشل المالي المصرفي الكلي⁶⁰ :

1 - **مرحلة التعثر:** تتميز هذه المرحلة بحدوث :

- انخفاض في الطلب على خدمات المصرف.
- انخفاض الحصة السوقية للمصرف وضعف قوته التنافسية.
- زيادة التكاليف التشغيلية وعدم كفاية رأس المال الأساسي.
- تراكم الخسائر المالية التشغيلية لأكثر من 3 سنوات .
- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض .

2 - **مرحلة الإعسار المالي:** ترتفع في هذه المرحلة مخاطر السيولة، حيث تواجه الإدارة المصرفية صعوبات في تأمين النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها الجارية المستحقة ولتمويل أهداف النمو المخطط لها، وذلك على الرغم من امتلاك المصرف لأصول تزيد في قيمتها السوقية عن قيمة التزاماته الإجمالية.

⁵⁹ غريب أحمد محمد، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام المصرية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 23، العدد 1، الزقازيق، مصر، 2001، ص 11.

⁶⁰ أكرم الطويل عمار، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 58.

أي يكون المصرف أمام "أزمة سيولة"، فيجد المصرف نفسه عاجزاً عن تحقيق معدل ربحية مقبول، إضافة إلى ارتفاع نسبة سحبيات المودعين لحجم الودائع. وغالباً ما تتجه إدارة المصرف في هذه المرحلة إلى فرض العديد من الإجراءات المتشددة، منها تقليص النفقات التشغيلية، تسهيل بعض الموجودات الثابتة وإعادة هيكلة محفظة القروض المتعثرة وقد تمتد هذه الإجراءات إلى إغلاق بعض الفروع .

3 - **مرحلة الفشل المالي الكلي:** هي الحالة التي يكون فيها المصرف عاجزاً عن مواجهة التزاماته المستحقة، وتكون قيمة أصوله السوقية أقل من قيمة التزاماته السوقية، أي يكون المصرف في حالة عجز تام عن تسديد التزاماته، وتكون قيمة المصرف السوقية الصافية سالبة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلان إفلاسه وتصفيته، أو إعلان اندماجه بمصرف آخر أو تأميمه.

- و ينتج الفشل المالي المصرفي الفردي من تعرض المركز المالي المصرفي المفرط للمخاطر المالية⁶¹ التالية: مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، العدوى والخطر المعنوي، وتم شرح كل من هذه المخاطر بإيجاز كما يلي⁶²:

1 - مخاطر السوق: هي المخاطر التي تنشأ من الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة، والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، والتقلبات في القيم السوقية للأوراق المالية والسلع.

2 - المخاطر الائتمانية : هي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الوفاء بالالتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق، ما يرفع حجم القروض المتعثرة، ويدخل المصارف في حالة فشل وإعسار مالي، قد يكون بداية لحدوث أزمة مصرفية شاملة.

3 - مخاطر السيولة: هي المخاطر التي تتجم عادة عن إقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ كبيرة جماعياً في وقت قد لا تتوافر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات وتعتمد شدة هذا الخطر ودرجته على قرارات إدارة المصرف المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية لديها.

⁶¹ تقسم المخاطر التي تواجه المصارف إلى: مخاطر مالية: (مخاطر السوق، مخاطر ائتمانية، مخاطر سيولة، مخاطر تدني رأس المال المصرفي، العدوى والخطر المعنوي) ومخاطر غير مالية : (مخاطر قانونية، مخاطر تشغيلية ومخاطر الكترونية) .

⁶² Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts", HM Treasury, Working Papers, October 2004,p9.

4 - مخاطر تدني رأس المال المصرفي: إن وضع حدود دنيا ملائمة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل مصرف يعكس قدرته على امتصاص الخسائر وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في الحسبان، فرأس المال المصرفي الخاص⁶³ يمثل عنصر أمان، فهو مصدر للتمويل يساهم في امتصاص الخسائر والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والمقترضين، كما يوفر قاعدة للنمو المستقبلي.

5 - العدوى: يقصد بها امتداد تأثير الاضطرابات المالية، التي تواجه مصارف معينة إلى مصارف أخرى، ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي، ويعد الهروب الجماعي للودائع إلى مصارف أجنبية خارج الدولة (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.

6 - الخطر المعنوي (خطر الإزاحة): يتمثل الخطر المعنوي في إفراط تدخل الدولة في تحديد اتجاهات سياسة الإقراض للنظام المصرفي عن طريق إلزام المصارف بتوجيه القروض نحو قطاعات محددة (كالقطاع العام)، بينما تكون توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة، إلا أنه يؤمل أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من السلطات الحكومية.

ثانياً أسباب الفشل المالي المصرفي الفردي :

- غياب الشفافية، ضعف جودة الإفصاح وعدم تماثل المعلومات⁶⁴ : تظهر مشكلة عدم تماثل المعلومات (Non- Asymmetric Information) عندما يكون لدى أحد الأطراف العملية المالية معلومات أكثر من الآخرين، ما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر على نحو سليم، وينتج منه اتخاذ قرارات خاطئة، وتحدث هذه الحالة في حال عدم قيام المصرف بالتحقق من سلامة المركز المالي والتدفقات النقدية التشغيلية، و صحة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقترض⁶⁵، واستخدام هذه القروض في غير الغرض الذي منحت لأجله، أو في مشاريع ليس لها جدوى اقتصادية و تواجه نقصاً في الطلب، ومن الممكن في الوقت نفسه أن تساهم حالة عدم تماثل

⁶³ تتكون الأموال الخاصة الصافية من رأس المال المكتتب به والمدفوع، الأرباح المحتجزة، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الخاص والاحتياطي العام لمخاطر التمويل .

⁶⁴ زينوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء المصارف، الجزائر، 2009، ص5.

⁶⁵ يقوم بعض المقترضين بتضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) المقدمة لضمان الحصول على قروض بقيمة عالية، ما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها، خصوصاً عندما يعجز المدينون عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها.

المعلومات في انتشار سلوك القطيع، وحدث الذعر المصرفي بسبب سريان الشائعات عن حقيقة المركز المالي المصرفي.

- **التدهور السريع في نسب كفاية رأس المال:** نتيجة لانخفاض القيمة السوقية للأصول المصرفية عن القيم السوقية للالتزامات المصرفية، وذلك بسبب سوء إدارة محفظة الائتمان، وعدم مطابقة المدى الاستحقاق لكل من الأصول والخصوم المصرفية.

- **ارتفاع رصيد القروض المتعثرة وانخفاض معدل التغطية:** يعد تجاوز نسبة القروض المتعثرة لـ 10%⁶⁶ من إجمالي القروض الممنوحة، وانخفاض نسبة المخصصات المشككة لتغطيتها لإجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، مؤشراً على عدم كفاءة أداء إدارة الائتمان المصرفي، وانخفاض جودة محفظة الائتمان وبداية لظهور مشكلات في سيولة المصرف، إذ تؤدي القروض المتعثرة إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف، وتعرض المصرف المقرض لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار عند تحول القرض المتعثر إلى قرض معدوم وخاصة في حالة عدم وجود ضمانات كافية لتسديد الدين المعدوم. وفي محاولة لتخفيض الخسائر الناتجة عن عدم السداد إلى أدنى مستوى ممكن والوصول إلى منظومة مؤشرات مبكرة عن حالة القروض على نحو فردي، منعاً لتحويلها إلى قروض متعثرة، تم تقسيم أسباب تعثر القروض المصرفية إلى ثلاث مجموعات:

1- مجموعة أسباب متعلقة بالمصرف

2- مجموعة أسباب متعلقة بالعميل

3- مجموعة أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة

- **مجموعة الأسباب المتعلقة بالمصرف⁶⁷:**

1 - خلل في الدراسة الائتمانية: فعدم دراسة المركز المالي للعميل المقترض وتحليله بشكل كامل ودقيق من حيث الملاءة وسياسات الإدارة والتشغيل، وحجم تدفقاته النقدية التشغيلية، ومدى تناسبها مع توقيت تسديد أقساط القرض، والغاية من القرض واعتماد المصرف على قيمة الضمان في منح الائتمان أكثر من اعتماده على جدوى المشروع المقترض، وعدم متابعة الأوضاع المالية للمقترض، إلا بعد أن يصل القرض إلى مرحلة التعثر، وتركز محفظة القروض المصرفية في قطاع اقتصادي واحد أو في مكان جغرافي واحد، واهتمام المصارف بزيادة أرباحها بالتوسع المفرط في الإقراض، من دون مراعاة المخاطر السوقية والائتمانية، إضافة إلى غياب نظام فعال للتصنيف الائتماني للعملاء المقترضين، والهيكل المالي الغير السليم للقرض من حيث قيمة الأقساط وعددها و الفترة المسموح بها قبل البدء بتسديد هذه الإقساط.

⁶⁶ Demirguc-Kunt A., Detragiache E, Previous Reference, 1998, P 91.

⁶⁷ أكرم الطويل عمار، مرجع سابق، 2008، ص 61.

- 2 الضمانات: منها قيام المصرف بمنح القرض للعميل من دون ضمانات ملائمة، وعدم ملائمة قيمة الضمان مع حجم القرض الممنوح، إضافة إلى عدم تقدير المخاطر الخاصة بالضمانات، والمغالاة في تقييمها أو انخفاض قيمها السوقية على نحو مفاجئ .
- 3 - عدم منح القروض بناء على أسس علمية، والخضوع في منح القرض لعوامل الشخصية أو لضغوط الإدارة العليا والتنفيذية.

- مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل :

- 1 - تقديمه معلومات خاطئة في طلب القرض، أو إخفاء أي معلومات أساسية عن ملاءته المالية.
- 2 - تقديمه دراسة جدوى خاطئة أو مبنية على افتراضات غير واقعية عن مشروعه.
- 3 - قيام العميل باستخدام القرض في غير الغرض المخصص له .
- 4 - سوء إدارة العميل لسياسات الإنتاج والتسويق ولمركز السيولة لديه، وتأخره عن سداد أقساط قروضه.

- مجموعة الأسباب المتعلقة بالبيئة المحيطة:

هي عوامل خارجة عن سيطرة المصرف والعميل، منها:

- 1 - التقلبات العنيفة في متغيرات الاقتصاد الكلي .
- 2 - انخفاض احتياطي العملة الأجنبية، وعدم استقرار سعر الصرف .
- 3 - ضعف الرقابة الكلية على النشاط الائتماني المصرفي .
- 4 - التطورات التقنية التي تساهم في تعثر بعض العملاء المقترضين، حين لا يستطيعون مواكبتها، خاصة إذا تم تطبيقها من قبل منافسيهم في تحسين منتج ما أو استحداثه، أو في تخفيض تكلفة منتجاتهم، وتحسين جودتها وسرعة التسليم .
- 5 - العوامل الطارئة والمفاجئة: كالكوارث الطبيعية والحروب والأزمات السياسية والاقتصادية المفاجئة.

المبحث الرابع: المؤشرات الكلية والجزئية للفشل المالي المصرفي

أولاً- نظم الإنذار المبكر (Early Warning System (EWS) :⁶⁸

يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر بأنه نظام يصمم لتحليل الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث اضطرابات مصرفية شاملة ورصدها، وذلك في محاولة لتقييم سلامة المراكز المالية للمصارف الفردية وتحليلها كل على حدة، منعاً لوقوعها في الفشل المالي، ما يمكن من اتخاذ التدابير الضرورية لتجنبها⁶⁹، ومن هذه المؤشرات:

- 1 - انخفاض جودة محفظة الائتمان (ارتفاع نسبة القروض المتعثرة)، والارتفاع غير الحقيقي (الفقاعة) في أسعار العقارات والسلع الرأسمالية، وفي القيم السوقية للأوراق المالية .
- 2 - الحروب والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- 3 - التطورات غير الإيجابية في أسعار الفائدة والصرف والمضاربات، وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- 4 - هشاشة المراكز المالية المصرفية، ومعاناة القطاع المصرفي من خلل ونقص في مركز السيولة.
- 5 - تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبة الديون السيادية، واستنزاف احتياطي القطع الأجنبي.
- 6 - انتشار الفساد، وتعارض السياسات المالية والمصرفية .

- أهمية نظم الإنذار المبكر:

تتبع أهمية نظم الإنذار المبكر من كونها تقدم أداة دائمة ومستمرة لتوجيه ولتحذير متخذي القرار وواضعي السياسات المصرفية الرقابية من احتمال وقوع الفشل المالي المصرفي الفردي، و بالتالي احتمال انتشار عدوى الفشل المالي بين المصارف، وتعرض الاقتصاد لأزمة مالية مصرفية شاملة، حيث يقوم نظام الإنذار المبكر بتعريفهم باحتمالات حدوث هذه الأزمات قبل وقوعها لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية مانعة، فهذه النظم تساعد على ما يلي:⁷⁰

⁶⁸ بسيسو فؤاد حمدي، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات)، اتحاد المصارف العربية، 2010، ص 475.

⁶⁹ وذلك بتوفير نظم للإنذار المبكر تتسم بالكفاءة والفاعلية، وذلك بتطوير أدوات لتحليل، وتدعيم المراكز المالية المصرفية، والتنبيه بالأزمات، وتوفير قاعدة معلوماتية مصرفية ائتمانية، و تشكيل هيئات مسؤولة عن إدارة الأزمات بشكل مستمر وتدريبها، وإقامة أنظمة اتصال وتنسيق بين كل المؤسسات المصرفية المحلية وتنسيقها، وإقامة أنظمة اتصال بالمؤسسات الإقليمية والدولية من أجل التشاور .

⁷⁰ الطوخي عبد النبي إسماعيل، التنبيه المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة، مجلة جامعة أسبوط، مصر، 2008، ص 6.

1 -التقييم المستمر للمراكز المالية للمصارف للوقوف على مدى هشاشتها، ومعرفة أماكن ونقاط الضعف في مراكزها المالية والإدارية على السواء وذلك لتقليل الخسائر المحتملة والمتوقعة في حال وقوع أزمة مصرفية شاملة لأدنى حد ممكن.

2 -المساعدة في تحديد أولويات الفحص، والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية، والتخطيط المسبق لعمليات الرقابة والتدقيق.

3 -توجيه الاهتمام في التوقيت السليم لمواطن الضعف في المراكز المالية من المشرفين على النظام والمؤسسات المصرفية.

- المؤشرات المستخدمة للإنذار المبكر من الفشل المالي المصرفي :

هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر من وقوعها في مشكلات مالية، تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة لديها، قد تتفاقم لتصل إلى الفشل المالي، ومن ثم إعلان تصفيتها القانونية وإفلاسها.

حيث يمكن تصنيف المؤشرات المستخدمة في بناء نظم الإنذار المبكر إلى مجموعتين:

أولاً- مؤشرات حيطة اقتصادية كلية (Macro prudential) .

ثانياً- مؤشرات حيطة جزئية على مستوى الجهاز المصرفي (Micro prudential) .

حيث يشمل كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تفصيلية تتفاوت وفقاً لأوضاع كل دولة، والنظام المصرفي والاقتصادي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة الإفصاح عن البيانات المالية والاقتصادية المنشورة عن الاقتصاد والجهاز المصرفي كاملاً.

فبناء أي نظام للإنذار المبكر يتطلب إنشاء قاعدة بيانات، يتم تجميعها وتطويرها والتوسع فيها دورياً لإعداد تقارير عن هذه المؤشرات على نحو ربع سنوي وسنوي لدعم المراكز المالية للجهاز المصرفي، وحماية الاقتصاد من الوقوع في أزمات مصرفية، وتحليل أسباب التغير في قيم هذه المؤشرات بين فترة وأخرى، حتى يستطيع القارئون على وضع السياسات المصرفية والاقتصادية الكلية اتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر، والحد من الخسائر لأدنى قدر ممكن.

ونتيجة لتوالي الأزمات المصرفية وضعف الأنظمة المصرفية الرقابية بدأ الاهتمام باستخدام مؤشرات مالية لدعم المراكز المالية المصرفية من لجنة بازل برعاية مصرف التسويات الدولي (BIS)

لوضع معايير لملاءة رأس المال المصرفي⁷¹، حيث أقرت لجنة بازل الدولية في عام 1988 ما يعرف بمعيار (بازل I)، الذي وضع معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية، معتمداً في ذلك على تحديد حجم رأس المال، ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل الميزانية وخارجها، بحيث لا يقل الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال عن 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر .

ففي عام 1999 طورت لجنة بازل معيار (بازل I) إلى معيار (بازل II)، ليتواءم مع ارتفاع المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية والائتمانية، ومخاطر السوق والإدارة، حيث صدرت النسخة النهائية لمعيار (بازل II) في عام 2003 باستخدام أساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للمصرف .

وبسبب الأزمة المالية العالمية التي حلت بالعالم في عام 2008 اتفق القائمون على لجنة (بازل III) في عام 2010 على مجموعة من القواعد الجديدة، التي من شأنها العمل على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي لتمكين المصرف من مواجهة الخسائر المحتملة، وتم تحديد موعد زمني نهائي يتمثل في الأول من كانون الثاني 2013 للتطبيق التدريجي، لقواعد (بازل III) ، حيث يتم الالتزام الكامل بالتطبيق في نهاية عام 2019 .

كذلك قام صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) (Financial sector assessment program)⁷² والذي يهدف إلى:

تقييم وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في القطاع المالي والمصرفي، بوساطة مجموعتين من المؤشرات هما، مؤشرات اقتصادية كلية مثل عجز الموازنة العامة، معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي واتجاهات مكونات ميزان المدفوعات، ومؤشرات جزئية على مستوى القطاع المصرفي، حيث يتم تقييم أداء المصارف وتحديد نقاط القوة والضعف باستخدام مؤشرات جزئية مثل مؤشرات (CAMELS)⁷³، ومن خلال نتيجة التقييم يتم وضع المقترحات الملائمة لتقوية القطاع المالي والمصرفي ودعمه، حيث تم في هذا الإطار إنشاء منتدى الاستقرار المالي (Financial Stability Forum) لدراسة مدى تحقق الاستقرار المالي والمصرفي على المستوى العالمي.

⁷¹ إن مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به، وتعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم لمعرفة ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو حدوث الفشل المالي، فكلما انخفضت ملاءته المالية ارتفع احتمال إفسار المصرف والعكس صحيح.

⁷² الغصين راغب، زهير رانيا، الرقابة المالية والإدارية في المصارف، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013، ص 53.

⁷³ المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والإيرادات والسيولة والحساسية للمخاطر.

ثانياً مؤشرات الحيطة الكلية (Macro prudential Indicators) :

- مفهومها ⁷⁴ :

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات رقابية تستخدم في تقييم مدى تأثير النظام المصرفي بالصددمات والأزمات الاقتصادية الكلية، فهي تعمل أداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، وذلك بمراقبة ورصد التقلبات الكبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من تأثير هذه التقلبات في النشاط المصرفي والائتماني.

- أهميتها ⁷⁵:

يمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات في النقاط التالية :

- 1 - تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
- 2 - تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء.
- 3 - تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات.
- 4 - تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية باستخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً.
- 5 - تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية، والتقليل من حدتها.

- مؤشرات الحيطة الكلية وتأثيرها في القطاع المصرفي:

يؤثر الجهاز المصرفي ويتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ إن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، حيث تتذبذب المتغيرات الاقتصادية الكلية على نحو كبير قبيل وقوع الأزمات المصرفية العامة، لذلك يجب مراقبة اتجاه ومدى تذبذب هذه المتغيرات بشكل مستمر ومن هذه المؤشرات :

1 - النمو الاقتصادي (Economic Growth):

إن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يضعف مقدرة المقترضين على خدمة قروضهم، ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما يؤثر تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المصرفية واستثماراتها مباشرة في قوة المؤسسات المصرفية وقدرتها التنافسية، ومن ثم يؤدي إلى زعزعة وضع محافظها المالية.

⁷⁴ بريندا جونتايت - إرموسيو، استنباط مؤشرات لتوفير إنذار مبكر بالأزمات المصرفية، مجلة التمويل والتنمية، مجلة صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 2، حزيران، 1999، ص 39.

⁷⁵ Owen Evans and Others, Macro prudential Indicators of Financial Soundness, Occasional Paper 192, IMF, April, 2000, P.3.

2- عجز الميزان التجاري (Deficit of Balance of Payments) :

إن ارتفاع عجز الميزان التجاري يعكس تراجع حجم الصادرات، وبالتالي تراجع إيرادات القطع الأجنبي المتولد عن عمليات التصدير على مستوى الاقتصاد كاملاً و انخفاض حجم الناتج الإجمالي المحلي والتبادلات التجارية، ما قد يعطي مؤشراً على احتمال تعثر عملاء المصارف المقترضين أصحاب المشاريع ذات النشاط التجاري التصديري، وعدم قدرتهم على خدمة قروضهم والوفاء بها.

وقد يؤثر هذا العجز في المستثمرين الأجانب، ما قد يضطرهم إلى سحب استثماراتهم وأموالهم إلى خارج البلاد، وخصوصاً إذا كان عجز الميزان التجاري كبيراً⁷⁶ ، وبالتالي تراجع حجم الودائع المصرفية.

3- معدل الفائدة الحقيقية، سياسة سعر الصرف وتقلباته :

إن ارتفاع المستويات الحقيقية لمعدلات الفائدة قد يؤدي إلى حدوث الفشل المالي في المؤسسات المصرفية وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة (Nonperforming loans) لإجمالي القروض .

وبالنسبة لتقلبات أسعار الصرف فإن الارتفاع الكبير في قيمة العملة الوطنية يضعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين⁷⁷، بينما قد يحسن التخفيض الكبير لقيمة العملة الوطنية قدرة المقترضين على خدمة الدين، ولكنه في الوقت ذاته يضعف من قدرة المقترضين الآخرين من غير المصدرين على تسديد الدين (خدمة الدين)، ويمكن للتغيرات الكبيرة في أسعار الصرف أن تخلق ضغطاً على كاهل القطاع المصرفي بشكل مباشر (انخفاض القيم السوقية لأصولها المالية)، أو بشكل غير مباشر (تعثر نسبة كبيرة من محفظة قروضها بسبب عجز المقترضين عن السداد لتأثرهم بالتقلبات الاقتصادية والسوقية المحيطة)⁷⁸.

أما سياسة سعر الصرف فتؤدي دوراً هاماً في حدوث الأزمة المصرفية العامة:

حيث أن سياسة سعر الصرف المرنة تزيد حدة المضاربة على العملة الوطنية، فتتأثر القيم السوقية للأصول المصرفية، وخاصة تلك المقيمة بالعملة الأجنبية نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية، فإذا قامت المصارف في الدول النامية بمنح قروض بالقطع الأجنبي، وهبطت قيمة العملة المحلية فسيكون

⁷⁶ وهذا يؤدي إلى التأثير في سعر صرف العملة الوطنية .

⁷⁷ بسبب ارتفاع سعرها النسبي وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في البلدان المستوردة.

⁷⁸ طفلاح أحمد، مؤشرات البيئة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص11-

من المكلف أكثر إعادة القرض بالقطع الأجنبي (بالنسبة للمقترض)، وبالتالي قد يمتنع عن سداد القرض، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وبالتالي انخفاض جودة محفظة الائتمان . بينما قد يزيد نظام سعر الصرف الثابت (المقيد) هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية، وذلك لما له من آثار في نسبة العجز في ميزان المدفوعات، فإتباع سياسة سعر الصرف الثابت (المقيد)، وفي ظل حالة من التحرر والانفتاح المالي المصرفي، سيجعل من الصعب على السلطات النقدية أن تمارس دورها كملجأ أخير للإقراض بالعملة الأجنبية، وهذا يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي، وبالتالي حدوث أزمة صرف تؤدي إلى ظهور عجز فيميزان المدفوعات، ما يؤثر باتجاه انخفاض مستوى عرض النقد، وبلية ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وانخفاض حجم الائتمان المصرفي.

4- التضخم (Inflation):

إن درجة تذبذب التضخم تقلل دقة تقييم مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، وذلك لارتباط التضخم بشكل مباشر بتذبذب مستوى الأسعار العام، الذي يزيد مخاطر المحافظ المالية، ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المصارف في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، وفي المقابل إن انخفاض التضخم بشكل سريع وكبير قد يؤثر سلباً في مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية، كما يؤثر التغيير في التضخم في قيمة الضمانات، حيث أنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة، وخصوصاً عندما تكون نسبة القروض إلى الضمانات مرتفعة .

5- التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة:

تؤدي التدفقات الرأسمالية دوراً كبيراً في المراحل المبكرة لحدوث الفشل المالي المصرفي الفردي، وحدثت الأزمة المصرفية العامة بعد ذلك، فالتقلبات في أسعار الفائدة العالمية تزيد تكلفة الإقراض وتقلل حوافز الاستثمار من جهة، كما تزيد التدفقات حجم الودائع المصرفية، وتشجع المصارف على زيادة الائتمان بغض النظر عن جدوى هذا الائتمان، وخاصة في فترات الازدهار الاقتصادي من جهة أخرى.

وهنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي (M2) داخل الاقتصاد، و تجدر الإشارة إلى أن زيادة حجم التدفقات النقدية سترفع نسبة التضخم في أسعار الأصول الرأسمالية، ومن أهم المؤشرات على حدوث أزمة مصرفية هو ضعف الرقابة المصرفية بخصوص التحويلات المصرفية، وحركة الأموال الأجنبية القصيرة الأجل التي قدمت لغرض المضاربة في الأسواق المالية، وليست للاستثمار في الأصول الحقيقية المنتجة.

6 - عدم سلامة القطاع المصرفي : 79

إن حالة الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، وما يرافقها من تحرر مالي مصرفي غير وقائي بعد فترات طويلة من الانغلاق الاقتصادي، وعدم وجود خبرات إدارية ومصرفية عالية المستوى تستطيع التعامل مع الظروف المتغيرة الجديدة، وعدم توافر الخبرات المصرفية الضرورية لتقييم مخاطر الائتمان وإدارتها، وضعف المهارات الرقابية لدى المشرفين المصرفيين ووجود سياسات اقتصادية توسعية، كل ذلك قد يؤدي إلى التوسع الكبير (Lending Boom) في منح الائتمان لأغراض غير إنتاجية تنموية (القروض الاستهلاكية والعقارية).

وكذلك فإن الفساد الإداري قد يؤدي إلى حصول عدد من الأفراد ذوي النفوذ على قروض كبيرة من دون مراعاة مدى سلامة المراكز المالية للمشاريع الممولة، ما يؤدي إلى إضعاف الموقف المالي للمصارف. ويتوافق كل ذلك مع ضعف في النظم والإجراءات المحاسبية المتبعة، وجودة ودرجة الإفصاح عن المعلومات وخصوصاً الإفصاح عن حجم القروض المتعثرة ونسبتها من المحفظة الائتمانية المصرفية.

7- الاختيار المضاد:

إن أسعار الفائدة العالية تشجع المقترضين ذوي المركز المالي الرديء على الاقتراض من المصارف في أوقات الأزمات، فعندما يكون معدل الفائدة 5 % فإنه من غير المكلف اقتراض المال، و عندما تكون قيمة الفائدة 15 % ستكون الشركات ذات المركز المالي المضطرب فقط راغبة بالاقتراض من مصدر بهذه النسبة العالية من الفائدة، فالشركات صاحبة المركز المالي السليم ستكون قادرة على الحصول على التمويل الضروري لها بتكلفة أقل.

ثالثاً- مؤشرات الحيطة الجزئية (Micro prudential) :

تعد مؤشرات الحيطة الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، والتي تتطلب عناية رقابية خاصة لتقييم السلامة الكلية لأداء القطاع المصرفي كاملاً ، وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية تعرف ب (CAMELS).

فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية⁸⁰ من أوائل الدول التي أنشأت نظاماً للإنذار المبكر بالفشل المالي المصرفي بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1988 حيث أعلن 221 مصرف فشله

⁷⁹ Barry Jhonston, Jingqing Chai and Liliana Scumacher, Assessing Financial System Vulnerability, IMF Working Paper N.5, 2000,p10.

⁸⁰ مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد

المالي واقتزابه من حالة الإفلاس القانوني، حيث كانت تستخدم نظاماً لتقييم المصارف يعرف بنظام التصنيف الرقابي (Supervisory Bank Rating System) .

ومنذ أواخر الثمانينيات طور المصرف الفدرالي الأميركي نظاماً موحداً للإنذار المبكر وتقييم الأداء المصرفي سمي نظام (CAMELS) ⁸¹ ، حيث تتوزع فيه درجات التصنيف وفق هذا المعيار بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار .

- معيار (CAMELS) ومؤشراته ⁸² :

هذا المعيار عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بمدى سلامة ومتانة المركز المالي المصرفي حيث يعد هذا المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تستخدم في الإنذار المبكر بقرب وقوع الفشل المالي المصرفي، والتي تتم بالفحص الميداني (الرقابة الميدانية)، حيث يأخذ المعيار في الحسبان ستة عناصر رئيسة هي:

Capital Adequacy	1- كفاية رأس المال
Assets Quality	2- جودة الأصول
Mangement	3- سلامة الإدارة
Earnings	4- الربحية
Liquidity	5- السيولة
Sensitivity	6- الحساسية

1 - مؤشرات كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلاية المؤسسات المصرفية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ في الحسبان أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المصرفية، مثل مخاطر أسعار الصرف، مخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة.

-نسب رأس المال /الأصول المعدلة بالمخاطر:

تقاس كفاية رأس المال المصرفي بنسبة إجمالي رأس المال (بشرائحه الثلاثة) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقاييس المخاطر السوقية والائتمانية والتشغيلية * 12.5 ، فانخفاض هذه النسبة عن الحد الأدنى 8% والموصى به في اتفاقية (بازل) يشير إلى زيادة تعرض بنود الميزانية للمخاطر واحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، كما تختلف مكونات رأس المال في

⁸¹ الغصين راغب، زبير رانيا، مرجع سابق، 2013، ص 251.

⁸² مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، 2005، ص 4 .

قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية، ولهذا فإن رأس المال المصرفي يسمى في مراجع إدارة المخاطر (Buffer) ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة لرأس المال المصرفي، وذلك تبعاً للتصنيف المعتمد في اتفاقية (بازل 1).

- حيث يؤدي رأس المال المصرفي دوراً أساسياً⁸³ في دعم العمليات التشغيلية اليومية، وضمان ديمومة عمل المصرف في الأجل الطويل، لذا فإن لقياس كفاية رأس المال المصرفي أهمية كبرى، لأن نتائجه تتيح الفرصة للسلطات الرقابية المصرفية وللإدارات الداخلية بالوقوف على حقيقة كفاية رأس المال المصرفي، وماهية المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، ما يساعدها على اتخاذ الاحتياطات الضرورية مبكراً، كالإجراءات المتعلقة بزيادة رأس المال الأساسي.⁸⁴

2- مؤشرات جودة الأصول:

إن مخاطر الفشل المالي المصرفي تنتج في الغالب من الأصول وتحديداً نوعية محفظة الائتمان، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة مؤشرات جودة الأصول .

- وعادة ينظر إلى تقييم مؤشرات جودة الأصول من جهتين مختلفتين:

أ- مؤشرات المؤسسات المقرضة:

- التركيز الائتماني القطاعي: إن تركيز التسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين قد يعني انكشاف القطاع المصرفي للتغيرات والأزمات التي قد تصيب هذا القطاع، فكثير من الأزمات المصرفية حدثت وتضخمت بفعل انتقال الأزمة من بعض القطاعات الاقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركيز القروض في هذه القطاعات.

- الإقراض بالعملة الأجنبية: كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها المصارف بالإقراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تقتفر إلى مصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية، ما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف، وانتقال هذه المخاطر بصورة مخاطر ائتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.

⁸³ من أهم وظائف رأس المال المصرفي * :

1- يشكل قاعدة أساسية (Buffer) لمواجهة مخاطر الفشل المالي المصرفي بامتصاص الخسائر المصرفية التشغيلية، وحماية المودعين من هذه المخاطر . 2- تدعيم ثقة المودعين في قدرة المصرف على مواجهة المشكلات المتعلقة بالطلب غير المتوقع على السيولة أو الخسائر غير المتوقعة. 3- تمويل شراء الموجودات الثابتة وعمليات النمو وتطوير الخدمات والبرامج والتسهيلات المالية، فكلما ازداد نمو المصرف احتاج لتدعيم رأس المال الموجود لديه بما يتوافق مع نمو محفظة القروض لديه. 4- تمكين المصرف من زيادة حجم القروض الممنوحة لشخص واحد، والتوسع في حجم الودائع من دون الإخلال بالنسب المفروضة من قبل المصرف المركزي .

* الشماع خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، الأردن، 2005، ص 347 .

⁸⁴ الشيخ عثمان بن موسى، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007، ص 103.

- القروض غير العاملة (غير المنتجة): إن زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض في المؤسسة المصرفية، وبالتالي قد تتأثر التدفقات النقدية وصافي الدخل لدرجة يصحح المصرف معها في حالة إعسار مالي، إذ يجب حساب هذه النسبة إضافة لنسبة الاحتياطات المخصصة لهذه القروض/إجمالي القروض غير العاملة.

- الإقراض المرتبط: أي إقراض مجموعة مرتبطة من العملاء (المقترضين) أو إقراض مؤسسات أخرى مرتبطة بالمؤسسة المصرفية نفسها، إن ارتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي القروض، وعدم تنوع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقترضين سيؤدي إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد في حال تعرض إحدى هذه المؤسسات أو الأشخاص لأزمات مالية .

ب- مؤشرات المؤسسة المقترضة:

إن جودة القروض في محفظة الإقراض لدى المؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقترضة، وخصوصاً المؤسسات غير المصرفية، وبالتالي فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ في الحسبان احتمال قدرة المقترض على سداد القروض، وذلك يعتمد على ربحية المؤسسة المقترضة، وتدفقاتها التشغيلية، ونسبة الرفع المالي لديها.

-نسبة الدين إلى حقوق الملكية: كثير من حالات الفشل المالي المصرفي غالباً ما سبقت بتوسع في منح الائتمان للمؤسسات غير المالية، وبالتالي يصبح ضرورياً متابعة نسبة الرفع المالي في المؤسسات غير المالية، فمؤديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن ينظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من المؤسسات المصرفية المقرضة، وكذلك من المهم النظر في توزيع مديونية الشركات، ومدى تركيزها في القطاعات الاقتصادية كقطاع الإنشاءات أو قطاع التصدير وغيره، وذلك لمعرفة مدى انكشاف هذه الشركات لتقلبات الدورة الاقتصادية ولدورة حياة المنتج، وبالتالي المؤشرات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات الاقتصادية.

- المؤشرات المركبة⁸⁵ : تتضمن هذه المؤشرات مؤشرات مركبة، مثل مؤشر ألتمان (Altman) عام 1974، ومؤشر شيرورد (Sherrord) عام 1987 الذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية لتصنيف جودة محفظة قروض المصرف والملاءة المالية للمشروع المقترض، وذلك بتحليل المركز المالي للعميل المقترض، وتصنيف درجة المخاطرة المصرفية المرتبطة بالقرض الممنوح.

⁸⁵ طفلاح أحمد، مرجع سابق، 2005، ص 16.

3 مؤشرات سلامة الإدارة:

سلامة ورشد الإدارة هامة جداً في أداء المؤسسات المصرفية إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وهي مؤشرات نوعية، وليست كمية، ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها:

- معدلات الإنفاق: إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يظهر أن المؤسسة المصرفية لا تعمل بكفاءة، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.

- نسبة الإيرادات لكل موظف: بالمفهوم نفسه فإن انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المصرفية، والذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد العاملين.

4- مؤشرات الإيرادات والربحية⁸⁶:

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المصرفية، بينما يظهر الارتفاع في هذه النسب سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، إذ يجب على إدارات المصارف الموازنة بين متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة مع ترجيح متطلبات السيولة بشكل أكبر⁸⁷، فعجز المصرف عن الوفاء بطلبات السحوبات في أي وقت قد يؤدي إلى وقوع دعر مصرفي منذراً بحدوث الفشل المالي، و هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المصرفية أهمها:

- العائد على الأصول (ROA): وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول.
- العائد على حقوق الملكية (ROE): تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون في رأس مال المؤسسات المصرفية، وانخفاض هذه النسبة يمكن أن يفسر بانخفاض الأرباح و/أو ارتفاع رأس المال، أي عندما تفشل الإدارة المصرفية في تحقيق عوائد تتلاءم مع حجم المؤسسة المصرفية وتوقعات المساهمين.

- المؤشرات الهيكلية: هناك مقاييس أخرى غير مقاييس الربحية، يمكن الاعتماد عليها لإعطاء نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المصرفية، منها درجة اتساع قاعدة عملاء المصرف، فإذا كانت أعداد وتركيبية عملاء المصرف ضيقة ومحصورة بقطاع اقتصادي واحد وغير متنوعة، فهذا يدل على ضعف الحصة السوقية، وبالتالي القدرة التنافسية للمصرف، وعدم قدرته على توسيع قاعدة عملائه لتشمل القطاع العائلي و القطاعات الاقتصادية الأخرى.

⁸⁶ الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 277-283.

⁸⁷ حمزة محمد، إدارة المصارف، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص 107.

5 مؤشرات السيولة والتمويل: في كثير من الحالات يحدث الفشل المالي المصرفي بسبب سوء إدارة السيولة، إذ تشمل هذه المؤشرات الأصول والخصوم ، كما يجب على مؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في الاستحقاق بين الأصول والخصوم في القطاع المصرفي كاملاً، وعلى مستوى المؤسسات المصرفية ذات الحجم الكبير (Too Big to Fail)، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

-التسهيلات المقدمة من المصرف المركزي للمصارف التجارية: إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من المصرف المركزي (المقرض الأخير LOLR) إلى المؤسسات المصرفية كنسبة من إجمالي رأس المال المصرفي، يظهر وجود اضطرابات ومشكلات حادة في مراكز السيولة، فقد تكون هذه المؤسسات في حالة إفسار وفشل مالي.

-التجزئة في معدلات الإقراض بين المصارف: إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين المصارف وعدم رغبة بعض المؤسسات المصرفية بإقراض مؤسسات مصرفية أخرى تدل على أن هناك مؤسسات مصرفية لها مراكز مالية خطيرة ، فحجم الإقراض ومعدل الفائدة على القروض بين المصارف يعدان من أهم المؤشرات على سلامة المراكز المالية المصرفية .

-نسبة السيولة القانونية⁸⁸: تتمثل السيولة المصرفية بمدى قدرة المصرف على الوفاء بطلبات السحوبات على المدى القصير، والقدرة على تقديم عائد ملائم لخدمة الودائع، وتمويل الزيادة في الأصول من دون الاضطرار إلى تسهيل الأصول بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر تمويل ذات تكلفة عالية.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة القانونية = الأموال الجاهزة والقابلة للتسييل⁸⁹ / الودائع القصيرة الأجل⁹⁰ .

- نسبة القروض إلى الودائع (توظيف الودائع): تعطي هذه النسبة صورة واضحة عن جودة استخدام الأموال المصرفية وقدرة القطاع المصرفي على توظيف الودائع لديه لتتلاءم مع الطلب على القروض (تلبية حاجات المقترضين) وارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الربحية المصرفية، وزيادة الضغوط على الجهاز المصرفي.

⁸⁸ يجب ألا تقل هذه النسبة عن 20% للأموال المحلية و30% لكل العملات، وذلك تبعاً لقرار مصرف سورية المركزي 588 تا15 -11-2009 .

⁸⁹ وتتمثل الأموال الجاهزة والقابلة للتسييل في: النقدية في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي، والأرصدة لدى المصارف المحلية التي تستحق خلال 3 أشهر وأذون الخزينة .

⁹⁰ الحسابات الجارية وودائع التوفير .

-نسبة الاحتياطي الإلزامي النقدي: الذي يجب على المصارف الاحتفاظ به لدى المصرف المركزي كنسبة من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل، فكلما انخفضت هذه النسبة دلت على رغبة المصرف المركزي في التوسع في الائتمان المحلي وبالمقابل كلما ارتفعت نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي دلت على رغبة المصرف المركزي بتقليص حجم الائتمان المصرفي⁹¹ .
وتحسب نسبة الاحتياطي الإلزامي النقدي كما يلي: الأرصدة النقدية لدى المركزي / الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل .

- هيكل استحقاق الأصول والخصوم: هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، وذلك نظراً إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف عن مدى التطابق في آجال الاستحقاق، كما تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة، إن التباين الكبير في آجال الاستحقاق يبين أن المؤسسات المصرفية تعاني من مخاطر في السيولة، كما تعكس عدم ثقة المودعين والمقرضين الآخرين من استمرارية المؤسسة المصرفية في المدى الطويل.

6- درجة الحساسية للمخاطر السوقية :

أ - مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة، أو عدم رغبة العميل المقترض بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد والتي قد تؤدي إلى فشل المصرف.
ب مخاطر التسعير:

-مخاطر أسعار الفائدة على العملات: حيث تؤثر في عمليات السوق النقدي، خاصة عندما تكون آجال استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة، حيث تكمن الخطورة في حال التغيير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة سواء على المبالغ المقرضة أو المقترضة، أو تغير تاريخ الاستحقاق المتعلق بتاريخ كل منها.

-مخاطر أسعار الصرف⁹²: تتعلق مباشرة بتغير القيم السوقية لأدوات وسندات الخزينة للحكومة الأجنبية وبعض المشتقات المالية المكتتبه عليها، والقروض المقدمة بالعملة الأجنبية بسبب الاحتفاظ

⁹¹ وفي سوريا ووفق لقرار مجلس النقد والتسليف 502/م ن /ب 4 10-5-2010 أئزم مصرف سورية المركزي جميع المصارف العاملة في سوريا الاحتفاظ بنسبة 10% من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل عدا ودائع الادخار السكني، حيث لا يجمد هذا الاحتياطي لدى مصرف سوريا المركزي، ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف، وفي 2-5-2011 صدر القرار 5938 2-5-2011 القاضي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي النقدي إلى 5%، وذلك بسبب انخفاض حجم الودائع المصرفية، وليس للتوسع في الائتمان المصرفي تزامناً مع بداية الأزمة الحالية.
⁹² طفلاح أحمد، مرجع سابق، 2005، ص27.

بمراكز عملات أجنبية غير متوازنة ، ولحساب هذه المخاطر يمكن استخدام الانحراف المعياري لمخاطر أسعار الصرف.

-مخاطر أسعار الأسهم: إن تذبذب أسعار الأسهم، وانخفاض قيم أسهم المصارف السوقية مقارنة بمتوسط أسعار الأسهم في السوق يعطي انطباعاً سلبياً عن وضع المؤسسات المصرفية. كذلك يمكن النظر إلى مؤشرات هوامش العوائد لدى الأدوات المالية المصدرة من المؤسسات المصرفية، ومقارنته بالفوائد على الأدوات المصدرة من الشركات والمؤسسات الكبيرة (تحديداً على السندات) لمعرفة جودة هذه الأدوات المالية وبالتالي الوضع المالي للمؤسسات المصرفية وقدرتها على سداد وخدمة هذه السندات ويمكن حساب هذه المخاطر من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" (CAPM)، الذي يعبر عن مخاطر السوق فقط أو نظرية المضاربة في تسعير الأصول، التي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.

-مخاطر السيولة: هي المخاطر الناتجة عن القدرة على توفير الأموال السائلة عند الحاجة إليها، بسبب عدم التطابق في قيم التدفقات النقدية الداخلة من محفظة التسهيلات الائتمانية وتوقيتها ومع قيم التدفقات النقدية الخارجة لخدمة الودائع المصرفية وتوقيتها.

رابعاً- اتفاقيات بازل ومؤشر كفاية رأس المال المصرفي :

- اتفاقية (بازل 1) :

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي المصارف المركزية ل 12 دولة صناعية⁹³ بإشراف مصرف التسويات الدولية (BIS) ، وذلك بعد وقوع الفشل المالي في عدة مصارف في السبعينيات من القرن الماضي وزيادة حدة المخاطر الائتمانية، وحجم القروض المشكوك في تحصيلها، وحدث أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينيات، فالسبب الوحيد والمباشر لصدور مقررات (بازل 1) يعود إلى الاهتمام بموضوع المخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال المصرفي، فقد هدفت لجنة بازل الأولى إلى :

1- المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وذلك بما يلي:

- وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال المصرفي .

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على الأعمال المصرفية .

- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بالإجراءات والأساليب الرقابية للسلطات النقدية على المصارف.

⁹³ بلجيكا، كندا، فرنسبتك، ألمانيا ، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ، اسبانيا و سويسرا.

2 الحد من آثار المنافسة غير العادلة والناجمة من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات المصرفية في البلدان المختلفة .

- وفي عام 1988 أقرت لجنة (بازل I) معياراً موحداً لكفاية رأس المال، وضع حداً أدنى للعلاقة بين رأس المال والأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر والذي تم تحديده بمعدل 8%⁹⁴ ، ليكون ملزماً لكل المصارف، وذلك كمعيار دولي للدلالة على متانة المركز المالي للمصرف وملاءته، وتقوية ثقة المودعين بالتركيز على كفاية رأس المال في المصرف، ومدى قدرته على امتصاص الخسائر المتوقعة والمحتملة، حيث يحتفظ المصرف برأس مال مساو 8 % لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة.

- أما في عام 1995 فاتفق على تقسيم رأس المال المصرفي⁹⁵ إلى ثلاث شرائح، هي:

1- رأس المال الأساسي (Core capital) (الشريحة الأولى): يتكون من رأس المال المدفوع،

الاحتياطيات المعلنة، الأرباح المحتجزة وحصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة .

2- رأس المال التكميلي أو المساند (Supplementary capital) (الشريحة الثانية):

يتكون من الاحتياطيات غير المعلنة⁹⁶، احتياطيات إعادة تقييم الأصول⁹⁷ ، مخصصات المخاطر العامة غير محددة⁹⁸، قروض متوسطة الأجل من المساهمين⁹⁹ و أوراق مالية هجينة تجمع بين صفات الملكية والدين¹⁰⁰ .

⁹⁴ قرر مجلس النقد والتسليف في سوريا في عام 2007 بموجب القرار 253 أن نسبة كفاية رأس المال المصرفي للمصارف العاملة في الجمهورية العربي السورية يجب ألا تنخفض عن 8%، وفي 26 شباط 2014 صدر القرار 1088، الذي أوجب إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال، ابتداء من البيانات الموقوفة بتاريخ 31-12-2013.

⁹⁵ هناك مفهومان لرأس المال المصرفي هما : رأس المال التنظيمي (Regulatory capital) : هو رأس المال المحسوب وفق القواعد والطرق المحددة من الجهات المنظمة للعمل المصرفي في الدولة. رأس المال المصرفي: هو مجموع المبالغ التي يمكن بوساطتها تأسيس المصرف أو الشركة، التي يقوم أصحاب المصرف بدفعها لغرض التأسيس والبدء بعملية التأسيس، وشراء المباني والموجودات الأخرى، ودفع المرتبات ومنح القروض أو شراء أسهم لحين ورود الودائع واستقطابها.

⁹⁶ وتكون بموافقة السلطات الرقابية، حيث لا يتم الإفصاح عنها في الميزانية العمومية، وتكون متاحة لمواجهة أي خسائر غير متوقعة في المستقبل.

* عمر محمود عبد السلام، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، المجلد 4، 1996، ص 19.

⁹⁷ حيث يخفض فرق إعادة التقييم بنسبة 55% للتحوط من مخاطر تذبذب أسعار الأصول السوقية واحتمالات خضوعها للضريبة .

3 القروض المساندة (الشريحة الثالثة): تطرح المصارف سندات دين لتغطية المخاطر السوقية

فقط، حيث لا تقل فترة استحقاقها عن عامين، ويشترط ألا تزيد نسبتها عن 250 % من رأس المال الأساسي، وتجمد ولا تدفع في حال ترتب على دفع الفائدة أو أصل الدين انخفاض كفاية رأس المال المصرفي الإجمالي عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية¹⁰¹.

ويستبعد من رأس المال الأساسي شهرة المصرف إذا تضمنتها الأصول، والاستثمارات في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وبالتالي وفق متطلبات رأس المال أوجبت اتفاقية (بازل 1):

1- ألا تقل نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر عن 4%.

2- ألا يتعدى إجمالي رأس المال المساند نسبة ال 100% من عناصر رأس المال الأساسي، الذي يعد الدعامة -Buffer- لمواجهة أية خسارة .

3- ألا تقل نسبة مجموع رأس المال المصرفي (الأساسي + المساند) عن 8% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر.

4- التركيز على المخاطر الائتمانية في دراسة كفاية رأس المال المصرفي في الاتفاق الأول للجنة (بازل 1) عام 1988 ثم في عام 1995 قررت لجنة (بازل) إضافة مخاطر السوق.

وتحسب كفاية رأس المال المصرفي وفق اتفاقية (بازل 1) كما يلي :

$$\% 8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 1,5}$$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية $\times 1,5$

⁹⁸ لا تشكل هذه المخصصات لمواجهة مخاطر هبوط القيمة السوقية للأصول في ذاتها، وإنما تشكل لتكون بمنزلة احتياطات عامة، على أن يكون الحد الأعلى لهذه المخصصات بنسبة 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر.

⁹⁹ حيث لا تتجاوز نسبتها 50 % من رأس المال الأساسي، وتكون على شكل سندات ديون تزيد مدة استحقاقها على خمس سنوات .

¹⁰⁰ أي أنها قد تكون أسهم قابلة للتحويل إلى سندات أو العكس، وتكون غير مضمونة ومدفوعة كاملة وغير قابلة للاسترداد بمشيئة حاملها، ومن دون الموافقة المسبقة من السلطات الرقابية، وتكون متاحة للإسهام في مواجهة خسائر المصرف.

** الشماع خليل، مرجع سابق، 2005، ص 53-54.

¹⁰¹ حماد طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001 ، ص 165.

- اتفاقية (بازل II) :

سعت المقترحات الجديدة لتوسيع قاعدة إطار كفاية رأس المال المصرفي بما يضمن زيادة معدلات الأمان ومتانة النظام المالي العالمي وسلامته، وذلك بعد حصر التركيز على المخاطر الائتمانية والسوقية وكفاية رأس المال في (بازل I) ، اجتمعت لجنة بازل في عام 1999، وأصدرت معايير لجنة (بازل II)، والتي تندرج تحت ثلاثة بنود أساسية:

كفاية رأس المال، المراجعة الإشرافية و قواعد الإفصاح والشفافية.

وبين عامي 1999 و 2003 قامت اللجنة بإجراء الكثير من التعديلات على الطبعة الأولى التي صدرت في عام 1999، حتى صدرت الطبعة الثالثة في نيسان 2003، وقد ركز الاتفاق الجديد اتفاق (بازل II) على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي (Regulatory Capital)، وذلك بتعديل متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، وفي الوقت نفسه تعطي حوافز للمصارف التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة.

ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال المصرفي وفق اتفاقية (بازل II) بإدراج مخاطر جديدة على المعيار المقرر وفق اتفاقية (بازل I) وهي مخاطر التشغيل، حيث تم تقسيم المخاطر المصرفية إلى مخاطر مالية، مخاطر ائتمانية، مخاطر سوقية، مخاطر غير مالية ومخاطر التشغيل، كما يلي :

- كفاية رأس المال المصرفي تبعاً لاتفاقية (بازل II) :

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq 8\%$$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+ مقياس المخاطر (السوقية والتشغيلية والائتمانية) * 12,5%

- طرق قياس مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاقية (بازل II) ومؤشراته :

طرحت اتفاقية (بازل II) طريقتين لتقييم مخاطر الائتمان وهما: أسلوب التصنيف الخارجي المعياري وأسلوب التصنيف الداخلي، الذي يقسم إلى: أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي و أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.

1 أسلوب التصنيف الخارجي " المعياري " (Standardized Approach):

هي طريقة تقوم على إعطاء أوزان مخاطرة لأصول المصارف، اعتماداً على التصنيفات الائتمانية التي تعطىها مؤسسات التقييم الدولية مثل موديز (Moody's) وستاندرز اند بروس (S&P) من دون دراسة الأوضاع المالية الداخلية للمقترضين.

2 أسلوب التصنيف الداخلي (Internal Rating) :

تختلف أساليب التصنيف الداخلي عن الأسلوب الخارجي المعياري اختلافاً جوهرياً، حيث إن أساليب التصنيف الداخلي التي يقوم بها المصرف هي التي تقيم المخاطر الائتمانية، التي يتعرض لها المصرف ومن ثم يتم حساب رأس المال الضروري لتغطية تلك المخاطر، أما في أسلوب الخارجي المعياري فيتم الاعتماد على التصنيفات الائتمانية التي تضعها مؤسسات التقييم الدولية.

أ - التصنيف الداخلي الأساسي ("IRB") (Internal Rating Based Approach):

يستخدم هذا الأسلوب بترخيص من السلطات الإشرافية، وذلك ضمن نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها وبمقتضيه.

ب - أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم (Advanced Internal rating based-approach):

يعتمد هذه الأسلوب على قاعدة بيانات كبيرة لمخاطر المصرف خلال مدة معينة، واستخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان، حيث أن أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم يمكن المصارف من تحديد متطلباتها من رأس المال بدقة، ولكن هذه الأسلوب مكلف من الناحية المادية، ويحتاج إلى كفاءات بشرية وتقنية.

- وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية هي¹⁰²:

أ - احتمال عجز العميل عن السداد (Probability of default): اعتماداً على تصنيف مؤسسات التقييم الدولية له، وكذلك معلومات أخرى عن مركز العميل، ووضع القطاع الذي ينتمي إليه نشاط العميل... الخ.

ب - معدل الخسارة المتحققة التي سيتحملها المصرف بعد تعثر العميل وعجزه عن السداد (Loss given default).

ت - حجم الانكشاف الكلي عند العجز عن السداد (Exposure at default): أي حجم الخسائر الكلية التي سيتعرض لها المصرف في لحظة تعثر العميل، وهي تختلف عن قيمة التزامات العميل تجاه المصرف في البداية، حيث يمكن أن يكون هنالك التزامات غير مسحوبة أو ضمانات تم استخدامها لسداد جزء من القروض المتعثرة .

ث - آجال الاستحقاق (Maturity): فكلما مالت إلى الطول زادت المخاطر.

¹⁰² أبو رحمة سيرين سميح، اتفاقية (بازل II) المضمون - الأهمية - الأبعاد التأثيرات - التحديات، الجامعة الإسلامية

- غزة، 2007، ص 16.

- اتفاقية (بازل III) :

نتيجة للأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، اجتمعت 27 دولة في أيلول عام 2010 وأصدرت مجموعة من مقررات سميت بمقررات (بازل III)، التي تهدف إلى تحسين الإطار التنظيمي المصرفي الدولي، وتقوية قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والمالية بزيادة الحد الأدنى لرأس المال، الذي يفترض أن تحتفظ به المصارف.

قامت لجنة (بازل III) بإعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي، حيث تم إلغاء الشريحة الثالثة¹⁰³، وتم تصنيف رأس المال التنظيمي (القانوني) وفق شريحتين رئيسيتين، وقامت اللجنة بإدخال بعض التغييرات على الأوزان النسبية للعناصر المكونة لكل من الشريحتين كالتالي¹⁰⁴ :

• تم رفع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) إلى الشريحة الأولى لرأس المال إلى 6%، والتي كانت تمثل 4% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق مقررات (بازل II) ، أما الشريحة الثانية فقد أصبحت تمثل 2% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بعد أن كانت تمثل 4% وفق مقررات (بازل II).

• إضافة هامش لرأس المال المصرفي لغايات التحوط¹⁰⁵ (Conservation Buffer) يبلغ نسبته 2.5%، ويفترض إلزام المصارف بهذا الهامش بحلول عام 2019 .

وبهذا سيصبح الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال المصرفي الجديد وفق اتفاقية (بازل III) تعادل 10.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر .

• نسبة كفاية رأس المال حسب (بازل III) =

$$10.5\% \leq \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر + مقاييس (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) * 12.5}}$$

¹⁰³ أي إلغاء القروض المساندة (الشريحة الثالثة) : وهي قروض مساندة قصيرة الأجل (مدتها سنتين)، يحصل عليها المصرف لدعم رأس ماله، وهي تحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين .

¹⁰⁴ Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Basel Committee on banking Supervision, BIS, December, 2010, P 12-13.

¹⁰⁵ حيث سعت لجنة (بازل III) لرفع كمية ونوعية الأموال الخاصة بالمصرف لتعزيز قدرته المصارف على امتصاص الخسائر خلال الأزمات وفترات التقلبات الاقتصادية الدورية، فهذا الهامش سيستخدم للتحوط من حالات الذعر المصرفي والصدمات المصرفية العامة وللحد من توزيع الأرباح.

والجدول التالي يظهر مقارنة للحدود الدنيا لكفاية رأس المال المصرفي¹⁰⁶ وفق اتفاقية (بازل III) واتفاقية (بازل II) :

الجدول (2) الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المصرفي وفق اتفاقية (بازل III) واتفاقية (بازل II)

رأس المال	هامش التحوط (بازل III)	رأس المال التنظيمي	الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال المصرفي
بازل III	%2.5	%8	%10.5
بازل II	-	%8	%8

Source: Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks, p 64.

- وقد ميزت مقررات (بازل III) بين مرحلة ملاءة المصرف ومرحلة الفشل المالي، حيث تم تحديد نوع الأدوات الرأسمالية، التي يقع على عاتقها امتصاص الخسائر وفق المرحلة التي يمر بها المصرف¹⁰⁷:

فالشريحة الأولى (Tier1) لرأس المال التنظيمي خصصت لاستيعاب الخسائر فور حدوثها في مرحلة ملاءة المصرف، وهذا يعني أن الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى هي التي تمتص الخسائر البسيطة التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة ملاءته فور حدوثها. أما الشريحة الثانية (Tier2) لرأس المال التنظيمي خصصت لامتناس الخسائر الكبيرة والمتراكمة قبل المساس بالودائع، وذلك في حال بداية حدوث الفشل المالي المصرفي، وبالتالي فإن الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية ستقوم بامتصاص الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة فشله المالي.

- و تبعاً لمقررات (بازل III) فإن رأس المال المصرفي يقسم إلى شريحتين هما:

1- رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى): أي الأموال الخاصة الصافية والذي يتكون من العناصر التالية: الأسهم العادية الصادرة عن المصرف، علاوة الإصدار، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات المعلنة، الأسهم العادية الصادرة عن شركات تابعة للمصرف والمملوكة من طرف ثالث.

¹⁰⁶ Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks, Bank for International Settlements , Basel, Switzerland, June 2011 ,p64.

¹⁰⁷ مفتاح صالح، فاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة (بازل III) على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 9-10 أيلول 2013، ص 10.

2 الأموال الخاصة المكملّة المساندة (الشريحة الثانية) تضم: احتياطات إعادة التقييم، المخصصات العامة لمقابلة خسائر القروض والاحتياطي العام لمواجهة مخاطر التمويل¹⁰⁸.

كما تم في إطار لجنة (بازل III) وضع معيارين لمراقبة سيولة المصارف¹⁰⁹، وخاصة بعد بروز أهمية السيولة المصرفية أثناء الأزمة المالية العالمية في 2008، هما:

أولاً- نسبة تغطية السيولة (LCR): التي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، وتم تطبيقها في بداية 2015 لتليها فترة مراقبة¹¹⁰ لهذه النسبة ليتم تطبيقها بعد ذلك بشكل إلزامي في بداية عام 2019 فمراقبة هذه النسبة ستسمح للمصارف بمراقبة إمكانية وجود بواحد حدوث عسر في السيولة .
وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة القصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة العالية الجودة}}{100\%} \leq \text{صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوماً}$$

ثانياً- نسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR): وهي نسبة تستخدم لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للمصارف مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها، والتي ستطبق رسمياً في بداية عام 2018 بعد فترة مراقبة تبدأ في عام 2013.
نسبة السيولة طويلة الأجل =

الموارد المستقرة المتاحة لمدة سنة (رأس المال الخاص والأسهم الممتازة)

¹⁰⁸ حيث ألزم مصرف سوريا المركزي بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف 650/م.ن/ب/4 الصادر بتاريخ 14-4-2010، المصارف العاملة في سوريا بتشكيل احتياطي عام لمخاطر التمويل وتم منح المصارف السورية مهلة لغاية 2013 لتكوين الاحتياطي المطلوب على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة بتاريخ 31/12/2009، حيث لا يقل المبلغ المشكل بنهاية كل عام عن 25% من التسهيلات الائتمانية المنتجة، ويجري توزيع حصة كل سنة على فترات ربع سنوية بالتساوي، ففي حال تحقيق أرباح في نهاية كل السنة يجب على المصرف حجز احتياطي يعادل مخاطر التمويل يحسب كالتالي:
1% من إجمالي محفظة القروض العادية المباشرة مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر.
0.5% من إجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر.
0.5% على جزء التسهيلات الائتمانية الممنوحة بضمانات شخصية أو من دون ضمانات والمصنفة كديون عادية أو تتطلب اهتماماً خاصاً.

¹⁰⁹ Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, December 2010, 3-8.

¹¹⁰ يقصد بفترة المراقبة: فترة لمراقبة النسبة لدى المصارف من دون إلزام المصارف بتطبيقها رسمياً، حيث سيبدأ التطبيق الفعلي الإلزامي لنسبة تغطية السيولة (LCR) في بداية 2019.

الفصل الثاني: التنبؤ بالفشل المالي المصرفي

يحظى التنبؤ المبكر بالفشل المالي المصرفي باهتمام العديد من الجهات، إذ أن أي قرار مستقبلي تتوقف نتائجه من حيث العوائد والتكاليف على مدى الدقة في التنبؤ.

ولخطورة موضوع التنبؤ بالفشل المالي المصرفي وأهميته، وخصوصاً في الظروف التي تمر بها سورية الآن، كان لابد من إيجاد آلية تساعد في التنبؤ بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية، وذلك في محاولة لتقديم إنذار مبكر من خطر حدوث الفشل المالي المصرفي، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتدعيم المراكز المالية للمصارف السورية الخاصة التقليدية للحفاظ على سلامتها المالية بما يضمن استقرار واستمرارية عمل القطاع المصرفي السوري.

ومن هذه المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: التنبؤ المالي (الهدف منه، أهميته، خطواته، محدداته وأساليبه).
- المبحث الثاني: نماذج التنبؤ ومؤشرات قياس إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي.

المبحث الأول: التنبؤ المالي (الهدف منه، أهميته، خطواته، محدداته وأساليبه)

أولاً- الهدف من التنبؤ المالي في المؤسسات المصرفية :

ينقسم الهدف من التنبؤ المالي في المؤسسات المصرفية بشكل أساسي إلى أمرين، هما التخطيط والرقابة¹¹¹.

ففي حالة التخطيط يهتم صانع القرار باكتشاف الاتجاه العام لسلوك الظاهرة المحللة، حتى يتمكن من تقدير قيمها المتوقعة للتحوط من التقلبات الكبيرة، التي قد تطرأ على سلوكها، كتقلب حجم الودائع والسحوبات والعوامل المؤثرة فيها.

أما في حالة الرقابة فإن الاهتمام لا يكون منحصراً في اكتشاف الاتجاه العام لسلوك الظاهرة المحللة فقط، ولكن بالتنبؤ بانحراف سلوكها عن اتجاهها العام ومحاولة التدخل في وقت مبكر لتصحيح مسارها.

ثانياً- التنبؤ المالي والتخطيط المصرفي :

- التنبؤ المالي¹¹²:

يعتمد التنبؤ المالي على تجميع المعلومات عن الأداء المالي للمصارف المدروسة في الماضي والحاضر لتقدير الاتجاه العام المستقبلي لسلوك الظاهرة المدروسة. فالتنبؤ بالاتجاه العام المستقبلي لسلوك الظاهرة المدروسة يساعد على تكوين صورة عما يتوقع تحقيقه في المستقبل، إذا استمر النشاط المصرفي والظروف المحيطة به كما كان عليه، مع الأخذ في الحسبان كل العوامل التي قد تؤثر في هذا الأداء.

وقد تأخذ المعلومات المالية التنبؤية التقديرية شكل إطار متكامل من التقارير المالية مثل قائمة المركز المالي التنبؤية، وقائمة الدخل التنبؤية، وقائمة التدفقات النقدية التنبؤية كما أنها قد تكون في صورة رقم معين أو في صورة مدى.

- أما التخطيط المصرفي¹¹³:

فهو يتعلق باستخدام المعلومات المجمعّة عن الأداء الماضي و الحاضر لاتخاذ القرارات، ووضع أهداف المصرف، ورسم الاستراتيجيات والرقابة على الأداء والتنفيذ، وما يمكن تحقيقه واقعياً في مدى

¹¹¹ Jing Tao Yao, Chew Lin Tan, Guidelines for Financial Forecasting with Neural Networks, International Conference on Neural Information, Shanghai, China, 14-18th November, 2001, p757 -761.

¹¹² Jing Tao Yao, Previous Reference, p765.

¹¹³ حمرة محمد، مرجع سابق، 2011، ص92.

زمني معين ضمن الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة، ومن ثم تحفيز العاملين وجعلهم جزءاً من عملية وضع هذه الخطط وتنفيذها¹¹⁴.

أي أن التخطيط المصرفي عملية وضع للأهداف، ورسم للخطط المستقبلية وفق المعلومات الفعلية الواقعية والتقديرات المستقبلية، أما التنبؤ المالي فهو عملية تقدير لما سيكون عليه الاتجاه المستقبلي لمتغير ما.

ثالثاً- التنبؤات المالية والتقديرات المحاسبية :

التقدير المحاسبي¹¹⁵ : هو القيمة التقريبية لأحد العناصر أو البنود التي تتضمنها القوائم المالية التاريخية مع غياب وسيلة دقيقة لقياسه، والذي يتميز بأنه غير مؤكد الحدوث، لأنه معلق على نتائج أحداث مستقبلية، أو يتعلق بأحداث وقعت فعلاً، ولكن هناك صعوبة في جمع المعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة أو الحصول عليه بالتكلفة الملائمة وفي الوقت المحدد .

ومن أمثلة التقديرات المحاسبية: المخصص المكون لتغطية القروض المشكوك فيها، حيث تعد إدارة الائتمان المصرفي مسؤولة عن وضع هذه التقديرات، التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية، والتي تجري عادة في ظل ظروف من عدم التأكد.

وتختلف التنبؤات المالية عن التقديرات المحاسبية¹¹⁶ في أن التنبؤات المالية تظهر في القوائم المالية المستقبلية التقديرية، بينما تظهر التقديرات المحاسبية في القوائم المالية المعدة على أساس البيانات التاريخية .

¹¹⁴ من أهم أدوات التخطيط المصرفي الموازنات التخطيطية، التي تمثل خطة عمل مستقبلية يجري فيها التعبير الكمي المالي عن الأهداف المتوقع تحقيقها خلال فترة مالية مستقبلية، أي ترجمة الخطط المصرفية إلى أهداف رقمية مالية والرقابة على تنفيذها بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط والمستهدف.

¹¹⁵ السيد أحمد كريمة ، تحسين دقة التنبؤ بالأرباح باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية دراسة ميدانية ، جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، ص41.

¹¹⁶ السيد إيمان محمد، إطار محاسبي للإفصاح عن التنبؤات المالية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، مصر، جامعة عين شمس، 2006، ص 34.

رابعاً أهمية التنبؤ بالفشل المالي المصرفي وخطواته :

- أهمية التنبؤ بالفشل المالي المصرفي:

يحظى التنبؤ بالفشل المالي المصرفي باهتمام عدة جهات، فإيجاد آلية تساعد في التنبؤ بإمكانية وقوع الفشل المالي في المصارف قبل حدوثه، وذلك لاتخاذ الإجراءات التي تحول دون تعثر المصارف، وفي الوقت الملائم، ومحاولة بناء نظام إنذار مبكر لرصد دلائل التعثر في بدايات ظهورها، ويحظى التنبؤ بالفشل المالي بأهمية كبيرة لدى الجهات الآتية¹¹⁷:

1 - المصارف: حيث تهتم بالتنبؤ بالفشل المالي وتعثر القروض لتأثيره في :

- قروضها القائمة .

- قروضها قيد الدراسة .

- أسعار القروض وشروطها .

- إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة.

- تحديد توقيت الانسحاب من السوق المصرفية.

2 - المودعون والمستثمرون في السندات المصرفية: لتقويم سلامة المركز المالي للمصرف وصحته، وقدرة

المصرف على استثمار وتشغيل الودائع المصرفية وتحقيق عائد متلائم مع مستوى المخاطر مع مراعاة هدف الحفاظ على سيولة سريعة كافية لمواجهة طلبات السحوبات المحتملة.

3 - الجهات الرسمية الرقابية: المصرف المركزي والسلطات النقدية الرقابية، وذلك حفاظاً على أموال

المودعين والمساهمين، وتجنباً لاحتمال وقوع أزمة مصرفية شاملة.

- خطوات التنبؤ المالي :

هناك مجموعة من الخطوات للتنبؤ بأي ظاهرة¹¹⁸ :

1 - تحديد موضوع التنبؤ وتعريفه .

2 - تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المؤثرة فيه، سواء بالزيادة أو بالنقصان .

3 - إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلاً .

4 - اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التنبؤ الإحصائي لتقدير قيم الظاهرة موضوع الدراسة.

5 - إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها والقيمة الفعلية له.

¹¹⁷ أكرم الطويل عمار، مرجع سابق، 2008، ص 74.

¹¹⁸ أيوب نادرة، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران، 1997، الجزائر، ص 70 .

خامساً محددات التنبؤ المالي¹¹⁹ :

1 محددات خارجية تتعلق بالظروف المحيطة : تتمثل هذه المحددات في الآتي :

- الظروف الاقتصادية المستقبلية العامة المحيطة بالنشاط المصرفي والتي تؤثر على عملية التنبؤ المالي و يصعب التحكم بها و تحديدها بدقة، مثل حالة الحروب، الكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية.

- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني، ودرجة الإفصاح، ومدى التلاعب بالبيانات وتأثرها بالمحاسبة الإبداعية.

2 محددات داخلية تتعلق بالبيانات والنموذج والأسلوب الإحصائي المستخدم:

- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة في عملية التنبؤ وطبيعتها، فقد تتأثر هذه البيانات بعوامل موسمية، ومن ثم لا تظهر الصورة الحقيقية عن النشاط المصرفي، ما يؤثر في نتائج التنبؤات في المستقبل.

- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية، التي قد لا تتناسب مع طبيعة البيانات المتوافرة (زمنية، مقطعية و زمنية مقطعية) والتي يتم استخدامها في التنبؤ .

- أن تتسم النماذج والأساليب المتبعة في التنبؤ بالموضوعية والشمول، أي أن يتم بناء تلك النماذج وفق منهج علمي، يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ .

- أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ متلائماً مع درجة الدقة المطلوبة من نتائج التنبؤ، حيث تزداد دقة التنبؤات كلما قصرت فترة التنبؤ والعكس صحيح.

سادساً- أساليب التنبؤ :

يمكن القول عن أسلوب التنبؤ بأنه فعال إذا حقق مجموعة من الشروط هي: التكلفة المقبولة، الدقة، توفر البيانات، الوقت المحدد لجمع البيانات وتحليلها، ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية للقيام بعملية التنبؤ، كما يفترض بالفترة الزمنية المستخدمة في عملية التنبؤ، وعلى الأخص في التنبؤ القصير الأجل، أن تكون متجانسة ومتماثلة من حيث الظروف المحيطة والمؤثرة في سلوك المتغير المراد التنبؤ بقيمه، أي أن يشكل المستقبل القريب امتداداً للماضي.

كما تعتمد دقة التنبؤ على صحة اختيار أسلوب التنبؤ، وذلك بناء على طبيعة البيانات المدروسة، سواء أكانت (مقطعية، زمنية أم بانل)، وعلى الهدف المراد من عملية التنبؤ (الرقابة، التخطيط)، وأيضاً على

¹¹⁹ الهباش محمد، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية- دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 72 .

المدى الزمني للتنبؤ (قصير، متوسط، طويل الأجل)، فكلما قصرت الفترة الزمنية المستخدمة في عملية التنبؤ زادت دقة نتائجه.

وهناك مجموعة من الأساليب تستخدم بشكل عام في التنبؤ، هي :

1 - الأساليب الكمية :

تعتمد هذه الأساليب على استخدام النماذج الإحصائية في التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة ومن هذه الأساليب:

أولاً- أسلوب السلاسل الزمنية :

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم المتلاحقة زمنياً لظاهرة ما، وتعتمد دراسة السلاسل الزمنية بشكل أساسي على فهم السلوك التاريخي للظاهرة المدروسة لتقدير الوضع الحالي لها والتنبؤ بمستقبلها

120

فعند الرغبة في استخدام السلاسل الزمنية في عملية التنبؤ بالفشل المالي مثلاً فإنه يتم دراسة بيانات القروض المتعثرة التاريخية على فترات زمنية متتابعة بقصد وصف الاتجاه العام لسلوك القروض المتعثرة مثلاً، ثم قياس التغيرات المختلفة التي تطرأ على هذا السلوك.

ومن ثم فإن اختيار الأسلوب الإحصائي الأمثل لتحليل السلاسل الزمنية يعتمد على طبيعتها، فالسلاسل الزمنية إما أن تكون:

- ثابتة: حيث تكون البيانات موزعة حول وسط حسابي خطياً، وهنا يكون تطبيق أسلوب الانحدار الخطي البسيط كافياً.
- غير الثابتة: حيث تتميز البيانات بوجود وسط متحرك (Moving Average) واتجاه عام (Trend)¹²¹ وبالتالي يمكن استخدام الطرق والنماذج التالية لدراسة السلاسل الزمنية، والتي تركز على الجانب العشوائي للسلسلة الزمنية:
- نماذج الانحدار الذاتي: أي أن قيم المتغير الحالية تكتب كدالة خطية للقيم السابقة للمتغير نفسه.
- نماذج المتوسطات المتحركة: حيث تكتب قيمة المتغير كدالة خطية في القيمة الحالية لعنصر الخطأ العشوائي وعدد من القيم السابقة .

¹²⁰ حميدان عدنان عباس، مخول مطانيوس، الإحصاء التطبيقي، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006،

ص 356.

¹²¹ أي أنها لا تكون مستقرة، وليست ذات سلوك عشوائي، حيث يمكن التنبؤ بقيمها المستقبلية إذ أنها ستستمر في الاتجاه العام ذاته في المستقبل والذي كان سائداً في الماضي.

- النماذج المختلفة التي تسمى نماذج الانحدار الذاتي والوسط المتحرك المتكامل (The Autoregressive integrated Moving Average Model) أو ما يسمى (Arima) التي تقوم على الجمع بين نماذج الانحدار الذاتي (AR) والمتوسطات المتحركة (MA) بنموذج جديد وهو نموذج (Arima)، الذي تم صياغته في منهجية (Box-Jenkins)، حيث يمكن تلخيص هذه المنهجية في أربع مراحل يتم خلالها اختيار النموذج الملائم لغرض التقدير والتنبؤ بنماذج السلاسل الزمنية العشوائية، وهذه المراحل هي:

1 - مرحلة التعريف، التحديد (Identification) حيث يتم في هذه المرحلة تحديد درجة نموذج (Arima) من تحديد درجة التكامل ودرجة الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ،

2 - مرحلة تقدير معالم النموذج (Estimation) وبناءه

3 - مرحلة الفحص التشخيصي (Diagnostic) : حيث يتم اختبار قوة النموذج الإحصائية.

4 - مرحلة التنبؤ (Prediction) بقيم المتغير التابع ذي السلسلة الزمنية العشوائية.

ولكن هذه الطرق قد لا تكفي لإظهار آثار بعض المؤثرات النوعية الهامة الخارجية، التي قد يكون لها دور كبير في تفسير تقلبات وتذبذبات قيم المشاهدات في السلاسل الزمنية غير الخطية، حيث يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي الشرطي غير ثابت التباين (Garch) ¹²² Autoregressive (The Conditional Heteroskedasticity Model) للتنبؤ بالتقلبات (Volatility) غير الخطية في قيم المتغير المدروس والمراد التنبؤ بقيمة واتجاه تقلباته، وتأثير تقلبات المتغيرات المستقلة فيه.

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في التقلبات في قيم السلاسل الزمنية غير الخطية ¹²³ ، التي تشكل بمجموعها قيم كل مشاهدة خاضعة للتحليل في السلسلة الزمنية غير الخطية فيما يلي:

- أثر الاتجاه العام (The Trend effect) : يعبر عن النمط العام للتغير في قيم المتغير المدروس مع تجاهل المتغيرات الأخرى المؤثرة فيه على المدى الطويل، حيث يمكن إسقاط الاتجاه العام للمعادلة واستخدامه في التنبؤ بالحركة المستقبلية للمتغيرات المدروسة.

- أثر التقلبات الموسمية (The Seasonal Variation Effect): هي التقلبات التي تحدث في أثناء فترات زمنية معينة، وقد ترجع إلى ظروف وعادات وتقاليد معينة .

- أثر التقلبات الدورية (The Cyclical Variation Effect): هي تقلبات منتظمة تكرر نفسها، كالتقلبات التي تحدث نتيجة حالات الرواج والكساد في أثناء الدورة الاقتصادية.

¹²² أبو الذهب مدحت حسن، دور صناع السوق في الحد من تقلبات سوق الأوراق المالية في مصر، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2009، ص 102.

¹²³ حميدان عدنان عباس، مخول مطانيوس، مرجع سابق، 2006، ص 429.

- أثر التقلبات العشوائية (The Random Variation Effect): تتجم من أسباب غير متوقعة، ولا يمكن التنبؤ بها كالحروب وعوامل الطبيعة .

ثانياً أسلوب التمهيد الآسي:

هو أسلوب يعتمد على الدراسة التحليلية لسلوك المتغير خلال فترة زمنية معينة، حيث تستخدم البيانات المتعلقة بالماضي لتحديد ما يتوقع حدوثه مستقبلاً، ويتميز أسلوب التمهيد الآسي من الطرق الأخرى بأنه لا يحتاج إلى كم هائل من البيانات، أما معامل التمهيد الآسي فهو رقم يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب معامل التمهيد من الصفر أعطى وزناً أكبر للبيانات الماضية، وكلما اقترب من الواحد الصحيح أعطى وزناً أكبر للبيانات الحديثة، ما يجعل استجابة النموذج المستخدم سريعة لأي تغيرات جوهرية¹²⁴ .

2- الأساليب الوصفية (النوعية):

هي أساليب تعتمد على الخبرة ورأي الأفراد داخل المؤسسة المدروسة وخارجها، وذلك تبعاً للمستوى الهرمي لصناع القرار، حيث تستخدم هذه الأساليب فقط في الدراسات الوصفية النوعية، وليس في الدراسات الكمية المالية، ومن أشهر هذه الأساليب¹²⁵ :

- أسلوب تحليل دلفي: يعتمد على اشتراك عدد معين من الخبراء في عملية التنبؤ بظاهرة معينة بالمراسلة وتبادل الآراء.

- طريقة لجنة الخبراء: تعتمد هذه الطريقة على إعلان اجتماع رسمي بين عدد معين من الخبراء شخصياً لتقدير ظاهرة معينة، وتتوقف كفاءة هذه الطريقة على مدى الخبرة التي يتمتع بها الأشخاص القائمون بالتنبؤ.

3- الأساليب السببية¹²⁶:

هي أساليب تعتمد على توافر بيانات تاريخية عن عنصر التنبؤ، وتوافر علاقة سببية بين العنصر المراد التنبؤ به والعناصر الأخرى التي تؤثر فيه، حيث يتم محاولة التنبؤ بالنتائج اعتماداً على معرفة الأسباب التي تكون بمعظمها ذات طبيعة اقتصادية، ويتم صياغة هذه العلاقة في صورة معادلة، تسمى معادلة

¹²⁴ فرج أيمن أحمد، "التأصيل العلمي لمراجعة التنبؤات المالية وأثرها على معايير المراجعة المتعارف عليها"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1996، ص15.

¹²⁵ كرم الله علي عبد الرحمان، التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، العدد 32، السعودية، 1982، ص:91

¹²⁶ حميدان عدنان عباس، مخول مطانيوس، مرجع سابق، 2006، ص 428.

الانحدار، تصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي يتوقع أن يكون لها تأثير في هذا المتغير التابع.

4- أساليب الذكاء الاصطناعي¹²⁷ :

هي أساليب تعتمد على الذكاء الاصطناعي والحاسبات الآلية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية بواسطة مجموعة من الأساليب، التي تستخدم البيانات الفعلية التاريخية كمدخلات للحاسبات، مثل نظام الخبرة (Expert System)، نظم دعم القرار (Decision Support System)، أسلوب¹²⁸ (DEA) وأساليب الشبكات العصبية (Neural Network)، حيث يتم استخدامها كبديل للأساليب التقليدية في التنبؤ بسبب قدرتها على تقديم تنبؤات أكثر دقة، وتفوقها على الأساليب التقليدية في الأداء، وتحديد العلاقات المتنوعة والمعقدة بين المتغيرات المختلفة، وتحليل البيانات التي تربطها علاقات لا خطية غير محددة بشكل دقيق، فأساليب الذكاء الاصطناعي تتعامل مع البيانات غير الدقيقة، كما تتميز بسرعة التشغيل، وبقدرتها على التكيف مع التغير في البيئة والظروف المحيطة.

¹²⁷ Chen Ping, "Hybrid Swarm Intelligence For Earning Forecast" The Accounting Review, Vol. 81, No .2, 2004, P.288-290.

¹²⁸ (Data envelopment analyze): هو أسلوب لا معلمي، يستخدم لقياس كفاءة صناعات القرار في اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: نماذج التنبؤ ومؤشرات قياس إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي :

أولاً- نماذج التنبؤ بالفشل المالي المصرفي :

1 نموذج Hardy & Pazarbasigu¹²⁹

قسم (Hardy & Pazarbasigu) في دراستهما المنشورة بصندوق النقد الدولي (IMF) المؤشرات الكلية للأزمات المصرفية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، توصلنا إليها بعد دراسة 50 دولة في العالم، منها 43 دولة، تعرضت لأزمات مصرفية، ولكن بدرجات مختلفة، ويمكن تلخيص هذه المجموعات بالجدول التالي:

الجدول (3) المؤشرات الكلية للأزمات المصرفية

مجموعة مؤشرات القطاع الحقيقي	مجموعة مؤشرات الجهاز المصرفي	مجموعة مؤشرات الصدمات ¹³⁰
معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي	التغير في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على انخفاض مستوى الثقة بالجهاز المصرفي وارتفاع نسبة التسرب النقدي، وتقلص في ميزانية المصارف.	معدل التضخم
معدل التغير في الاستهلاك الخاص	نمو نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتدل هذه على درجة توسع القطاع المصرفي.	سعر الفائدة الحقيقي
معدل التغير في الاستثمار	نمو نسبة المطلوبات الأجنبية في الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي، وتستخدم هذه للتعبير عن مدى اعتماد الجهاز المصرفي على رأس المال الأجنبي لتمويل أعماله الاستثمارية، وكذلك تدل على مدى حساسيته إلى أي سحب مفاجئة لرأس المال الأجنبي.	معدل التبادل التجاري وارتفاع سعر الصرف الحقيقي
معدل رأس المال إلى الناتج الحدي		

Source: Hardy, Daniel & Pazarbasigu, Determinants of Banking Crisis; Further Evidence, p15.

¹²⁹ Hardy, Daniel & Pazarbasigu, Determinants of Banking Crisis, Further Evidence, IMF Staff Papers No.3, Vol.46, 1999.

¹³⁰ سميت متغيرات الصدمات، لأنها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في درجة السلامة المصرفية .

2 - نموذج المؤشرات الرائدة (Leading indicators)، أو ما يسمى منهجية الإشارة
 "Signaling Approach"¹³¹:

تتطوي هذه المنهجية على رصد مجموعة من المؤشرات الرائدة، التي تتقلب قيمها بشكل كبير قبيل وقوع أزمة مصرفية، ودراسة إذا كانت هذه المؤشرات فردية أو مجتمعة، قد بلغت قيمة العتبة التي ترتبط من الناحية التاريخية ببداية وقوع أزمة مالية مصرفية.

وبالتالي فإن التعرض للأزمة يكون عندما تتجاوز قيمة المتغير مستواه المتوسط العادي بقيمة تتجاوز عتبة معينة، وهي تعطي إشارة بخطر وقوع أزمة مصرفية خلال 24 شهراً تالياً، الذي يسمى أفق الإشارة، وفي هذه الحالة فإن الإشارة التي تتبعها أزمة خلال 24 شهراً التالية تسمى "إشارة جيدة"، أما الإشارة التي لا تتبع بأزمة خلال المجال الزمني نفسه تسمى "إشارة خاطئة" أو "ضجة بيضاء".

والجدول (4) يلخص احتمالات وقوع أزمة، والحالات التي تأخذها المؤشرات الرائدة من إصدار الإشارة من عدمها، واحتمال وقوع أزمة بعد 24 شهراً من عدمه.

الجدول (4) مصفوفة المؤشرات الرائدة للأزمات

البيان	وقوع أزمة بعد 24 شهراً تالياً	عدم وقوع أزمة بعد 24 شهراً تالياً
إصدار المؤشرات لإشارة	A	B
عدم إصدار المؤشر لإشارة	C	D

Source: Graciela L, kaminsky & Carmen M Reinhart, "The twin Crises: The Causes of banking and Balance of Payments Problems", p 489.

حيث يمكن قراءة الجدول (4)، الذي يمثل مصفوفة مؤشرات الأزمات تبعاً لمنهج نموذج المؤشرات الرائدة (منهجية الإشارة) كما يلي:
 الحالة (A): المؤشر جيد، لأنه يصدر إشارات إنذار مبكر بحدوث أزمة، وفعلاً تقع الأزمة بعد 24 شهراً تالياً.

الحالة (B): المؤشر غير جيد، لأنه يصدر إشارة بحدوث أزمة ولكنها لا تقع حتى بعد 24 شهراً تالياً (مؤشرات كاذب).

الحالة (C): المؤشر غير جيد، لأنه لا يصدر إشارة إنذار مبكر بحدوث أزمة ولكن تقع الأزمة بعد مرور 24 شهراً.

الحالة (D): المؤشر جيد لأنه لا يصدر إشارة إنذار مبكر بحدوث أزمة مصرفية، ولا تقع أزمة خلال 24 شهراً.

¹³¹ Graciela L, kaminsky & Carmen M. Reinhart, "The twin Crises: The Causes of Banking and Balance of Payments Problems", The American Economic Review, Vol 89, N° 3, 1999, P.488.

ووفق هذا المنهج يمر بناء نظام الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية العامة بالخطوات التالية :

1 -تعريف الأزمة: من خلال خصائص الحالة التي يمكن أن توصف بأنها مثلاً أزمة عملة أو أزمة مصرفية أو أي نوع آخر من الأزمات .

2 -اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية: فمثلاً من بين مؤشرات الأزمات المختلفة مستوى الاحتياطات الأجنبية، نسبة القروض القصيرة الأجل إلى الاحتياطات، سعر الفائدة الحقيقي، إضافة إلى أسعار الأسهم ونسبة الانتماء المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات، فلكل مؤشر ثلاث خصائص يجب أخذها في الحسبان، تتمثل في: المستوى، التغير والانحراف عن اتجاهه. وينتظر من المؤشرات التنبؤ بالأزمات خلال فترة زمنية تعرف باسم " أفق الإشارة " .

3 -اختيار عتبات المؤشرات المدروسة: فلكل مؤشر عتبة تقسم توزيعه بين المنطقة الطبيعية (العادية) والمنطقة غير الطبيعية (غير العادية)، والتي تترافق مع وجود احتمال اشتداد الأزمات، فإذا لوحظ من نتائج المؤشر أنه يقع في المنطقة غير الطبيعية، فإن هذا المؤشر يعد مرسلاً لإشارة الإنذار.

4 -حساب نسب الإشارات الزائفة إلى الحقيقية (Respective Noise-to-signal Ration).

5 -اختيار القيم الحدية التي تقلل الضوضاء (الإشارة الخاطئة) إلى نسب الإشارة (Noise-to-signal Ration) وكلما زاد عدد المؤشرات التي تشير إلى حدوث أزمة ارتفع احتمال حدوث الأزمة بشكل فعلي.

3 -النماذج الاحتمالية (Probit Models)¹³² :

تسمح هذه النماذج بمعرفة المؤشرات التي تؤثر في احتمال وقوع أزمة مصرفية، حيث يتم تحويل المؤشر المعبر عن الأزمة المصرفية إلى متغير صوري ثنائي (Dummy variable)، وذلك باستخدام عتبة محددة (Arbitrary Threshold) لهذا المتغير، حيث تعبر القيم الأعلى من هذه العتبة عن حالة أزمة في القطاع المصرفي، وتأخذ قيمة واحد، بينما تعبر القيم الأدنى عن حالة استقرار مصرفي، وتأخذ قيمة صفر .

ويتم بعد ذلك تقدير احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال تقدير احتمال الحصول على القيمة واحد، (وهي القيمة المقابلة لحدوث أزمة مصرفية) للمتغير الصوري (Dummy variable)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار بين المتغيرات المفسرة والمتغير الصوري الممثل لاحتمال وقوع الأزمة المصرفية العامة.

¹³² Xiao, Lulu: Quantitative Early Warning Models for Banking Crises: A Cross Country Comparative Analysis , University of Southampton,2009.

4 نماذج (Z-score) :

- نموذج (Althman&Cough) 1974 :

تم بناء هذا النموذج باستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد (Multiple Discriminate Analyze) بواسطة دراسة 22 نسبة مالية، يمكن تصنيفها في الفئات التالية¹³³ : نسب السيولة، نسب الربحية، الكفاءة التشغيلية والاستقلال المالي .

حيث توصل ألتمان إلى بناء نموذج كمي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات غير الصناعية (المالية) وغير المدرجة في سوق الأوراق المالية، وذلك اعتماداً على خمسة نسب مالية رئيسة بعد أن قام بتقسيم الشركات المدروسة لديه إلى شركات ناجحة وشركات فاشلة، حيث قام بحساب قيم مؤشر (Z - Score) الذي يعد مؤشراً على الاستمرارية، وذلك كميّاراً للتفريق بين الشركات المفلسة والشركات غير المفلسة باستخدام المعادلة التالية :

$$Z = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 1.05 X_3 + 6.72 X_4$$

حيث أن :

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول لقياس السيولة}^{134} .$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول لقياس الربحية}^{135} .$$

$$X_3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول لقياس الكفاءة التشغيلية}^{136} .$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لرأس المال} / \text{إجمالي الديون الطويلة الأجل تقيس الاستقلال المالي}^{137} .$$

و يمكن تصنيف المشاريع وفق هذا النموذج تبعاً لاحتمال تعرضها للفشل المالي، و قدرتها على الاستمرار إلى ثلاثة أقسام موضحة في الجدول (5) :

¹³³ العلي أحمد، الإدارة المالية، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص 86-88.

¹³⁴ المنشآت القريبة من الفشل المالي الفني تعاني من ضعف في حجم أصولها المتداولة لإجمالي الأصول.

¹³⁵ ترتبط هذه النسبة بسياسة مجلس الإدارة في توزيع الأرباح، ولكنها قد تظهر انحيازاً نحو الشركات الحديثة النشأة، حيث أنها لا تمتلك رصيماً كبيراً من الأرباح المحتجزة مقارنة بالشركات الكبيرة.

¹³⁶ تقيس هذه النسبة كفاءة المنشأة التشغيلية، وقدرتها على توليد الأرباح بعد تحييد أثر الضرائب والرفع المالي، أي تقيس القدرة الإنتاجية الحقيقية للشركة " حيث أن وجود الشركة واستمراره يعتمدان على قدرتها الإيرادية، فحالة العسر المالي المؤقت تحدث عندما تعاني الشركة أزمة سيولة نتيجة تراجع قدرتها الإيرادية، وتراكم الخسائر لديها.

¹³⁷ أي إلى أي مدى تعتمد الشركة على أموالها الخاصة مقارنة بالتمويل الخارجي الطويل الأجل، وهذه النسبة مفيدة للمصارف في تقييم استقلالية المركز المالي للشركة طالبة التمويل .

الجدول (5) تصنيفات المشاريع تبعاً لقيمة مؤشر (Z -Score) في نموذج (Althman & Cough, 1974)

احتمال وقوع الشركة في الفشل المالي	قيمة مؤشر (Z -Score)
من غير المحتمل التعرض للفشل المالي والشركة في أمان تام (شركة ناجحة)	$2.99 \leq Z$
احتمال كبير للفشل المالي (شركة فاشلة)	$1.23 \geq Z$
يصعب التنبؤ بمدى سلامة مركزها المالي، ومن ثم تحتاج الشركة إلى تقييم شامل، وهي تقع في المنطقة الرمادية	$2.99 > Z < 1.23$

المصدر: العلي أحمد، الإدارة المالية، ص 88.

- نموذج (Sherrod) لقياس البعد عن الإعسار المالي (Distance To Default) :

يركز هذا النموذج على دراسة مدى سلامة المراكز المالية لعملاء المصارف المقترضين، حيث أوجد هذا النموذج علاقة بين درجة مخاطرة القروض وتصنيفها وذلك كأساس لتسعير القروض، ومن ثم تقييم جودة محفظة القروض في المصرف¹³⁸، حيث يستخدم هذا النموذج في المصارف من إدارة الائتمان المصرفية لهدفين رئيسيين :

1 -تقييم مخاطر الائتمان .

2 -التنبؤ بحالة العميل المقترض ومدى احتمال وقوعه بالفشل المالي.

ويتم حساب مؤشر (Z-SCORE) بالمعادلة التالية:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

حيث أن :

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول .

X_2 = الأصول السائلة / إجمالي الأصول .

X_3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول .

X_4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول .

X_5 = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات .

X_6 = إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة .

فهذا النموذج يشكل أداة لمساعدة إدارة المصارف الائتمانية في دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة، وفي وضع التقديرات الملائمة لتشكيل مخصص للقروض المشكوك فيها، حيث يتم وفقاً لهذا النموذج تصنيف القروض المصرفية إلى خمس فئات رئيسية تبعاً لدرجة المخاطرة، كما في الجدول (6).

¹³⁸ إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان ، 2000 ص 182.

الجدول (6) تصنيفات القروض تبعاً لقيمة مؤشر (Z -Score) في نموذج (Sherrod)

درجة المخاطرة	قيمة مؤشر الفشل المالي (Z-Score)
قروض ممتازة	$Z \geq 25$
قروض قليلة المخاطرة	$25 > Z \geq 20$
قروض متوسطة المخاطرة	$20 > Z \geq 5$
قروض عالية المخاطرة	$5 > Z \geq -5$
قروض عالية المخاطرة جداً	$Z < -5$

المصدر: إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص 182.

ويلاحظ في نموذج (Sherrod) لتصنيف جودة محفظة القروض المصرفية أن :

1- الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له هو للنسب التي تختبر قدرة الزبون على السداد، أي نسب السيولة ونسب الرفع المالي، لأن الغرض الأساسي للنموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان، ومن ثم إثبات فرض استمرار الشركة طالبة الاقتراض في ممارسة نشاطها واستعدادها لتسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

2- إن مؤشر جودة القروض (Z-score) المستخدم في تصنيف الشركة طالبة الاقتراض يأخذ اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة، أي أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للشركة طالبة الاقتراض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة، وبالعكس فإن انخفاضه يشير إلى عدم انطباق فرض الاستمرار على الشركة طالبة الاقتراض، ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة فيها وخصوصاً مخاطر الفشل والإفلاس.

ثانياً مؤشرات قياس إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي :

1- مؤشر (Z-score):

تم في دراسة (Le petit & Strobel, 2013)¹³⁹، ودراسة (Boyd & Jalal, 2006)¹⁴⁰ استخدام مؤشر (Z-score) في قياس سلامة المركز المالي للمصرف كمؤسسة مالية¹⁴¹، وذلك بناء على فكرة مفادها أن العائد على الأصول (ROA) ذو توزيع طبيعي، متوسطه (μ_{ROA}) وانحرافه المعياري (σ_{ROA})، وأن نسبة رأس المال المصرفي لإجمالي الأصول ($K=E/TA$) تتوزع عشوائياً حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول (μ_{ROA}) كالتالي:

$$Z = (K + \mu_{ROA}) / \sigma_{ROA} > 0$$

حيث:

$K = E/TA$: وتمثل حقوق المساهمين + الاحتياطيات القانونية والعامه / إجمالي الأصول .
 μ_{ROA} : متوسط العائد على الأصول (ROA) خلال أربع مشاهدات ربعية في كل سنة.
 σ_{ROA} : الانحراف المعياري للعائد على الأصول (ROA)، ويقاس مدى التذبذب في العوائد على الأصول.

- فكلما كانت قيمة مؤشر (Z-score) موجبة¹⁴² زاد احتمال البقاء في حالة الاستقرار المصرفي، وانخفض احتمال حدوث فشل مالي مصرفي.
- أي أن قيمة مؤشر (Z-Score) ترتبط بعلاقة عكسية¹⁴³ مع احتمال الفشل المالي المصرفي، حيث عرف الفشل المالي المصرفي في دراسة (Le petit & Strobel, 2013) و دراسة (Boyd & Jalal, 2006) بأنه الحالة التي تتجاوز فيها نسبة الخسائر لإجمالي الأصول المصرفية (ROA) نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول المصرفية (E/TA) .
أي أن الخسائر السنوية المحققة تعادل أو تتجاوز رأس المال المصرفي وذلك كالتالي:

$$E/TA \leq -ROA$$

¹³⁹ Latitia Le petit, Frank Strobel, Bank insolvency risk and time-varying Z-score measures, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, 24 January 2013, p74.

¹⁴⁰ Boyd, J., De Nicolo, G., Jalal, A., Bank risk-taking and competition revised: new theory and new evidence. IMF Working Paper, N 06, 2006, p15.

¹⁴¹ وليس دراسة نسب الأداء المالي والتشغيلي لعملاء المصرف المقترضين، كما في مؤشر (Z-score) الخاص بنموذج (Sherrod) ، الذي يعتمد في حساب قيمه على معادلة بأوزان تنقيل محددة لنسب الأداء المالي والتشغيلي لعملاء المصرف المقترضين.

¹⁴² Frank Strobel, Bank Insolvency Risk and Z-Score Measures: A Refinement, Department of Economics, University of Birmingham; Birmingham, Discussion Paper N.14, April, 2014, p2-3-4.

¹⁴³ Latitia Le petit, Frank Strobel, Previous Reference, 2013, p74.

حيث أن صافي قيمة المؤسسة المصرفية تصبح سالبة (Negative Net Worth) عندما تقع المؤسسة المصرفية في الفشل المالي.

محددات مؤشر (Z –Score) :

- 1 - عدم شيوع تطبيق مؤشر (Z –Score) على بيانات البانك في الدراسات السابقة كما هو الحال في بيانات السلاسل الزمنية (Time- Varying (Z –Score) index).
- 2 - تم بناء هذا المؤشر واختبار إمكانية استخدامه لدراسة ظاهرة الفشل المالي في القطاع المصرفي لمجموعة من الدول المتقدمة صناعياً ومصرفياً (دول الG20)، وهو ما قد يتلاءم مع طبيعة القطاع المصرفي السوري.

2- مؤشر الأزمات المصرفية (BC):

تم في دراسة (بسيوني، 2010)¹⁴⁴ تقديم مؤشر لقياس الأزمات المصرفية، سمي بمؤشر (BC)، يعطي إشارة موجبة أو سالبة، تبعاً لإمكانية وقوع أزمة مصرفية شاملة من عدمها، حيث يقيس مؤشر (BC) المخاطر الائتمانية المحيطة بمحفظة القروض المصرفية لجميع المصارف العاملة في قطاع مصرفي ما. فمؤشر (BC) هو متوسط حسابي مرجح لكل من نسبيتي جودة محفظة القروض المصرفية¹⁴⁵ (Qual) ونسبة التغطية¹⁴⁶ (Cover)، وفي حال كان وزن نسبة جودة محفظة القروض المصرفية أكبر من وزن معدل تغطية القروض غير العاملة، فإن مؤشر (BC) سيأخذ قيمة موجبة دالاً على وجود أزمة مصرفية حيث تستخدم المعادلة التالية لحساب قيمة هذا المؤشر:

$$BC = W_{Qual} * Qual - W_{Cover} * Cover$$

حيث تعبر الإشارة السالبة عن العلاقة العكسية بين مؤشر الأزمة المصرفية (BC) ومعدل تغطية القروض غير المنتجة (Cover)، والعلاقة الطردية بين جودة محفظة القروض المصرفية (Qual) ومؤشر الأزمة المصرفية (BC).

أما (W) فتعبر عن الوزن النسبي (نسبة التثقيف) لكل من جودة محفظة القروض غير المنتجة (Qual) ومعدل التغطية (Cover).

¹⁴⁴ بسيوني علياء، مرجع سابق، 2010، ص 13.

¹⁴⁵ نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.

¹⁴⁶ نسبة مخصصات القروض غير المنتجة لإجمالي القروض غير المنتجة.

ويتم حساب الأوزان النسبية لهذين المتغيرين بحيث تتناسب عكسياً مع الانحراف المعياري لهما. حيث تستخدم المعادلتين التاليتين للوصول إلى الأوزان النسبية للمتغيرين :

$$S_{Qual}/S_{Cover}=W_{Cover}/W_{Qual}$$

$$W_{Qual} + W_{Cover} = 1$$

حيث :

W : الوزن النسبي الخاص بكل نسبة ، S : الانحراف المعياري.

محددات مؤشر (BC) :

- 1- الاعتماد في بناء المؤشر وحساب قيمه على معادلة رياضية تجريبية.
- 2- تأثر الأوزان النسبية أي نسبة تثقل لنسبتي جودة وتغطية محفظة القروض بطول السلسلة الزمنية لهاتين النسبتين، حيث أن الانحراف المعياري الداخل في حساب الوزن النسبي لكل من النسبتين يعتمد في حسابه على بيانات تاريخية وتتأثر قيمته بطول الفترة الزمنية المستخدمة في حسابه، وبالتالي فإن نسبة التثقل الخاصة بنسبتي جودة محفظة القروض المصرفية ومعدل تغطية القروض غير العاملة المشكلتين لمؤشر (BC) يتغير باستمرار تبعاً لتغير طول الفترة الزمنية المدروسة، ما يؤدي إلى عدم دقة الإشارات المتحصل عليها من مؤشر (BC)، وبالتالي عدم صحة استخدام هذا المؤشر في قياس احتمال حدوث الفشل المالي المصرفي.

3 مؤشر (Texas):

تم في دراسة (Jesswein & Houston, 2009)¹⁴⁷ تقديم مؤشر (Texas) لدراسة مدى السلامة المالية للمصارف التجارية الأمريكية، حيث يقيس مؤشر (Texas) إمكانية حدوث إعسار مالي ينذر بوقوع فشل مالي كلي يؤدي إلى إعلان إفلاس المصرف المعسر وتصفيته .
فقد تم بناء هذا المؤشر بالاعتماد على نسب الأصول غير المنتجة (القروض غير المنتجة +الأصول الثابتة) إلى المخصصات المشككة لتغطية القروض غير المنتجة+حقوق الملكية، إذ تستخدم المعادلة التالية في حساب قيم مؤشر (Texas):

$$\text{Texas Ratio} = \frac{\text{NPL} + \text{Fix Asset}}{\text{Equity} + \text{NPL provisions}}$$

حيث:

NPL: القروض غير المنتجة. Fix Asset: الأصول الثابتة والتي لا تولد دخلاً بشكل مباشر.
Equity: رأس المال الخاص بالمصرف .

NPL provisions : المخصصات المشككة لتغطية القروض غير المنتجة.

فعندما تتجاوز قيمة مؤشر (Texas) الواحد الصحيح فإن هذا يدل على ارتفاع خطر حدوث الفشل المالي في المصرف المدروس، حيث تكون الأصول غير المنتجة (القروض غير المنتجة +الأصول الثابتة) قد تجاوزت المخصصات المشككة لتغطية القروض غير المنتجة وحقوق الملكية مجتمعة.

محددات مؤشر (Texas) :

1 -الاعتماد في حسابه على بيانات محاسبية تقديرية مستخرجة من القوائم المالية للمصارف والتي قد تكون عرضة للتلاعب (فقد تكون بعض الأصول المصرفية مقيمة بأكثر من قيمتها (Overvalued Assets).

2 -سهولة حساب قيم مؤشر (Texas) وبساطته.

3 -عدم الأخذ في الحسبان نوع القروض في المحفظة المصرفية¹⁴⁸ ودرجة ثبات واستقرار القيمة السوقية للضمان المقدم للحصول على القروض والتي قد تكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض بشكل كبير تبعاً لنوع الضمان المقدم، وبالتالي تفاوت حجم القروض غير المنتجة لدى المصارف تبعاً لتفاوت درجة المخاطرة المرافقة لكل قرض.

¹⁴⁷ Jesswein Kurt, Previous Reference, 2009, P66.

¹⁴⁸ والتي يتفاوت احتمال تعرضها للتعثّر بتفاوت تأثيرها بالعوامل والظروف المحيطة بالقروض الزراعية أكثر عرضة للتعثّر من القروض السكنية أو القروض الاستثمارية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، الذي يشمل دراسة تحليلية وصفية لنسب الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية البالغ عددها أحد عشر مصرفاً، ودراسة إحصائية لبناء نموذج قياسي لاستخدامه أداة للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لعام 2015 وحتى الربع الثالث من عام 2015. كما تم استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews7) في تحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة باستخدام أسلوب تحليل حزم البيانات الزمنية-المقطعية (Panel Data Analyze).

ويتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين :

- المبحث الأول: الدراسة التحليلية الوصفية .
- المبحث الثاني: النموذج المقترح للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية .

المبحث الأول: الدراسة التحليلية الوصفية

أولاً- لمحة عن المصارف السورية الخاصة :

يعمل في السوق المصرفية السورية كل من مصرف سورية المركزي، ستة مصارف حكومية، أحد عشر مصرفاً خاصاً تقليدياً وثلاثة مصارف خاصة إسلامية.

ولما للمصارف الخاصة من دور فاعل في السوق المصرفية السورية فإن دراستنا التطبيقية تسعى لتحليل المراكز المالية للمصارف السورية الخاصة التقليدية والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً، فمنذ عام 2004 ساهم دخول المصارف الخاصة السوق المصرفية السورية في ما يلي¹⁴⁹:

- تقليل القيود على حركة رؤوس الأموال.
- تمويل الاستثمار والتشغيل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق الانتشار الجغرافي في العمل المصرفي، وذلك من خلال شبكة واسعة من الفروع، حيث بلغ إجمالي عدد فروع المصارف الخاصة التقليدية في سورية 242 فرعاً وذلك لغاية 30-12-2014.
- تأمين فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة.
- ولكن هذه المصارف تعاني قصوراً في خدماتها وضعف تنوعها، وضعف التمويل الاستثماري المتوسط والطويل الأجل، وتزايد حجم القروض المتعثرة خلال الأزمة، مع ازدياد في المخاطر الائتمانية والتشغيلية، وضعف كفاية رؤوس الأموال المصرفية في ظل تراكم خسائرها التشغيلية بسبب تزايد حجم القروض المتعثرة.
- لذا تم تصنيف المصارف السورية الخاصة التقليدية، وهي محور هذه الدراسة تبعاً لقدمها في التشغيل في السوق المصرفية السورية إلى ثلاث مجموعات:
- **المجموعة الأولى:** المصارف القديمة التي بدأت العمل في عام 2004، وهي ثلاثة مصارف: مصرف سورية والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل.
- **المجموعة الثانية:** المصارف المتوسطة القدم، وهي أربعة مصارف: المصرف العربي - سورية، عودة - سورية، بيبيلوس - سورية، ومصرف سورية والخليج.
- **المجموعة الثالثة:** المصارف الجديدة، وهي الأقل تأثراً بالأزمة الحالية بسبب ضعف نشاطها المصرفي وصغر حصتها من سوق الائتمان المحلي، وهي أربعة مصارف: مصرف الأردن - سورية، فرنسبنك - سورية، مصرف الشرق ومصرف قطر الوطني - سورية.

¹⁴⁹ مشروع السياسة الوطنية للعلوم و التقانة والابتكار، تقرير القطاعات النقدية/المصرفية والمالية والتجارية، لجنة القطاع المالي لدى الهيئة العليا للبحث العلمي، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة العليا للبحث العلمي، 2014، ص 31.

والجدول التالي يوضح تاريخ مباشرة المصارف الخاصة التقليدية العمل في السوق المصرفية السورية وتاريخ إدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية مرتبة من الأقدم في التشغيل في السوق المصرفية السورية إلى الأحدث:

الجدول (7) تاريخ مباشرة المصارف الخاصة التقليدية العمل في السوق المصرفية السورية

الرمز	اسم المصرف	تاريخ مباشرة العمل (ربع السنة)	تاريخ الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية (ربع السنة)
BSO	مصرف سورية والمهجر	2004-Q1	Q1-2009
BBSF	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	2004-Q1	Q1-2009
IBTF	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2004-Q2	Q1-2009
BASY	مصرف عودة - سورية	2005-Q3	Q1-2009
BBS	مصرف بيبيلوس - سورية	2006-Q1	Q2-2009
ARBS	المصرف العربي - سورية	2006-Q1	Q1-2009
SGB	مصرف سورية والخليج	2007-Q2	Q2-2010
BOJS	مصرف الأردن - سورية	2008-Q4	Q2-2010
SHRQ	مصرف الشرق	2009-Q1	Q4-2010
FSBS	مصرف فرنسبنك - سورية	2009-Q1	Q4-2010
QNB	مصرف قطر الوطني - سورية	2009-Q4	Q2-2010

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

ثانياً - المؤشرات المالية الكلية لأداء القطاع المصرفي السوري الخاص :

نعرض فيما يلي إحصائيات تاريخية، تبين تطور أهم مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي، ومن ثم نعرض تحليلاً مفصلاً لهذه المؤشرات فيما يخص كل مصرف من المصارف المدروسة على حدة.

الجدول (8) المؤشرات الأساسية للأداء المالي للقطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي¹⁵⁰

العام	العائد على حقوق الملكية المعدل (ROA\$)	العائد على الأصول المعدل (ROA\$)	السيولة (LIQ)	كفاية رأس المال (ADEC)	جودة المحفظة (QUAL)	نسبة التغطية الائتمانية (COV)	معدل نمو التسهيلات الائتمانية (Netdebt %)	معدل نمو الودائع (Deposit %)	معدل توظيف الودائع (NET/Deposit)
2009	-7.2%	-0.3%	43%	50.5%	2.5%	25.7%	-	-	58%
2010	5.9%	0.09%	44%	39%	2.8%	16.1%	84%	70%	61%
2011	-0.5%	-0.3%	40%	37.7%	6.8%	22.4%	6%	2%	67%
2012	-20.7%	-2.8%	54%	32.1%	25.3%	29.8%	-18%	3%	55%
2013	-52.5%	-6.4%	57%	40.8%	39.6%	47.6%	-21%	27%	35%
2014	-29.5%	-2.6%	66%	42.9%	45.9%	52.7%	-2%	13%	37%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

- ربحية وسيولة وكفاية رأس المال المصرفي في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي:

يتضح من الجدول (8) تحسن كل من متوسط العائد على الأصول المعدل بأرباح (خسائر) تقييم القطع البنوي غير المحققة ومتوسط العائد على حقوق الملكية المعدل بأرباح (خسائر) تقييم القطع البنوي غير المحققة في المصارف الخاصة (ROE\$),(ROA\$) عام 2010 عنه في عام 2009 وذلك بسبب الازدهار الاقتصادي الحاصل عام 2010، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول 0.09% في عام 2010 مرتفعاً عن قيمته عام 2009 والتي بلغت خسارة مقدارها - 0.3%، كذلك الأمر في متوسط العائد على حقوق الملكية، الذي بلغ في عام 2009 خسارة مقدارها - 7.2%، ليعود ويرتفع في عام 2010 حيث بلغ 5.9%.

لتبدأ بعد ذلك الأرباح التشغيلية للمصارف السورية الخاصة بالتدهور في الأعوام 2011-2012-2013 على التوالي، حيث بلغ متوسط معدل الخسائر المعدل على الأصول (ROA\$) - 0.5%، -20.7%، -52.5%. أما متوسط معدل الخسائر على حقوق الملكية (ROE\$) فقد بلغ - 0.3%، -2.8%، -6.4%، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في جودة محفظة التسهيلات الائتمانية وارتفاع حجم القروض غير المنتجة.

أما في عام 2014 فقد انخفضت خسائر المصارف الخاصة السورية التقليدية بشكل ضئيل، وذلك مع نجاح بعض هذه المصارف بتحصيل جزء من القروض غير المنتجة وتوقف معظمها عن منح تسهيلات

¹⁵⁰ جمع المؤشرات تمثل متوسطات لمؤشرات مصارف العينة المدروسة، والبالغ عددها 11 مصرفاً سورياً خاصاً تقليدياً.

ائتمانية جديدة، حيث بلغ متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية (Netdebt %) 2% في عام 2014.

- وفيما يخص متوسطي كفاية رأس المال المصرفي (ADEC) وسيولة (LIQ) القطاع المصرفي الخاص فنلاحظ أنهما مستقران نسبياً مع ملاحظة ارتفاع نسبة السيولة المصرفية (LIQ) بشكل عام، حيث يتضح من الجدول (8) انخفاض نسبة السيولة المصرفية مع بداية الأزمة الحالية عام 2011 عنها في عام 2010، حيث بلغت نسبة السيولة المصرفية 40% عام 2011 منخفضة بشكل طفيف عن قيمتها عام 2010 والتي بلغت 44%.

ولكن منذ بداية الأزمة عام 2011 أخذت المصارف بزيادة النقدية الجاهزة وشبه الجاهزة لديها لترتفع نسبة سيولة القطاع المصرفي الخاص التقليدي من 40% في عام 2011 إلى 66% في عام 2014، وذلك في ضوء متطلبات الحيطة والحذر وسياسة التحوط التي اتبعتها المصارف السورية الخاصة في محاولة لتدعيم ثقة الجمهور بسلامة ومثانة مراكزها المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة والمتوسطة المدى .

أما متوسط نسبة كفاية رأس مال في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي فتقلب بين 50.5% في 2009، لينخفض إلى 39% في 2010 بسبب ازدياد المخاطر المصرفية التي تراكمت مع ازدياد النشاط المصرفي والطفرة الاقتصادية التي حدثت في عام 2010.

ولينخفض متوسط نسبة كفاية رأس مال القطاع المصرفي مع بداية الأزمة إلى 37.7% و 32.1% في عامي 2011-2012 على التوالي، وذلك بسبب ازدياد نسبة القروض المتعثرة وتراكم الخسائر التشغيلية، التي تم امتصاص جزء كبير منها باستهلاك جزء من رؤوس الأموال المصرفية الخاصة، إضافة إلى إدراج فروقات تقييم القطع البنوي¹⁵¹ غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف 1088/م.ن/ب4 تا 26-2-2014، وذلك ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 31-12-2013، ما أدى إلى ارتفاع متوسط نسبة كفاية رأس مال القطاع المصرفي، لتصل إلى 40.8% و 42.9% عامي 2013-2014 على التوالي.

¹⁵¹ غالباً ما كانت تمثل أرباحاً غير محققة بسبب ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي، وتدهور قيمة الليرة السورية بشكل كبير .

- معدل نمو قروض و تسليفات القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي:

يتضح من الجدول (8) تراجع متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية (Netdebt%) بشكل كبير في المصارف السورية الخاصة التقليدية، حيث انخفض متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية من 84% في 2010 إلى 6% في 2011، ليصبح سالباً في الأعوام 2012 2013-2014، فقد بلغ -18%، -21%، -2% على التوالي. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدل نمو التسهيلات الائتمانية بتوقف وتحفظ معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة بسبب ارتفاع المخاطر التشغيلية والائتمانية، وما رافقها من ارتفاع في نسبة القروض غير المنتجة (المتعثرة) ومحاولة معظم المصارف تخفيض خسائرها التشغيلية، وتحصيل أكبر قدر ممكن من محفظة تسهيلات الائتمانية المتعثرة .

- جودة المحفظة الائتمانية ونسبة التغطية للقروض غير المنتجة في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي :

كما يتضح من الجدول (8) فقد تراوح متوسط جودة المحفظة الائتمانية في القطاع المصرفي السوري (QUAL)¹⁵² بين 2.5% و 2.8% في عامي 2009 و 2010 على التوالي، الأمر الذي تراق مع نسبة جيدة نسبياً لتغطية (COV)¹⁵³ القروض غير المنتجة (المتعثرة)، فقد بلغت نسبة تغطية القروض غير المنتجة 25.7% و 16.1% عامي 2009 و 2010 على التوالي، ويمكن تفسير انخفاض نسبة تغطية القروض غير المنتجة عام 2010 بقيام معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية بتخفيض حجم المخصصات المشككة لتغطية هذه القروض، وإتباعها سياسة توسعية في منح القروض، حيث بلغ متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية 84% في عام 2010.

بعدها انخفض متوسط جودة المحفظة الائتمانية بشكل بسيط في عام 2011، حيث بلغ 6.8% بسبب ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي الأصول المصرفية وانخفاض متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية إلى 6%، وترافق هذا الانخفاض في جودة المحفظة الائتمانية مع ارتفاع في نسبة التغطية للقروض غير المنتجة، حيث بلغت نسبة التغطية 22.4% في عام 2011 بسبب إتباع المصارف السورية الخاصة لسياسة تحوطية تحفظية مع بداية الأزمة في عام 2011.

أما في الأعوام 2012-2013-2014 فقد ارتفع حجم القروض غير المنتجة بشكل كبير، وتراجع متوسط جودة المحفظة الائتمانية فبلغ 25.3%، 39.6% و 45.9% على التوالي، وذلك مع استمرار

¹⁵² هي نسبة القروض غير المنتجة /إجمالي التسهيلات الائتمانية.

¹⁵³ هي نسبة مخصصات القروض غير المنتجة لإجمالي القروض غير المنتجة.

المصارف السورية الخاصة التقليدية في إتباع سياسة تحوطية وقيامها برفع حجم المخصصات المشككة لتغطية القروض غير المنتجة، فقد بلغ متوسط نسبة التغطية للقروض غير المنتجة 29.8%، 47.6% و52.7% في 2012 2013-2014 على التوالي، وتوقفها عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة، حيث بلغ متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية -18%، -21%، -2% في 2012-2013-2014 على التوالي.

- معدل نمو ودائع العملاء في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي :

من الجدول (8) يتضح أن متوسط نسبة نمو ودائع العملاء (Deposit%) بلغ 70% في عام 2010 الذي مثل فترة نمو وازدهار الاقتصادي، لتهبط بعد ذلك نسبة نمو ودائع العملاء في القطاع المصرفي إلى 2% عام 2011، وتعود وترتفع بشكل بسيط في عام 2012 إلى 3%، بسبب صدور قرار مجلس النقد والتسليف 795 بتاريخ 12-12-2011 والمتضمن رفع نسبة الفائدة الدائنة على الودائع لتصبح 1% سنوياً على الودائع تحت الطلب وبين 9% و 11% سنوياً على الودائع لأجل و9% سنوياً على ودائع التوفير .

أما في عام 2013 فقد ارتفعت نسبة نمو ودائع العملاء بشكل كبير لتصل إلى 27%، ما يمكن تفسيره بالانخفاض الكبير في سعر صرف الليرة السورية، وتضخم قيمة الودائع وخاصة الودائع الجارية وتحت الطلب، ثم انخفاض معدل نمو ودائع العملاء إلى 13% في عام 2014 مع ازدياد هروب الأموال إلى الخارج بسبب استمرار تعثر عدد كبير من المشاريع والاستثمارات.

- معدل توظيف ودائع العملاء في القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي :

يتضح من الجدول (8) أن متوسط نسبة توظيف ودائع العملاء (NET/Dep) بلغ 58%، 61%، 67%، 55% في 2009-2010-2011-2012 على التوالي.

وهي معدلات جيدة ومستقرة، تدل على أن القطاع المصرفي قام بتوظيف ودائع العملاء بشكل فعال وتدل على قيام القطاع المصرفي الخاص بأداء وظيفته في تأمين التمويل للأفراد والمؤسسات وللنشاط الاقتصادي عموماً.

ولكن مع بداية عام 2013 انخفضت نسبة توظيف ودائع العملاء بشكل كبير عن قيمتها في عام 2012 حيث بلغت نسبة توظيف الودائع 35%، ما ترافق مع زيادة كبيرة في متوسط معدل نمو ودائع العملاء الذي بلغ 27% في عام 2013، فالزيادة في متوسط معدل نمو ودائع العملاء لم توظف في حيز التشغيل والإنتاج بشكل فعال، فقد تراجع متوسط معدل نمو التسهيلات الائتمانية في عام 2013 وبلغ -21% .

أما عام 2014 ارتفعت نسبة توظيف ودائع العملاء إلى 37% مع تراجع بسيط في معدل نمو ودائع العملاء التي بلغت 13%، بينما تحسنت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية عن قيمتها في عام 2013 فقد بلغت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية 2% في عام 2014 بسبب توقف معظم المصارف عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة، ومحاولتها تحصيل جزء من محفظة قروضها المتعثرة .
فهذه الزيادة الوهمية في متوسط معدل توظيف الودائع لم تتوافق مع زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية الجديدة، بل على العكس توافقت مع محاولة المصارف تحصيل جزء من محفظة تسهيلات المتعثرة، وتراجع متوسط الربحية في القطاع المصرفي حيث انخفض معدل العائد على الأصول المعدل إلى - 6.4% و-2.6% في 2013 و2014 على التوالي.

ولكن هذه المؤشرات المالية الكلية لا تظهر حقيقة المركز المالي لكل مصرف على حدة، فهي تمثل متوسطات لمؤشرات إجمالية لأداء القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي.
لذا ولتبيان حقيقة المركز المالي والمركز التنافسي لكل مصرف على حدة، تم عرض أهم مؤشرات الأداء المصرفي لكل مصرف من المصارف السورية الخاصة التقليدية المدروسة، مع مراعاة توالي ترتيب المصارف في كل جدول تبعاً لتاريخ دخول المصرف الخاص للسوق المصرفية السورية ومن الأقدم إلى الأحدث.

ثالثاً - أهم المؤشرات الجزئية للأداء المالي المصرفي في كل مصرف من المصارف السورية الخاصة التقليدية واختبار الفرضية الأولى:
- المركز التنافسي :

الجدول (9) الحصة السوقية من إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي الخاص

العام	المهجر	بيمو	الدولي	عودة	بيبيلوس	العربي	الخليج	الأردن	الشرق	فرنسبنك	قطر	المجموع
2009	19%	26.6%	15%	18.8%	8%	7.5%	1.3%	1.2%	0.6%	2%		100%
2010	19%	23%	13%	18%	8%	8%	3%	2%	1%	3%	2%	100%
2011	18%	19%	12%	15%	11%	8%	4%	3%	3%	4%	3%	100%
2012	15%	22%	12%	12%	8%	9%	5%	4%	4%	5%	4%	100%
2013	15.3%	25%	12.13%	11%	7.28%	8.49%	6.25%	3.25%	3.3%	5%	3%	100%
2014	15%	26%	11%	11%	9%	7.1%	6.69%	3%	4%	4.67%	2.54%	100%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

الجدول (10) الحصة السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي الخاص

المجموع	قطر	فرنسبنك	الشرق	الأردن	الخليج	العربي	بيبلوس	عودة	الدولي	بيمو	المهجر	العام
100%		2%	1%	3.00%	3%	12%	11%	18%	18%	19%	13%	2009
100%	3%	3.1%	2%	4.00%	3%	11%	10%	18%	15%	17%	14%	2010
100%	2%	6%	3%	5.00%	6%	11%	12.5%	14%	14%	16%	10%	2011
100%	2%	7%	4%	4.40%	8%	11%	11%	13%	14%	17%	9%	2012
100%	1%	6%	4%	5%	9%	12%	9%	14%	15%	18%	7%	2013
100%	1%	9%	4%	3.8%	8%	10%	10.7%	14%	13%	21.55%	5%	2014

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

يتضح من الجدول (9) ومن الجدول (10) استحواذ المصارف الأقدم في التشغيل في السوق المصرفية السورية، أي كل من (مصرف سورية والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومصرف عودة- سورية) على أكبر نسبة من الودائع والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري الخاص خلال الفترة الزمنية الممتدة بين بداية عام 2009 ونهاية عام 2014، بسبب كون هذه المصارف من أوائل المصارف التقليدية الخاصة التي دخلت السوق المصرفية السورية وباشرت العمل فيه عام 2004، مع ملاحظة أن مصرف بيمو السعودي الفرنسي يستحوذ على أكبر حصة سوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية.

- تطور معدل نمو ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة التقليدية السورية:

أولاً- معدل نمو ودائع العملاء في المصارف الخاصة التقليدية السورية

الجدول (11) معدل نمو ودائع العملاء في كل مصرف من المصارف المدروسة

العام	عودة	بيمو	الدولي	المهجر	الخليج	بيبلوس	الأردن	قطر	الشرق	العربي	فرنسبنك
2010	26.5%	13.1%	17.4%	27.1%	160.6%	25.1%	114.5%		146.5%	36.8%	86.3%
2011	-38.9%	-40.3%	-30.5%	-29.7%	16.8%	6%	22.8%	21%	69.3%	-22.3%	0.5%
2012	-22.6%	13.5%	-5.9%	-17.2%	17.9%	27.6%	23%	22%	70%	4.9%	24%
2013	9%	41.1%	25.4%	26.3%	55.3%	13.1%	17.3%	30%	21.6%	18.1%	30%
2014	16.2%	19.5%	6%	14.5%	21.2%	41.5%	-11%	37%	44.1%	-2%	6.16%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

يتضح من الجدول (11) تراجع نسبة نمو الودائع في معظم المصارف الخاصة في عام 2011 عنها في عام 2010، مع ملاحظة تفاوت تأثر كل مصرف بالأزمة الراهنة، وعودة ارتفاع نسبة نمو ودائع العملاء في معظم المصارف عام 2012، بسبب رفع سعر الفائدة الدائنة على الودائع بموجب قرار مجلس النقد والتسليف 795 تاريخ 12-12-2011 وسيادة حالة الأمن والأمان.

وارتفاع نسبة نمو ودائع العملاء بشكل كبير نسبياً عام 2013 حيث بلغ معدل نمو الودائع في مصرف بيمو السعودي الفرنسي 41.1%، وفي مصرف سورية والخليج 55.3% وفي مصرف فرنسبنك 30%، وهذا يمكن تفسيره كما سبق أن أشرنا بالتدهور الكبير في سعر صرف الليرة السورية، وتضخم قيمة ودائع العملاء بالليرة السورية وخاصة الودائع الجارية وتحت الطلب¹⁵⁴ حيث بلغت نسبة نمو الودائع الجارية 83.90% في مصرف بيمو السعودي الفرنسي و26.95% في فرنسبنك و78.77% في مصرف سورية والخليج في عام 2013¹⁵⁵.

أما في عام 2014 فقد تراجعت نسبة نمو ودائع العملاء بشكل كبير في معظم المصارف عن قيمها في عام 2013، وذلك مع ازدياد هروب الأموال إلى الخارج وتعثر عدد كبير من المشاريع والاستثمارات، حيث بلغت نسبة نمو ودائع العملاء في مصرف بيمو السعودي الفرنسي 19.5% وفي فرنسبنك 6.16% وفي مصرف سورية والخليج 21.2%.

ثانياً- معدل نمو التسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة التقليدية السورية:

الجدول (12) معدل نمو التسهيلات الائتمانية في كل مصرف من المصارف المدروسة

العام	عودة	بيمو	الدولي	المهجر	الخليج	بيبلوس	الأردن	قطر	الشرق	العربي	فرنسبنك
2010	51.1%	30.8%	21.9%	56.5%	64%	37.4%	112.2%		156%	35%	270.5%
2011	-26.1%	-10.6%	-12.3%	-30%	70.3%	6.4%	20.6%	-49.4%	68.9%	-3%	31.9%
2012	-28.7%	-19.7%	-20.8%	-35.1%	3.2%	-28.4%	-26.2%	-19.9%	10%	-22.5%	-6.8%
2013	-10.5%	-9.5%	-14.7%	-30.2%	-13.5%	-30.7%	-24.8%	-35.2%	-29.3%	-12%	-25%
2014	-4%	14.8%	-12.1%	-27.7%	-8.8%	4.8%	-24.9%	6.6%	5.2%	-14.9%	42.8%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

يتضح من الجدول (12) تراجع معدل نمو التسهيلات الائتمانية بشكل كبير في معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية في عام 2011 عنها في عام 2010، حيث أصبح معدل نمو التسهيلات الائتمانية سالباً في معظم المصارف خلال الأعوام (2012-2013-2014).

- ويلاحظ اختلاف السياسة الائتمانية ودرجة الرغبة في تحمل المخاطر المحيطة بمنح التسهيلات الائتمانية الجديدة والقدرة على إدارتها.

¹⁵⁴ والتي تشكل النسبة الأكبر من ودائع العملاء، ففي عام 2013 بلغت نسبة الودائع الجارية وتحت الطلب 73.53% من إجمالي ودائع العملاء في مصرف بيمو السعودي الفرنسي، وفي فرنسبنك بلغت نسبة الودائع الجارية وتحت الطلب لإجمالي ودائع العملاء 18.18%، أما في مصرف سورية والخليج بلغت نسبة الودائع الجارية وتحت الطلب لإجمالي ودائع العملاء 28.39%.

¹⁵⁵ تم حساب معدل نمو الودائع الجارية في عام 2013، بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

فمثلاً انخفض معدل نمو التسهيلات الائتمانية عام 2014 في مصرف سورية والخليج، حيث بلغ 8.8 % عن قيمته في عام 2013 والتي بلغت 13.5%- بسبب توقف المصرف عن منح قروض جديدة و محاولته تحصيل جزء من القروض غير المنتجة وتراكم الخسائر التشغيلية لديه. أما في مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد بلغ معدل نمو التسهيلات الائتمانية 14.8% في عام 2014 بعدما كان يبلغ -9.5% في عام 2013، وقد يعود السبب في ذلك إلى رغبة المصرف في الحفاظ على مركزه التنافسي، وذلك بالاستمرار في منح تسهيلات ائتمانية جديدة بعد الأخذ في الحسبان قدرة المصرف على تحمل وإدارة المخاطر المحتملة المحيطة بهذه التسهيلات الجديدة.

- جودة المحفظة الائتمانية في المصارف الخاصة التقليدية السورية:

الجدول (13) جودة المحفظة الائتمانية في كل مصرف من المصارف المدروسة

العام	عودة	بيمو	الدولي	المهجر	الخليج	بيبيلوس	الأردن	قطر	الشرق	العربي	فرنسبنك
2009	2.3%	5.8%	0.4%	1.7%	4.8%	0.76%				4.3%	
2010	3.3%	6.8%	0.88%	0.95%	7.7%	1.3%	3.8%			6.4%	0.25%
2011	9.4%	14%	4.6%	5.6%	7.6%	4.3%	7.5%	8.2%	2.2%	10.8%	0.46%
2012	19.7%	31.8%	13.2%	21%	26.4%	39%	37.3%	29.5%	15%	41.8%	3.19%
2013	30.8%	37%	23.4%	41.7%	38.5%	53.5%	60.2%	47.3%	32.4%	51%	19.8%
2014	25.5%	36.6%	35.8%	46.6%	50.3%	45%	72.5%	65.8%	31.3%	63.2%	32%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

يتضح من الجدول (13) التفاوت الكبير في جودة المحفظة الائتمانية الخاصة بكل مصرف من المصارف السورية الخاصة التقليدية، حيث إن التدهور في جودة المحفظة الائتمانية المصرفية لدى معظم المصارف بدأ منذ عام 2011 واستمر حتى نهاية عام 2014، حيث تجاوزت نسبة جودة المحفظة الائتمانية عتبة ال 10%¹⁵⁶ بسبب تعثر عدد كبير من المقترضين و/أو عدم رغبتهم بسداد التزاماتهم وارتفاع نسبة القروض غير المنتجة لإجمالي القروض.

حيث يمكن ملاحظة الانخفاض الكبير بجودة المحفظة الائتمانية في عام 2014 عنها في عام 2013 في كل من مصرف سورية والخليج، مصرف الأردن- سورية، مصرف قطر الوطني-سورية، والمصرف العربي- سورية، فقد بلغت جودة المحفظة الائتمانية 50.3%، 72.5%، 65.8% و63.2% في كل مصرف على التوالي.

- بينما استطاع كل من مصرف عودة-سورية، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي، ومصرف بيبيلوس- سورية، ومصرف الشرق- سورية تحصيل جزء من محفظة القروض غير المنتجة لديهم، وبالتالي تحسنت جودة المحفظة الائتمانية في هذه المصارف في عام 2014 عنها في عام 2013.

¹⁵⁶ Demirguc-Kunt.A., Detragiache.E, Previous Reference, 1998, P 91.

حيث تحسنت جودة المحفظة الائتمانية في مصرف عودة سورية من 30.8% عام 2013 إلى 25.5% عام 2014، أما في مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد تحسنت جودة المحفظة الائتمانية بشكل ضئيل من 37% عام 2013 إلى 36.6% عام 2014، وفي مصرف بيلوس-سورية تحسنت جودة المحفظة الائتمانية من 53.5% عام 2013 إلى 45% عام 2014، أما في مصرف الشرق-سورية فقد تحسنت جودة المحفظة الائتمانية الخاصة به بشكل ضئيل من 32.4% عام 2013 إلى 31.3% عام 2014.

- تطور معدل توظيف ودائع العملاء في المصارف الخاصة التقليدية السورية:

الجدول (14) معدل توظيف ودائع العملاء في كل مصرف من المصارف المدروسة

العام	عودة	بيمو	الدولي	المهجر	الخليج	بيلوس	الأردن	قطر	الشرق	العربي	فرنسبنك
2009	40%	31%	54%	30%	52.8%	61%	99%		62%	66%	34%
2010	48%	36%	56%	36%	63%	67%	98.5%	68%	64%	65%	67%
2011	58%	53%	70%	36%	92%	67%	97%	28%	64%	82%	88%
2012	54%	38%	59%	28%	80%	66%	70%	22%	61%	60%	66%
2013	44%	24%	40%	16%	45%	40%	45%	12%	36%	45%	38%
2014	36%	26%	42%	18%	46%	30%	38%	15%	26%	39%	51%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة.

يتضح من الجدول (14) التفاوت الكبير في نسب توظيف الودائع واستثمارها بين المصارف الخاصة المدروسة، حيث يمكن ملاحظة فعالية التوظيف في كل من مصرفي الأردن- سورية والمصرف العربي-سورية في عام 2009، فقد بلغت نسبة توظيف الودائع في كل من المصرفين 99% و 66% على التوالي، بينما حافظت باقي المصارف على نسب جيدة ومستقرة لتوظيف الودائع لم تتجاوز 66%.

- كما يلاحظ ضعف نسبة توظيف ودائع العملاء واستثمارها في مصرف قطر الوطني-سورية ومصرف سورية والمهجر، حيث أن نسبة توظيف الودائع في مصرف سورية والمهجر لم تتجاوز 36% في أعوام الدراسة، أما في مصرف قطر الوطني-سورية فإن نسبة توظيف الودائع بلغت في بداية دخوله للسوق المصرفية 68% عام 2010، ثم تراجعت بشكل كبير إلى 28% في عام 2011، مكتفياً بجذب ودائع العملاء وتكديسها دون توظيفها بشكل فعال في السوق الاستثمارية السورية.

أما عام 2014 فقد ارتفعت نسبة توظيف ودائع العملاء بشكل ضئيل عنها في عام 2013 في معظم المصارف المدروسة، حيث ساهم انخفاض معدل نمو ودائع العملاء في معظم المصارف في عام 2014 عنه في عام 2013، وتحسن معدل نمو التسهيلات الائتمانية في معظم المصارف في عام

2014 عنه في عام 2013، مع ازدياد المخاطر التشغيلية والائتمانية ومحاولة معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية تخفيض حجم خسائرها الناتجة عن القروض غير المنتجة، في رفع نسبة توظيف ودائع العملاء.

- فمثلاً تراجع نسبة توظيف ودائع العملاء في مصرف سورية والخليج من 80% عام 2012 إلى 45% عام 2013 لتعود وترتفع بشكل ضئيل إلى 46% عام 2014. وفي مصرف الأردن_سورية فقد تراجع نسبة توظيف ودائع العملاء من 70% عام 2012 إلى 45% عام 2013 وإلى 38% عام 2014.

- ما تراقف مع معدل نمو سالب للتسهيلات الائتمانية في كل من مصرف سورية والخليج ومصرف الأردن_سورية.

حيث بلغ معدل نمو التسهيلات الائتمانية في مصرف الأردن_سورية -26.2% في عام 2012 و -24.8% في عام 2013 و-24.9% في عام 2014، أما في مصرف سورية والخليج فقد تراجع معدل نمو التسهيلات الائتمانية من 3.2% عام 2012 إلى -13.5% عام 2013، ليعود معدل نمو التسهيلات الائتمانية ويتحسن بشكل ضئيل عام 2014، حيث بلغ معدل نمو التسهيلات الائتمانية -8.8% وذلك بسبب توقف المصرف عن منح قروض جديدة وانخفاض جودة المحفظة الائتمانية من 38.5% عام 2013 إلى 50.3% عام 2014 بسبب ارتفاع حجم القروض المتعثرة وتراكم الخسائر التشغيلية لدى مصرف سورية والخليج، حتى اضطر المصرف لاستخدام جزء من رأس ماله لامتناس هذه الخسائر.

- كما تراقف هذا الانخفاض في معدل نمو التسهيلات الائتمانية مع انخفاض في معدل نمو ودائع العملاء، حيث انخفض معدل نمو ودائع العملاء في مصرف الأردن_سورية من 23% عام 2012 إلى 17.3% عام 2013 ليتراجع بعدها في عام 2014 ويصبح معدل نمو ودائع العملاء سلبياً حيث بلغ -11% في عام 2014، وذلك مع تراجع بسيط في نسبة نمو التسهيلات الائتمانية التي بلغت -24.9% في عام 2014 وتراجع معدل توظيف ودائع العملاء إلى 38% عام 2014 بعد أن كان 45% عام 2013. وفي مصرف سورية والخليج ارتفع معدل نمو ودائع العملاء من 17.9% عام 2012 إلى 55.3% عام 2013، لينخفض بعد ذلك معدل نمو ودائع العملاء إلى 21.2% في عام 2014، وذلك مع بداية ظهور حقيقة وجود خسائر تشغيلية متراكمة لدى مصرف سورية والخليج، تعادل 5 مليارات ل.س في نهاية عام 2014.

- تطور معدل العائد على حقوق الملكية المعدل بأرباح/خسائر تقييم القطع البنوي غير المحققة
في المصارف الخاصة التقليدية السورية:

الجدول (15) معدل العائد على حقوق الملكية المعدل بأرباح/خسائر تقييم القطع البنوي غير المحققة

العام	عودة	الدولي	المهجر	الخليج	بيمو	بيبلوس	الأردن	قطر	الشرق	العربي	فرنسبنك
2010	12.8%	16.5%	18%	-11.4%	19%	6.4%	-0.53%	-1.9%	-8.6%	14%	-0.91%
2011	-2.6%	12.2%	9.4%	3.4%	5.5%	-5.8%	-7.3%	-2.2%	-10%	-0.18%	-8.4%
2012	-16.6%	-3.2%	-12.6%	-33%	-16.6%	-30.7%	-45.3%	-2.8%	-11.7%	-26.3%	-28.8%
2013	-45%	-35.4%	-37.5%	-110.3%	-21%	-60.6%	-102%	-5.2%	-28.5%	-46.6%	-85.5%
2014	0%	-28%	0.47%	-156.4%	0.33%	-19.6%	-61.6%	0.11%	2.8%	-43.9%	-18.5%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة

يتضح من الجدول (15) تقلب معدل العائد على حقوق الملكية المعدل بأرباح/خسائر تقييم القطع البنوي غير المحققة في المصارف الخاصة (ROE\$) بشكل كبير في معظم المصارف، وتحقيق معظم المصارف لخسائر على حقوق الملكية في الأعوام 2012 و 2013 و 2014.

- فقد بلغ العائد على حقوق الملكية المعدل في مصرف بيمو السعودي الفرنسي 19% عام 2010 لينخفض في عام 2011 ويبلغ 5.5%، ليعود وينخفض محققاً خسائر وصلت إلى -16.6% في عام 2012، ثم ازدادت هذه الخسائر لتصل إلى -21% عام 2013، ليعود مصرف بيمو السعودي الفرنسي في عام 2014 لتحقيق الأرباح، حيث بلغ معدل العائد على حقوق الملكية المعدل بأرباح/خسائر إعادة تقييم القطع البنوي غير المحققة (ROA\$) في مصرف بيمو السعودي الفرنسي 0.33% في عام 2014، وذلك بسبب ازدياد حجم التسهيلات الممنوحة من قبل مصرف بيمو السعودي الفرنسي، حيث بلغ معدل نمو التسهيلات الائتمانية 14.8% في عام 2014 بعد أن كان معدل نمو التسهيلات الائتمانية سالباً فقد بلغ -9.5% في عام 2013 .

أما في مصرف سورية والخليج، الذي انخفضت كفاية رأس ماله في عامي 2013-2014 إلى ما دون النسبة المعيارية "8%" بسبب الانخفاض الحاد بالإيرادات التشغيلية واستخدام رأس مال المصرف في امتصاص الخسائر التشغيلية المتراكمة المحققة والتي بلغت 5 مليارات ليرة سورية في 31-12-2014. فقد بلغ معدل الخسائر على حقوق الملكية المعدل بأرباح/خسائر تقييم القطع البنوي في مصرف سورية والخليج (ROA\$) -110.3% و -156.4% في عامي 2013 و 2014 على التوالي، كما تراجع معدل نمو الودائع في المصرف من 55.3% في عام 2013 إلى 21.2% في عام 2014 وذلك دون استثمار هذه الودائع بشكل مريح، حيث بلغت نسب توظيف ودائع العملاء في مصرف سورية والخليج 45% عام 2013 و 34% عام 2014.

- تطور كفاية رأس المال في المصارف الخاصة التقليدية السورية واختبار الفرضية الأولى:

الجدول (16) كفاية رأس المال في كل مصرف من المصارف المدروسة

العام	عودة	بيمو	الدولي	المهجر	الخليج	بيبلوس	الأردن	قطر	الشرق	العربي	فرنسينك
2009	15.3%	11.4%	11.6%	13%	37.5%	8.4%	52.4%	298%	61.7%	19.2%	27.1%
2010	15.6%	12%	17%	11.9%	25.2%	12.7%	38.8%	224%	42.4%	15.5%	13.6%
2011	18.2%	17%	21.9%	13.8%	18.7%	16%	27.2%	221%	21.5%	22.8%	16.7%
2012	19.3%	17.3%	22.5%	14.4%	14.6%	13.7%	18%	185.7%	20.3%	16.7%	10%
2013	33.9%	21.7%	19%	9.8%	7.9%	20.8%	19%	250%	33%	20.7%	12.8%
2014	32.2%	20.4%	17.7%	11.7%	5.8%	23.4%	17%	270.9%	37.8%	17.6%	17.6%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف المدروسة

يتضح من الجدول (16) تحقيق كافة المصارف لمعيار (بازل II) ولقرار مجلس النقد والتسليف السوري رقم 253/م.ن/ب لعام 2007¹⁵⁷، باستثناء مصرف سورية والخليج الذي انخفضت نسبة كفاية رأس المال فيه إلى ما دون النسبة المعيارية " 8% " في عامي 2013-2014 وبلغت 7.9% و 5.8% على التوالي¹⁵⁸.

- منح مصرف سورية المركزي بالقرار 1289/م.ن/ب لعام 2015، مصرف سورية والخليج مهلة¹⁵⁹ حتى نهاية شهر أيلول من عام 2015، لمعالجة التجاوزات الحاصلة على الضوابط الاحترازية بانخفاض كفاية رأس مال المصرف إلى ما دون النسبة المعيارية " 8%".

- وفي 12-10-2015 قام مصرف سورية والخليج بإصدار وطرح أسهم للاكتتاب في سوق دمشق للأوراق المالية، بهدف زيادة رأس مال المصرف بمقدار 7 مليارات ل.س، بناء على القرار الصادر عن هيئة الأوراق المالية 116/م تا 11-10-2015، حيث تم منح المصرف فترة للاكتتاب على أسهم الزيادة ممتدة من 22-11-2015 ولغاية 13-12-2015.

- وفي 22-12-2015 بلغ عدد أسهم الزيادة المكتتب بها في مصرف سورية والخليج 8,002,104/ سهم من أصل 70,000,000/ سهم تم إصدارها وطرحها للاكتتاب وبقيمة إجمالية بلغت حوالي ال 800¹⁶⁰ مليون ل.س.

¹⁵⁷ الذي ينص بوجود عدم تدني نسبة كفاية رأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية عن النسبة المعيارية " 8%".

¹⁵⁸ بسبب الانخفاض الحاد بالأرباح التشغيلية واستخدام رأس مال المصرف في امتصاص الخسائر التشغيلية المتراكمة المحققة والتي بلغت خمسة مليارات ليرة سورية في 31-12-2014.

¹⁵⁹ قائمة المركز المالي الخاصة ب مصرف سورية والخليج في الربع الأول لعام 2015 والمفصّل عنها بتاريخ 11-8-2015 والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy.

يتضح من الجدول (16) ارتفاع كفاية رأس المال في معظم المصارف الخاصة التقليدية في عام 2013، حيث صدر قرار مجلس النقد والتسليف 1088/م.ن/ب4 تا 26 2-2014 والذي أوجب إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وذلك ابتداءً من البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 31-12-2013، حيث بلغت كفاية رأس المال في مصرف بيمو السعودي الفرنسي 21.7% عام 2013 بعد أن كانت 17.3% في عام 2012، وارتفاع نسبة كفاية رأس مال مصرف قطر الوطني- سورية(QNB) عن باقي المصارف وذلك بسبب كون رأسماله الأعلى بين المصارف السورية الخاصة التقليدية¹⁶¹ وعدم تأثر محفظة تسهيلات الائتمانية بالظروف الحالية، بسبب صغر حجم حصته السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي السوري الخاص والتي بلغت 1% في عام 2014.

- وبالتالي يمكن رفض الفرضية الأولى القائلة بعدم استطاعة جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسبة المعيارية "8%".
والقول بأن معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية تمكنت من الحفاظ على كفاية رأس المال في حدود النسبة المعيارية الـ "8%"، باستثناء مصرف سورية والخليج (SGB) والذي يسعى لرفع نسبة كفاية رأس ماله بعد قيامه باستخدام رأس ماله في امتصاص خسائره التشغيلية المتراكمة.

رابعاً- مجتمع وعينة البحث :

يتكون المجتمع المدروس من القطاع المصرفي الخاص، والذي يشمل أربعة عشر مصرفاً إسلامياً وتقليدياً، أما عينة البحث فاقترنت على المصارف السورية الخاصة التقليدية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً، أي تم استثناء المصارف الإسلامية البالغ عددها ثلاثة مصارف من عينة البحث بسبب اختلاف طبيعة عملياتها المصرفية.

خامساً- الحدود الزمنية للبحث :

تم حساب قيم مؤشر الفشل المالي (Texas) بالاعتماد على سلسلة زمنية مقطعية ربعية للأصول غير المنتجة والمخصصات المشككة لتغطية القروض غير المنتجة وحقوق الملكية، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين الربع الأول لعام 2010 وحتى الربع الثالث من عام 2015.

¹⁶⁰ ولم تصدر حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة القوائم المالية الختامية لمصرف سورية والخليج، وذلك لتبيان أثر الزيادة الضئيلة نسبياً والحاصلة في رأس المال لنقادي انخفاض كفاية رأس المال عن النسبة المعيارية.

¹⁶¹ حيث بلغ رأس مال قطر الوطني- سورية (QNB)، خمسة عشر مليار ليرة سورية في عام 2014 .

وتم اختيار هذه الفترة الزمنية تحديداً لضمان شمول عينة البحث لجميع المصارف الخاصة التقليدية والعاملة في السوق المصرفية السورية.

سادساً- محددات البحث :

1- تم الاكتفاء بدراسة تأثير نسب الأداء المالي والسوقي للمصارف السورية الخاصة في احتمال حدوث الفشل المالي فيها، من دون دراسة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي بسبب عدم توافر الكم الكافي من البيانات الاقتصادية الكلية الرسمية اللازمة لإجراء تحليل قياسي خلال الفترة الزمنية المدروسة عن تأثير السياسات والمتغيرات الاقتصادية الكلية المشكلة لبيئة عمل المصارف الخاصة في سورية في احتمال حدوث الفشل المالي فيها.

2- لم يتم دراسة تأثير المتغيرات النوعية غير المالية والمتعلقة بعمر وحجم المصرف المدروس على احتمال حدوث الفشل المالي فيه.

سابعاً- مصادر الحصول على البيانات :

تم حساب النسب المالية المطلوبة وتحليلها بعد جمع البيانات الضرورية لإتمام الدراسة، وذلك بالاعتماد على الإفصاحات الرسمية للقوائم المالية الخاصة بالمصارف الخاصة والمنشورة على الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية¹⁶²، إضافة إلى المواقع الإلكترونية للمصارف السورية التقليدية الخاصة.

ثامناً- خطوات البحث :

1- تم جمع البيانات الضرورية لحساب نسب الأداء المالي للمصارف موضوع الدراسة من خلال قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وذلك بشكل ربعي عن الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لعام 2010 وحتى الربع الثالث من عام 2015.

2- تم استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة التقليدية وتفريغها بواسطة برنامج (Excel)، لاستخدامها في التحليل المالي والقياسي باستخدام برنامج (7 EViews)، وذلك لقياس أثر نسب الأداء المالي والسوقي للمصارف المدروسة في إمكانية وقوع الفشل المالي فيها.

¹⁶² www.dse.sy

- 3 تم تعديل كل من نسبتي العائد على الأصول (ROA\$) والعائد على حقوق الملكية (ROE\$) باستبعاد أثر أرباح (خسائر) تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة من الأرباح (الخسائر) المحققة في نهاية كل فترة ربعية مدروسة.
- 4 تم استخدام أسلوب تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data Analyze) في بناء واختيار نموذج الانحدار المتعدد الأمثل.
- 5 تم إجراء تنبؤ قصير الأجل بقيم مؤشر (Texas) خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لعام 2015 إلى الربع الثالث لعام 2015، للتأكد من موثوقية النموذج وإمكانية استخدامه في التنبؤ المبكر (قصير الأجل) بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.

تاسعاً- متغيرات البحث وطريقة قياسها :

- المتغيرات المستقلة (Independent Variables):

تناولت الدراسات السابقة العديد من العوامل المؤثرة في إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف والتي تم دراسة المؤشرات التالية منها:

- 1 - **كفاية رأس المال (Adec):** تبعاً لمقررات لجنة (بازل II) وتعليمات المصرف المركزي السوري ومقررات مجلس النقد والتسليف 253/م.ن/ب4 لعام 2007 يجب ألا تقل عن 8%، والعلاقة المتوقعة عكسية¹⁶³ بين كفاية رأس المال وإمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي، إذ كلما ارتفعت كفاية رأس المال المصرفي زادت الثقة في المصارف، وازدادت قدرتها على امتصاص الخسائر التشغيلية المتوقعة من دون استهلاك رأس المال المصرفي أو المساس بودائع العملاء.
- 2 - **نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لسهم المصرف (B/M):** وهي نسبة توضح تقييم المستثمرين في سوق الأوراق المالية لسهم المصرف المدروس، أي أن هذه النسبة تبين فيما إذا كانت القيمة السوقية لسهم المصرف المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية (DSE) مقيمة بأعلى أو بأقل ما يجب (أي من قيمته الدفترية)، وبالتالي نظرة المساهمين وسوق الأوراق المالية إلى مدى سلامة المركز المالي للمصرف المدروس، والعلاقة المتوقعة عكسية¹⁶⁴ بين نسبة القيمة الدفترية لسهم المصرف لقيمه السوقية وإمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي، أي كلما ارتفعت القيمة السوقية لسهم المصرف المدروس ارتفع احتمال وقوعه بالفشل المالي، وخصوصاً في الأسواق المالية التي لا تتمتع بالكفاءة والتي يكثر فيها المضاربات على الأسهم بشكل غير حقيقي.

¹⁶³ الطوخي عبد النبي إسماعيل، مرجع سابق، 2008، ص 12.

¹⁶⁴ Curry, Elmer, Fissel , Previous Reference, 2004, p17.

- 3 -السيولة (Liq): وهي نسبة السيولة النقدية الجاهزة وشبه الجاهزة إلى الودائع القصيرة الأجل. والعلاقة المتوقعة بين نسبة السيولة (Liq) وإمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي عكسية¹⁶⁵.
- 4 -جودة محفظة القروض المصرفية (Qual): وهي عبارة عن نسبة القروض غير المنتجة لإجمالي القروض والتي يجب ألا تتجاوز عتبة ال 10%¹⁶⁶، والعلاقة المتوقعة طردية بين جودة محفظة القروض المصرفية وإمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي.
- 5 -معدل تغطية القروض غير المنتجة (Cov): وهي نسبة المخصص المشكل لتغطية القروض غير المنتجة لإجمالي القروض غير المنتجة. وارتفاع هذه النسبة يظهر مدى إتباع سياسة الحذر والحيطه في المصارف، وقيامها بتشكيل مخصصات كبيرة نسبياً و/أو انخفاض حجم القروض غير المنتجة وبالتالي كلما زادت نسبة التغطية¹⁶⁷ انخفضت إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي.
- 6 -الربحية مقاسة باستخدام نسبتي (ROA\$)، (ROE\$): أي نسبتي العائد على الأصول المعدل (ROA\$)، وذلك بعد تعديل صافي الإيرادات/الخسائر بالأرباح/الخسائر غير المحققة والناجمة عن إعادة تقييم القطع البنوي، والعائد على حقوق الملكية المعدل (ROE\$) وذلك بعد تعديل صافي الإيرادات/الخسائر بالأرباح/الخسائر غير المحققة والناجمة عن إعادة تقييم القطع البنوي، أما العلاقة المتوقعة فهي عكسية¹⁶⁸ بين الربحية والمتمثلة بنسبتي العائد على الأصول المعدل والعائد على حقوق الملكية المعدل وإمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي.
- 7 -نسبة توظيف الودائع (Net/dep): وهي نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي ودائع العملاء وتعبر هذه النسبة عن حجم النشاط الإقراضي المصرفي نسبة لودائع العملاء. فكلما ارتفعت نسبة توظيف الودائع زادت العوائد وارتفعت درجة المخاطرة، وارتفعت بالتالي إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي، وقد يكون ذلك بسبب ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة و/أو انخفاض حجم ودائع العملاء، وبالتالي يرتفع خطر حدوث الفشل المالي المصرفي بسبب التوسع غير المدروس في النشاط الإقراضي و/أو بسبب ارتفاع سحبيات ودائع العملاء وتراجع حجم الودائع لدى المصرف.

¹⁶⁵ الطوخي عبد النبي إسماعيل، مرجع سابق، 2008، ص 13.

¹⁶⁶ Demirguc-Kunt.A., Detragiache.E, Previous Reference, 1998, P 91.

¹⁶⁷ Demirguc-Kunt A., Detragiache.E, Previous Reference, 1998, P 92.

¹⁶⁸ Ivijuci ´c Lana, Kunovac Davor, Ljubaj Igor, Previous Reference, 2008, p5.

أما انخفاض نسبة توظيف الودائع نتيجة لإحجام المصارف عن منح القروض و/أو تكديس ودائع العملاء لديها وعدم توظيفها بشكل فعال، يؤدي إلى ارتفاع خطر حدوث الفشل المالي المصرفي بسبب بقاء ودائع العملاء مكدسة في المصرف وعدم استثمارها بشكل فعال يحقق عائداً. فالعلاقة المتوقعة بين إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي ونسبة توظيف الودائع (Net/dep) جدلية¹⁶⁹ ويمكن أن تكون طردية أو عكسية، تبعاً لدرجة الاستقرار المالي المصرفي ومستوى الثقة في النظام المصرفي في الدولة المدروسة وتبعاً لقدرة المصارف على المواءمة بين الربحية والسيولة.

- المتغير التابع (Dependent Variable) :

مؤشر (Texas):

تم تقديم هذا المؤشر في دراسة (Jesswein & Houston, 2009)¹⁷⁰ لدراسة السلامة المالية للمصارف التجارية الفردية، حيث يقيس مؤشر (Texas) إمكانية حدوث إفسار مالي، ينذر بحدوث فشل مالي كلي يؤدي إلى إعلان إفلاس المصرف المعسر وتصفيته القانونية. وتم بناء هذا المؤشر باستخدام نسبة الأصول غير المنتجة (القروض غير المنتجة + صافي الأصول الثابتة) لمخصصات القروض غير المنتجة + حقوق الملكية، حيث تستخدم المعادلة التالية في حساب قيم مؤشر (Texas):

Texas Ratio = $\frac{NPL + \text{Fix Asset}}{\text{Equity} + \text{NPL provisions}}$

Equity+ NPL provisions

حيث:

NPL: القروض غير المنتجة .

Fix Asset: الأصول الثابتة والتي لا تولد دخلاً بشكل مباشر .

Equity: حقوق الملكية (رأس المال الخاص بالمصرف) .

NPL provisions : المخصصات المشكلة لتغطية القروض غير المنتجة .

وعندما تتجاوز قيمة مؤشر (Texas) الواحد الصحيح فإن هذا يدل على ارتفاع خطر حدوث الفشل المالي في المصرف المدروس، حيث تكون الأصول غير المنتجة (القروض غير المنتجة + صافي الأصول الثابتة) قد تجاوزت حقوق الملكية والمخصصات المشكلة لتغطية القروض غير المنتجة مجتمعة.

¹⁶⁹ الطوخي عبد النبي إسماعيل، مرجع سابق، 2008، ص 18.

¹⁷⁰ Jesswein Kurt, Houston Sam, Previous Reference, 2009, P 66.

والجدول (17) يلخص متغيرات البحث، طريقة قياسها وإشارة المنتظرة من العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة.

الجدول (17) متغيرات البحث، طريقة قياسها، الإشارة المنتظرة منها

الإشارة المتوقعة	طريقة قياسها	المتغيرات المستقلة
-	تبعاً لبازل 2 نسبة إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3) /الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+ مقياس المخاطر(السوقية والتشغيلية والائتمانية) * 12,5%	Adec كفاية رأس المال
+	القروض غير المنتجة/إجمالي القروض	Qual جودة المحفظة المصرفية
-	مخصص القروض غير المنتجة/القروض غير المنتجة	Cov معدل التغطية
-	القيمة الدفترية للسهم لقيمه السوقية	BM القيمة الدفترية للسوقية
-	السيولة النقدية الجاهزة /الودائع القصيرة الأجل	Liq معدل السيولة
-	صافي الإيرادات/الخسائر المعدلة بأرباح/خسائر إعادة تقييم القطع البنوي غير المحققة/ إجمالي الأصول	ROA\$ العائد على الأصول المعدل
-	صافي الإيرادات/الخسائر المعدلة بأرباح/خسائر إعادة تقييم القطع البنوي غير المحققة /حقوق الملكية	Roe\$ العائد على حقوق الملكية المعدل
+/-	صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة/ إجمالي ودائع العملاء	Net/dep نسبة توظيف الودائع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

المبحث الثاني: النموذج المقترح للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.

يناقش هذا المبحث الخطوات والاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها لاختبار فرضيات الدراسة وبناء النموذج المقترح للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.

حيث استخدمت الباحثة أسلوب تحليل (Panel Data Analyze)، وهو تحليل السلاسل الزمنية - المقطعية، حيث يتميز هذا الأسلوب في تحليل البيانات بأنه يأخذ في الحسبان أثر العوامل الفردية وعامل الزمن عند تقدير معادلة الانحدار، وذلك باستخدام ثلاثة أساليب، يكمن الفرق الجوهرى بينها¹⁷¹ في مدى ارتباط الآثار الفردية والآثار الزمنية مع المتغيرات المستقلة، وهي :

¹⁷¹ Baltagi B. H, Previous reference, p12-16.

1 أسلوب نموذج الانحدار التجميعي (PM) (Pooled Regression Model) :

يعد هذا النموذج من أبسط النماذج المقطعية الزمنية حيث تكون فيه جميع معاملات النموذج (ثابت المعادلة C)، و (معاملات المتغيرات المستقلة $b_1, b_2, b_3, b_4, \dots$) ثابتة ومشاركة بين جميع الوحدات المقطعية المدروسة ولجميع الفترات الزمنية، أي لا يوجد اختلافات أو آثار فردية خاصة بكل مصرف مدروس (individual effects) كما لا توجد آثار زمنية (time effects) مشتركة بين الوحدات المقطعية المدروسة).

أي أن أسلوب نموذج الانحدار التجميعي (PM) يهمل أي تأثير للزمن أو للوحدات المقطعية الفردية في المتغيرات المستقلة، حيث تطبق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل.

2 أسلوب نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) (Fixed Effects Model) :

يفترض أسلوب نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) وجود تأثير ثابت للعوامل الفردية ولعامل الزمن في الظاهرة المدروسة وارتباطهما بالمتغيرات المستقلة.

حيث يتم التعامل مع الآثار المقطعية الفردية والآثار الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية والزمنية، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت تبعاً لكل وحدة مقطعية فردية (وهي في دراستنا المصارف السورية الخاصة التقليدية) وتبعاً لكل فترة زمنية (في دراستنا ربع السنة)، وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة، سواء أكانت ذات بعد مقطعي فردي أم زمني، والتي تشكل متغيرات غير ملحوظة، إلا أنها ترتبط بالمتغيرات المستقلة وتؤثر في إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة المدروسة.

حيث يكون الهدف في نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) هو معرفة سلوك كل فترة زمنية وكل مجموعة من البيانات المقطعية على حدة، بجعل (ثابت المعادلة C) يتفاوت من مجموعة مقطعية إلى أخرى (من مصرف إلى آخر)، ومن فترة زمنية إلى أخرى مع بقاء (معاملات المتغيرات المستقلة $b_1, b_2, b_3, b_4, \dots, b_n$) ثابتة لجميع مجموعات البيانات المقطعية الفردية ولجميع الفترات الزمنية.

أي أن نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) يعتمد على افتراض مفاده بأن الآثار المقطعية الفردية الخاصة بالمصارف المدروسة، و/ أو آثار الفترة الزمنية المدروسة مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، وتؤثر في إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.

3 أسلوب نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي (REM) (Random Effects Model) :

يفترض أسلوب نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي (REM) عشوائية تأثير العوامل الفردية وعامل الزمن في الظاهرة المدروسة، وعدم ارتباطها بمتغيرات النموذج المستقلة.

فعلى خلاف نموذج (FEM)، يتعامل نموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM) مع الآثار المقطعية الفردية والآثار الزمنية على أنها عوامل عشوائية، وليست ثابتة، أي أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفرًا وتباين مقداره $\sigma\epsilon^2$ ، تضاف كمكونات عشوائية إلى حد الخطأ العشوائي للنموذج.

حيث يقوم نموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM) على افتراض أساسي، وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية (سواء المقطعية أو الزمنية) بمتغيرات النموذج المستقلة.

فنموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) يفترض أن كل مصرف، و/أو كل فترة زمنية لها (ثابت للمعادلة C) خاص بها، بينما يفترض نموذج الآثار العشوائية أن كل مصرف و/أو كل فترة زمنية تختلف في حدها العشوائي، وليس لها قيمة ثابتة، أي أن الفرق بين النموذجين يتمثل باختلاف المقطع الثابت لكل مصرف لتبيان خصوصيته في نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت، بينما في نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي يكون الاختلاف في حد الخطأ العشوائي.

حيث يعامل (ثابت المعادلة C) في نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي (REM) كمتغير عشوائي ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر، وتباين مقداره $\sigma\epsilon^2$ مع بقاء (معاملات المتغيرات المستقلة $b_1, b_2, b_3, b_4, \dots, b_n$) ثابتة لجميع مجموعات البيانات المقطعية والفردية ولجميع الفترات الزمنية ويتعدد حد الخطأ العشوائي الخاص بنموذج الانحدار من مصرف إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى.

- ولتحديد نموذج الانحدار الأمثل تم استخدام اختبار (Redundant Fixed Effects test) للمفاضلة بين نمودجي الانحدار التجميعي (PM) والثابت (FEM) على أساس قبول أو رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر ثابت مقطعي، و/أو أثر ثابت زمني خاص بكل مصرف من المصارف المدروسة في إمكانية حدوث الفشل المالي فيها، حيث أن رفض فرضية العدم يجعل أسلوب الانحدار التجميعي (PM) بوساطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) غير ملائم لتقدير معاملات الدراسة.

- في حين تم استخدام اختبار (Hausman Test) للمفاضلة بين نمودجي الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) وذي الأثر العشوائي (REM) على أساس قبول أو رفض فرضية العدم في حال عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية المقطعية، و/أو الآثار الزمنية والمتغيرات المستقلة، حيث يكون تقدير الأثر العشوائي (REM) كفوؤاً في حال قبول فرضية العدم.

أولاً علاقات الارتباط بين المتغيرات المدروسة:

يبين الجدول (18) علاقات الارتباط ومستواه بين جميع المتغيرات المدروسة، إذ يبين قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، وذلك لدراسة الارتباط البيئي بين هذه المتغيرات (Multicolleniarity).

حيث يتضح من الجدول (18) أن جميع المتغيرات المستقلة ليس لديها علاقات ارتباط معنوية قوية فيما بينها، وذلك باستثناء مقياسي الربحية المعدلة (ROA\$)، (ROE\$)، حيث بلغت درجة الارتباط الطردية بينهما +0.86، وبالتالي للتخلص من مشكلة الارتباط البيئي (Multicolleniarity) يجب حذف أحد هذه المتغيرات المرتبطة من المتغيرات التي سيتم دراسة تأثيرها في المتغير التابع مؤشر (Texas)، ويتم ذلك تبعاً لدرجة قوة الارتباط بالمتغير التابع مؤشر (Texas)، حيث تم استبعاد مقياس العائد على الأصول المعدل (ROA\$) من النموذج، فقد بلغت درجة الارتباط العكسي بينه وبين المتغير التابع مؤشر (Texas) -0.34، بينما بلغت درجة الارتباط العكسي بين مقياس الربحية: العائد على حقوق الملكية المعدل (ROE\$) والمتغير التابع مؤشر (Texas) - 0.46.

الجدول (18) معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

	TEXAS	Adec	BM	Cov	Qual	Liq	Net/dep	Roa\$	Roe\$
TEXAS	1								
Adec	-0.50*	1							
BM	*0.23-	*0.40	1						
Cov	*0.15	0.12-	*0.28	1					
Qual	*0.53	0.06	*0.34	*0.54	1				
Liq	*0.18-	*0.44	0.12	0.051-	0.04	1			
Net/dep	*0.12-	0.004-	0.10-	*0.39-	*0.45-	*0.13-	1		
Roa\$	*0.34-	0.02	0.017-	*0.32-	*0.47-	0.04-	0.11	1	
Roe\$	*0.46-	*0.13	0.057	*0.31-	*0.43-	0.014-	0.13	*0.86	1

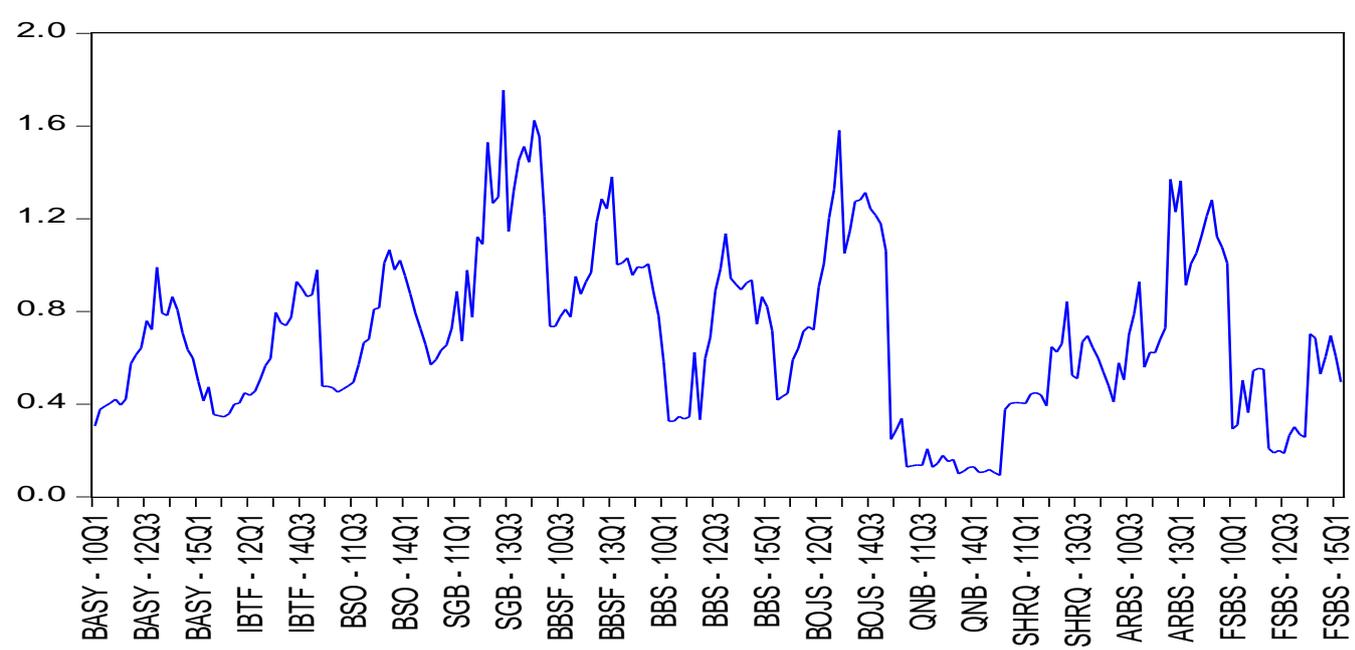
* تمثل مستوى المعنوية وهي 5% والمقابلة لدرجة ثقة 95%، المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 7)

ثانياً- دراسة الاستقرار المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية باستخدام مؤشر (Texas) واختبار الفرضية الثانية:

يبين لنا الشكل البياني (3) تطور قيم مؤشر الفشل المالي (Texas) الخاص بكل مصرف من مصارف العينة المدروسة خلال الفترة الزمنية المختبرة، والممتدة من الربع الأول لعام 2010 وحتى الربع الثالث لعام 2015، وذلك على النحو التالي:

الشكل (3) تطور قيم مؤشر (Texas) خلال فترة الدراسة

TEXAS



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 7)

يتضح من الشكل البياني (3) أن مؤشر الفشل المالي (Texas) قد تجاوز الواحد الصحيح في عدة مصارف وفي عدة فترات زمنية، فعندما تتجاوز قيمة مؤشر (Texas) الواحد الصحيح، فإن هذا يدل على ارتفاع احتمال حدوث الفشل المالي في المصرف المدروس، حيث تكون الأصول غير المنتجة (القروض غير المنتجة + الأصول الثابتة) قد تجاوزت المخصصات المشككة لتغطية القروض غير المنتجة وحقوق الملكية مجتمعة.

وهذا ما يتوافق مع ما توصل إليه (Jesswein & Houston, 2009)¹⁷² في دراستهما، حيث ربطا بين تجاوز قيمة مؤشر (Texas) الواحد الصحيح وبين ارتفاع احتمال حدوث الفشل المالي المصرفي.

- وبالتالي نستطيع قبول الفرضية الثانية، التي تنص على عدم تمتع معظم المصارف المدروسة بالاستقرار المالي، وعلى الأخص كل من مصرف سورية والمهجر (BSO)، ومصرف سورية والخليج (SGB)، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، ومصرف الأردن - سورية (BOJS) والمصرف العربي - سورية (ARBS).

فأكبر قيمة لمؤشر الفشل المالي (Texas) في جميع المصارف المدروسة، وخلال كامل الفترة الزمنية المختبرة هي قيمة مؤشر (Texas) الخاص بمصرف سورية والخليج (SGB)، وذلك في الربع الثاني من عام 2013، فقد بلغت قيمة مؤشر (Texas) الخاص بمصرف سورية والخليج 175.45%، إذ أن قيم مؤشر (Texas) الخاصة بمصرف سورية والخليج بدأت في تجاوز الواحد الصحيح منذ الربع الأول من

¹⁷² Jesswein Kurt, Houston Sam, Previous Reference, P 68.

عام 2012 وذلك مع بداية تحقيق المصرف للخسائر بسبب انخفاض جودة محافظته الائتمانية من 7.64% في نهاية عام 2011 إلى 17.22% في الربع الأول من عام 2012، أما كفاية رأس مال المصرف فقد انخفضت في نهاية عامي 2013 و2014 إلى ما دون النسبة المعيارية " 8% "¹⁷³، كما أن مؤشر (Texas) الخاص بمصرف سورية والخليج استمر في تجاوز الواحد الصحيح حتى الربع الثالث من عام 2015 حيث بلغت قيمة مؤشر (Texas) 143.46%.

- أما مصرف سورية والمهجر (BSO) فقد تجاوزت قيمة مؤشر (Texas) الخاصة به الواحد الصحيح في الفترات الربعية التالية: الربع الأول والربع الثاني والربع الرابع من عام 2013، فقد بلغت قيم مؤشر (Texas) الخاصة بمصرف سورية والمهجر 100.85%، 106.59% و 102.07% على التوالي، فجودة المحفظة الائتمانية الخاصة بالمصرف انخفضت بشكل كبير في نهاية عام 2013 عنها في نهاية عام 2012، حيث تراجعت جودة المحفظة الائتمانية الخاصة بمصرف سورية والمهجر (BSO) من 21.15% في نهاية عام 2012 إلى 41.71% في نهاية عام 2013.

- وفيما يتعلق بقيمة مؤشر (Texas) الخاصة بمصرف بيمو السعودي الفرنسي (BBSF) فقد تجاوزت الواحد الصحيح في الفترة الزمنية الواقعة بين الربع الثاني من عام 2012 والربع الرابع من عام 2013، حيث أن أكبر قيمة لمؤشر (Texas) الخاص بمصرف بيمو السعودي الفرنسي كانت في الربع الأول من عام 2013، والتي بلغت 138.02%. وقد تراقق هذا الارتفاع في قيم مؤشر (Texas) الخاص بمصرف بيمو السعودي الفرنسي مع تراجع في جودة محافظته الائتمانية من 23.51% في الربع الثاني من عام 2012 إلى 39.21% في الربع الرابع من عام 2013.

وبالنسبة لمصرف الأردن-سورية (BOJS) فقد تجاوزت قيمة مؤشر (Texas) الخاصة به الواحد الصحيح في الفترة الواقعة بين الربع الثاني من عام 2012 وحتى نهاية الفترة المدروسة في الربع الثاني من عام 2015، فقد بلغت أكبر قيمة لمؤشر (Texas) الخاص بمصرف الأردن-سورية 158.13%¹⁷⁴ وذلك في الربع الأول من عام 2013، بسبب تحقيق المصرف لخسائر متلاحقة منذ عام 2012، حيث بلغ معدل العائد على حقوق الملكية المعدل 45.30-%، -102.16% و-61.69% في 2012، 2013 و2014 على التوالي.

¹⁷³ فقد بلغت كفاية رأس مال مصرف سورية والخليج (SGB) 7.94% في نهاية عام 2013 و 5.82% في نهاية عام 2014 و 5.18% في الربع الثالث من عام 2015، وذلك بعد أن استخدم رأس مال المصرف في امتصاص الخسائر المتراكمة والتي بلغت 5 مليارات ل.س نهاية عام 2014.

¹⁷⁴ والتي تعد ثاني أكبر قيمة لمؤشر (Texas) في المصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية المدروسة بعد مصرف سورية والخليج، والذي بلغت أكبر قيمة لمؤشر (Texas) الخاص به 175.45% وذلك في الربع الثاني لعام 2013.

أما المصرف العربي سورية (ARBS) فقد تجاوزت قيمة مؤشر (Texas) الخاصة به الواحد الصحيح في الفترة الواقعة بين الربع الثالث من عام 2012 وحتى الربع الأول من عام 2013، كذلك في الفترة الزمنية الواقعة بين الربع الثالث من عام 2013 وحتى نهاية الفترة الزمنية المدروسة في الربع الثاني من عام 2015.

حيث أن أكبر قيمة لمؤشر (Texas) الخاصة بالمصرف العربي-سورية بلغت 136.99% في الربع الثالث من عام 2012، وذلك بسبب تحقيق المصرف لخسائر متلاحقة منذ عام 2012، حيث بلغ معدل العائد على حقوق الملكية المعدل 26.33%-، 46.60%-، و 43.96%- في الأعوام 2012، 2013، و 2014 على التوالي.

ثالثاً- النموذج المقترح للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية واختبار الفرضية الثالثة:

بعد تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ودراسة تطور قيم مؤشر (Texas) الخاص بكل مصرف من المصارف المدروسة خلال كامل الفترة المختبرة¹⁷⁵ تم بناء نموذج الانحدار المتعدد باستخدام منهجية تحليل حزم البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data Analyze) خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول عام 2010 وحتى الربع الرابع من عام 2014 وباستخدام أساليب نماذج الانحدار التالية:

نموذج الانحدار التجميعي (PM) (Pooled Regression Model)، نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) (Fixed Effects Model) و نموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM) (Random Effects Model) وظهرت لدينا النتائج الملخصة في الجدول (19) كالتالي:

الجدول (19) مقارنة نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونتائج نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) ونتائج نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي (REM)

المتغيرات	نتائج الانحدار التجميعي (PM)	نتائج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM)	نتائج الانحدار ذي الأثر العشوائي (REM)
C	0.58*	0.50*	0.45*
Adec	-0.34*	-0.09	-0.24*
BM	-0.12*	-0.12*	-0.02
Cov	-0.38*	-0.17*	-0.25*
Qual	1.45*	0.97*	1.17*

¹⁷⁵ منذ الربع الأول لعام 2010 وحتى الربع الثالث من عام 2015.

0.05*	0.05*	0.027	Liq
0.25*	0.23*	0.23*	Net/dep
-0.20*	-0.23*	-0.18	ROE\$
0.68	0.91	0.72	R-squared
0.67	0.89	0.71	Adj-R-squared
64.43	49.46	77.48	F-statistics
0.00	0.00	0.00	p-value

*تمثل مستوى المعنوية، وهي 5% والمقابلة لدرجة ثقة 95%

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 7)

ومن ثم تم إجراء اختبار (Redundant Fixed Effects test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM)، كما تم إجراء اختبار (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) ونموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي (REM) وذلك كالتالي :

- اختبار (Redundant Fixed Effects test)

للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PM) ونموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) تم إجراء اختبار (Redundant Fixed Effects test)، حيث يتضح من الجدول (20) أن احتمالية عدم وجود أثر ثابت مقطعي (Cross-section effect) أصغر من 5%، أي يوجد أثر ثابت مقطعي خاص بكل مصرف من المصارف المدروسة على قيم مؤشر (Texas) للفشل المالي. كذلك هو الأمر بالنسبة لأثر الفترة الزمنية (Time effect)، حيث أن احتمالية عدم وجود أثر ثابت للفترة الزمنية أصغر من 5%، أي يوجد أثر خاص بالفترة الزمنية على قيم مؤشر (Texas) للفشل المالي.

وبالتالي فإن نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) أفضل من نموذج الانحدار التجميعي (PM)، أي أن الآثار المقطعية الفردية الخاصة بالمصارف المدروسة وآثار الفترة الزمنية المدروسة مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، ولا يمكن إهمالها وتؤثر في إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة.

الجدول (20) اختبار (Redundant Fixed Effects test)

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ014
Test cross-section and period fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	25.968708	(10,176)	0.0000
Cross-section Chi-square	193.071783	10	0.0000
Period F	2.418452	(19,176)	0.0014
Period Chi-square	49.409773	19	0.0002
Cross-Section/Period F	12.437338	(29,176)	0.0000
Cross-Section/Period Chi-square	237.478650	29	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews7)

- اختبار (Hausman Test)

للمفاضلة بين نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) ونموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي (REM) واختيار النموذج الأدق والأكثر تمثيلاً، تم إجراء اختبار (Hausman Test).

فكما يتضح من الجدول (21) أن احتمالية عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية المقطعية والمتغيرات المستقلة، أي وجود تأثير عشوائي لكل مصرف من المصارف المدروسة أصغر من 5%، أي يوجد أثر ثابت لكل مصرف من المصارف المدروسة على قيم مؤشر (Texas) للفشل المالي.

- وبالتالي فإن نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) هو النموذج الأفضل، أي أن الآثار المقطعية الفردية الخاصة بالمصارف المدروسة، وآثار الفترة الزمنية المدروسة مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، وتؤثر في إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة. ونموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM) غير كفء وغير فعال.

الجدول (21) اختبار (Hausman Test)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ014
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	41.483605	7	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 7)

وبناء على نتيجة هذا الاختبار تم اعتماد نتائج نموذج الانحدار ذي الأثر المقطعي والزمني الثابت (FEM)، والذي يمثل نموذج الانحدار المتعدد الأمثل، وكما هو موضح في الجدول (22):

الجدول (22) نموذج الانحدار ذو الأثر المقطعي والزمني الثابت (FEM)

Dependent Variable: TEXAS
Method: Panel Least Squares
Date: 11/29/15 Time: 22:28
Sample: 2010Q1 2014Q4
Periods included: 20
Cross-sections included: 11
Total panel (unbalanced) observations: 213

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADEC	-0.092980	0.062373	-1.490700	0.1378
B_M	-0.120772	0.043395	-2.783114	0.0060
COV	-0.175004	0.052982	-3.303101	0.0012
QUAL	0.975746	0.135692	7.190870	0.0000
LIQ	0.055596	0.017170	3.237895	0.0014
NET_DEP	0.232839	0.068481	3.400068	0.0008
ROE\$	-0.239659	0.058889	-4.069691	0.0001
C	0.509889	0.074861	6.811137	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)			
Period fixed (dummy variables)			
R-squared	0.910046	Mean dependent var	0.705024
Adjusted R-squared	0.891647	S.D. dependent var	0.360888
S.E. of regression	0.118794	Akaike info criterion	-1.266249
Sum squared resid	2.483698	Schwarz criterion	-0.682362
Log likelihood	171.8555	Hannan-Quinn criter.	-1.030281
F-statistic	49.46017	Durbin-Watson stat	1.024790
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews7)

يتضح من الجدول (22) أن قيمة معامل التحديد (R-Square)¹⁷⁶ بلغت 91%، أما معامل التحديد المعدل (Adj-R-Square) فبلغ 89.16%. أي أن القيمة الدفترية نسبة للقيمة السوقية لسهم المصرف (BM)، ومعدل تغطية القروض غير المنتجة (Cov)، ونسبة جودة المحفظة المصرفية (QUAL)، ومعدل السيولة (Liq)، ونسبة توظيف الودائع (NET/DEP)، ومعدل العائد على حقوق الملكية المعدل (ROE\$) والأثر الزمني والأثر المقطعي الفردي الخاص بكل مصرف يفسران ما مقداره 91% من قيمة مؤشر الفشل المالي (Texas)، وهي بلا شك نسبة جيدة تؤكد صحة تبني نتائج نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت (FEM) و موثوقية النتائج التي تم التوصل إليها، حيث بلغ الخطأ المعياري (S.E of regression) الخاص بالنموذج 0.11 .

- وبالتالي يمكن رفض الفرضية الثالثة، والتي تنص على عدم صلاحية مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية. والقول بأن مؤشر (Texas) ملائم لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية.

أما عن طبيعة واتجاه علاقة المتغيرات المستقلة بمؤشر (Texas) فيتضح من الجدول (22) ما يلي:

¹⁷⁶ يمثل نسبة التباين المفسر إلى التباين الكلي.

- عدم وجود علاقة معنوية بين كفاية رأس المال المصرفي (Adec) ومؤشر (Texas)، حيث أن هذه النتيجة تتعارض مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (الطوخي، 2008)¹⁷⁷ ويمكن تفسير هذه العلاقة غير المألوفة، بكون انخفاض كفاية رأس المال المصرفي (Adec) عن النسبة المعيارية الـ "8 %"، والذي ترافق مع ارتفاع في قيم مؤشر (Texas) حصل استثنائياً في مصرف وحيد من بين المصارف الأحد عشر المدروسة خلال فترة البحث المختبرة (من الربع الأول عام 2010 وحتى الربع الرابع من عام 2014)، وهو مصرف سورية والخليج (SGB) الذي قام باستخدام رأس ماله في امتصاص خسائره التشغيلية المتراكمة في نهاية عام 2014، والناجمة بشكل أساسي عن سوء سياساته الإدارية والائتمانية وعن عوامل أخرى غير مالية .
- وجود علاقة معنوية عكسية بين نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية لسهم المصرف (B_M) و مؤشر (Texas) وهذا ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Curry&Elmer, 2004)¹⁷⁸، فكلما انخفضت نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية لسهم المصرف (B_M) ارتفعت قيمة مؤشر (Texas) وارتفعت إمكانية حدوث إفسار مالي مصرفي يمهّد لحدوث فشل مالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية، وذلك عندما تكون القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية لسهم المصرف ويكون سعر السهم السوقي مقيم بأكثر من قيمته العادلة الدفترية، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في قيمة السهم السوقية بكثرة المضاربات على سهم المصرف وبالتالي حدوث ارتفاع وهمي في القيمة السوقية لسهم المصرف المدروس.
- وجود علاقة معنوية عكسية بين نسبة تغطية القروض غير المنتجة (COV) ومؤشر (Texas)، وهذا ما يتوافق مع نتيجة دراسة (Kunt & Detragiache, 1998)¹⁷⁹، حيث كلما ارتفعت نسبة التغطية للقروض غير المنتجة انخفضت إمكانية حدوث فشل مالي مصرفي، الأمر الذي يمكن تفسيره بسياسة الحيطة والحذر، التي تتبعها المصارف السورية الخاصة التقليدية، وقيامها بزيادة مخصصات القروض غير المنتجة، لمواجهة حالة عدم التأكد وارتفاع المخاطر الائتمانية والتشغيلية.
- وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر (Texas) ونسبة جودة المحفظة الائتمانية المصرفية (QUAL)، وهذا ما يتوافق مع نتيجة دراسة (Kunt& Detragiache, 1998)¹⁸⁰، حيث يمكن تفسير هذه العلاقة بأنه كلما ارتفعت نسبة جودة محفظة القروض المصرفية، أي كلما ارتفعت نسبة

¹⁷⁷ الطوخي، عبد النبي إسماعيل، مرجع سابق، 2008، ص 12.

¹⁷⁸ Curry, Elmer, Previous Reference, 2004, P17.

¹⁷⁹ Demirguc-Kunt A., Detragiache E, Previous Reference, 1998, P 92

¹⁸⁰ Demirguc-Kunt A., Detragiache E, Previous Reference, 1998, P 91.

القروض غير المنتجة لإجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، ارتفعت قيمة مؤشر الفشل المالي (Texas) وارتفعت إمكانية حدوث فشل مالي مصرفي.

- وجود علاقة ضعيفة طردية معنوية بين مؤشر (Texas) ونسبة السيولة المصرفية (LIQ) ، وهذا ما يتعارض مع نتيجة دراسة (الطوخي، 2008) ¹⁸¹ والذي يمكن تفسيره بسياسة الحيطة والحذر التي تتبعها المصارف السورية الخاصة حيث تحتفظ المصارف بنسب سيولة مرتفعة لمواجهة أي التزام طارئ، قد تتعرض له مع ارتفاع المخاطر الائتمانية والتشغيلية التي تتعرض لها.

- وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر (Texas) ومعدل توظيف الودائع (NET_DEP)، وهذا ما يتوافق مع دراسة (الطوخي، 2008) ¹⁸²، حيث يمكن تفسير هذه العلاقة بأنه ومع الصعوبات والظروف الحالية التي تعانيها معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية، فإن ارتفاع نسبة توظيف الودائع يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة وارتفاع إمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي، الذي قد يحدث بسبب ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة و/أو انخفاض حجم ودائع العملاء، وبالتالي فإن ارتفاع خطر حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية يترافق مع ارتفاع معدل توظيف الودائع لديها بسبب إتباع معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية لسياسة صارمة في منح تسهيلات ائتمانية جديدة، وارتفاع سحب ودائع العملاء، وتراجع حجم ودائع العملاء لدى المصارف السورية الخاصة التقليدية، حيث بلغ متوسط معدل نمو ودائع العملاء في القطاع المصرفي الخاص التقليدي 13% في عام 2014 متراجعاً عن قيمته في عام 2013.

- وجود علاقة معنوية عكسية بين مؤشر (Texas) ومعدل العائد على حقوق الملكية المعدل (ROE\$)، الأمر الذي يتوافق مع نتيجة دراسة (Lana & Igor, 2008) ¹⁸³، فالانخفاض الحاد والكبير في الأرباح التشغيلية الحقيقية المصرفية يساهم بشكل كبير في حدوث الفشل المالي.

ويأخذ نموذج الانحدار النهائي الشكل التالي:

$$\text{TEXAS} = 0.50 - 0.12 * \text{B_M} - 0.17 * \text{COV} + 0.97 * \text{QUAL} + 0.05 * \text{LIQ} + 0.23 * \text{NET_DEP} \\ - 0.23 * \text{ROE\$} + \text{CX} = \text{F}$$

حيث CX=F يمثل الأثر الثابت الزمني، والأثر الثابت المقطعي الخاص بكل مصرف والمرتبط بالمتغيرات المستقلة والمؤثر في قيم مؤشر (Texas) والذي تم عرضه في الجدول (23).

¹⁸¹ الطوخي عبد النبي إسماعيل، مرجع سابق، 2008، ص 13.

¹⁸² الطوخي عبد النبي إسماعيل، مرجع سابق، 2008، ص 18.

¹⁸³ Iviđuci Lana, Kunovac Davor, Ljubaj Igor, Previous Reference , 2008, P5.

الجدول (23) الأثر الزمني والأثر المقطعي الثابت والخاص بكل مصرف وكل فترة زمنية مدروسة على مؤشر الفشل المالي

الأثر الزمني	الفترة الزمنية	المصرف	الأثر المقطعي
-0.044422	2010Q1	BASY	-0.043514
-0.107090	2010Q2	IBTF	-0.054258
-0.082277	2010Q3	BSO	0.075349
-0.093294	2010Q4	SGB	0.323323
-0.056727	2011Q1	BBSF	0.284510
-0.041165	2011Q2	BBS	-0.055414
-0.004646	2011Q3	BOJS	0.109430
-0.035719	2011Q4	QNB	-0.420064
0.010671	2012Q1	SHRQ	-0.116765
0.064444	2012Q2	ARBS	0.103231
0.149032	2012Q3	FSBS	-0.205828
0.093985	2012Q4		
0.162718	2013Q1		
-0.014479	2013Q2		
-0.048244	2013Q3		
-0.034188	2013Q4		
0.043868	2014Q1		
0.050281	2014Q2		
0.013254	2014Q3		
-0.027966	2014Q4		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews7)

يتضح من الجدول (23) وجود أثر ثابت مقطعي إيجابي لكل من مصرف سورية والمهجر (BSO)، ومصرف سورية والخليج (SGB)، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، ومصرف الأردن_سورية (BOJS) والمصرف العربي_سورية (ARBS) على قيم مؤشر (Texas). حيث أن أكبر أثر مقطعي إيجابي على مؤشر (Texas) هو الأثر المقطعي الثابت الخاص بمصرف سورية والخليج (SGB)، فقد بلغ الأثر المقطعي الثابت الخاص بمصرف الخليج- سورية (SGB) على قيم مؤشر (Texas) 0.32 ، تلاه في قوة التأثير على قيم مؤشر (Texas) الأثر المقطعي الفردي الخاص بمصرف بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، حيث بلغ الأثر المقطعي الفردي الخاص به 0.28.

ويتضح من الجدول (23) وجود أثر زمني إيجابي في قيم مؤشر (Texas) لكل من الفترات الربعية الممتدة من الربع الأول من عام 2012 وحتى الربع الأول من عام 2013 ، وكذلك من الربع الأول لعام 2014 وحتى الربع الثالث لعام 2014.

- أي أن الأثر المقطعي الثابت للمصارف المذكورة ، والأثر الزمني الثابت لهذه الفترات الزمنية بالتحديد كان الأكثر تأثيراً على قيم مؤشر (Texas)، وذلك من حيث مساهمتها في رفع قيم مؤشر (Texas) لتتجاوز الواحد الصحيح وبالتالي ارتفاع إمكانية حدوث فشل مالي في هذه المصارف تحديداً خلال هذه الفترات الزمنية الربعية، الأمر الذي يؤكد صحة النتيجة التي سبق وتوصلنا إليها من خلال تحليل تطور قيم مؤشر (Texas) الخاص بكل مصرف من المصارف المدروسة في الشكل البياني (3) بعدم تمتع كل من مصرف سورية والمهجر (BSO)، ومصرف سورية والخليج (SGB)، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، ومصرف الأردن- سورية (BOJS) والمصرف العربي- سورية (ARBS) بالاستقرار المالي.

رابعاً- القدرة التنبؤية للنموذج المقدم واختبار الفرضية الرابعة :

تزداد جودة التنبؤ ودقته بانخفاض الفرق بين القيمة الفعلية للظاهرة والقيم المتنبأ بها، إذ أن أي قرار مستقبلي تتوقف نتائجه من حيث العوائد والتكاليف على مدى الدقة في التنبؤ، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على بيانات تتسم بالدقة .

وللتأكد من أداء النموذج وقدرته على التنبؤ بقيم مؤشر (Texas)، تم إجراء اختبار للقدرة التنبؤية للنموذج خلال الفترة الزمنية الربعية الممتدة من الربع الأول من عام 2015 وحتى الربع الثالث من عام 2015، أي خلال ثلاث فترات ربعية خارج حدود الفترة الزمنية للعينة المستخدمة في بناء نموذج الفشل المالي، فظهرت لدينا النتائج الموضحة في الجدول (24) كالتالي:

الجدول (24) تقييم التنبؤ بقيم مؤشر (Texas)

Forecast: TE XASF	
Actual: TE XAS	
Forecast sample: 2015Q1 2015Q3	
Included observations: 33	
Root Mean Squared Error	0.201761
Mean Absolute Error	0.154920
Mean Abs. Percent Error	27.51009
Theil Inequality Coefficient	0.120521
Bias Proportion	0.048440
Variance Proportion	0.019334
Covariance Proportion	0.932226

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 7)

- ويمكن تفسير هذه النتائج بالاعتماد على مقاييس تقييم جودة التنبؤ:¹⁸⁴

ففي معظم حالات التنبؤ تعتبر الدقة هي المقياس الأساسي في اختيار طريقة التنبؤ المناسبة، وفي أغلب التنبؤات، مهما كانت طريقة التنبؤ تميل نتيجة التنبؤ إلى أن تكون إلى درجة ما غير صحيحة، لذلك لا بد من تقييم جودة التنبؤ بمقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدرة، هذه المقارنة تكشف لنا حجم الأخطاء في التنبؤ أو جودة التنبؤ، فأغلب مقاييس جودة التنبؤ تعتمد على حساب الانحراف بين القيم الفعلية للسلسلة والقيم المقدرة، ومن هذه المقاييس:

1- متوسط الأخطاء (الانحرافات) Bias

يعرف مقياس متوسط الانحرافات بالعلاقة التالية:

$$Bias = \frac{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t}{n}$$

حيث: $\varepsilon_t = Y_t - \hat{Y}_t$ الخطأ أو انحراف القيمة المقدرة عن القيمة الحقيقية في الفترة t .

Y_t القيمة الحقيقية أو الفعلية في الفترة t .

\hat{Y}_t القيمة المقدرة أو المتنبأ بها.

» طول السلسلة الزمنية.

حيث يقيس مقياس متوسط الأخطاء (الانحرافات) (Bias): البعد بين متوسط القيم المقدرة عن متوسط القيم الفعلية خلال الفترة المتنبأ بها، فكلما صغرت نسبة متوسط الأخطاء (Bias) زادت جودة التنبؤ. ويتضح من الجدول (24) أن متوسط الأخطاء (Bias) صغير نسبياً حيث بلغت نسبة متوسط أخطاء التنبؤ 4.84%.

• مقياس ثايل (Theil Inequality Coefficient)

يعطى هذا المقياس بالعلاقة التالية:

$$U = \frac{\sqrt{H^{-1} \sum_{h=1}^H (\hat{Y}_{T+h} - Y_{T+h})^2}}{\sqrt{H^{-1} \sum_{h=1}^H Y_{T+h}^2} + \sqrt{H^{-1} \sum_{h=1}^H \hat{Y}_{T+h}^2}}$$

حيث H هي عدد المفردات المتنبأ بقيمها $H = 1, 2, \dots, n$ ، وهي في دراستنا (مفردة $H = 33$)

¹⁸⁴ العبيد عبد الرحمن الأحمد، مبادئ التنبؤ الإداري، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004،

- يكون التنبؤ جيداً عندما يكون $U=0$.
- يكون التنبؤ فاشلاً عندما يكون $U=1$.

ويتضح من الجدول (24) أن قيمة مقياس $Theil= 0.12$ وهي نسبة جيدة تقترب من الصفر، وتدل على أن النموذج المقدم للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية له قدرة جيدة على التنبؤ بقيم مؤشر (Texas) المستقبلية المقدرة (Texasf).

والجدول (25) يقدم مقارنة للقيم التقديرية (Texasf) والقيم الفعلية لمؤشر (Texas)، حيث تم حساب القيم التقديرية التنبؤية (Texasf) والممثلة لإمكانية حدوث الفشل المالي المصرفي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2015 وحتى الربع الثالث من عام 2015، ومقارنتها مع القيم الفعلية لمؤشر (Texas) خلال هذه الفترة الزمنية. فكلما اقتربت القيم التقديرية التنبؤية (Texasf) من القيم الفعلية لمؤشر (Texas)، كان النموذج أكثر فعالية في التنبؤ.

الجدول (25) مقارنة القيم التقديرية المحسوبة (Texasf) والقيم الفعلية لمؤشر (Texas)

الفروق	Texas	Texasf	المصرف	العام
0.09668	0.49675	0.59342	BASY	Q1-15
0.17194	0.41438	0.58632	BASY	Q2-15
0.19487	0.37311	0.56798	BASY	Q3-15
-0.1315	0.87128	0.73978	IBTF	Q1-15
-0.1787	0.97895	0.80027	IBTF	Q2-15
-0.1738	0.95645	0.78269	IBTF	Q3-15
0.2499	0.65465	0.90455	BSO	Q1-15
0.29857	0.56935	0.86792	BSO	Q2-15
0.3411	0.51143	0.85252	BSO	Q3-15
-0.2182	1.55401	1.33582	SGB	Q1-15
-0.0971	1.21051	1.11341	SGB	Q2-15
-0.0957	1.43455	1.33888	SGB	Q3-15
0.13227	0.88533	1.0176	BBSF	Q1-15
0.19568	0.78206	0.97773	BBSF	Q2-15
0.73485	0.74164	1.47649	BBSF	Q3-15
-0.0496	0.82025	0.77068	BBS	Q1-15
-0.0048	0.71561	0.71086	BBS	Q2-15
0.02761	0.65164	0.67925	BBS	Q3-15

0.03542	1.17772	1.21314	BOJS	Q1-15
0.12565	1.06171	1.18736	BOJS	Q2-15
0.12438	0.96478	1.08915	BOJS	Q3-15
0.11902	0.10385	0.22287	QNB	Q1-15
-0.0295	0.09208	0.06259	QNB	Q2-15
-0.0175	0.08614	0.06866	QNB	Q3-15
-0.0518	0.48083	0.42907	SHRQ	Q1-15
-0.0982	0.40911	0.31093	SHRQ	Q2-15
-0.0951	0.40985	0.31477	SHRQ	Q3-15
0.08556	1.07584	1.1614	ARBS	Q1-15
0.16681	1.0075	1.17431	ARBS	Q2-15
0.18859	0.96283	1.15142	ARBS	Q3-15
-0.1747	0.60489	0.43016	FSBS	Q1-15
-0.1897	0.4953	0.30563	FSBS	Q2-15
-0.2179	0.50434	0.28648	FSBS	Q3-15

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 7)

يتضح من الجدول (25) صغر الفروق بين القيم التقديرية التنبؤية (Texasf) والقيم الفعلية لمؤشر (Texas)، حيث أن جميع الفروق أصغر من الواحد الصحيح.

وللمزيد من التأكد من عدم وجود فروق جوهرية معنوية بين القيم التقديرية التنبؤية المحسوبة (Texasf) والقيم الفعلية لمؤشر (Texas) تم إجراء اختبار (Test of Equality of Means).

إذ يتضح من الجدول (26) عدم وجود فروق معنوية بين كل من القيم التقديرية (Texasf) والقيم الفعلية لمؤشر (Texas)، حيث أن الاحتمال المقابل لاختبار (Anova F-test) أكبر من 5%، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين القيم التقديرية التنبؤية (Texasf) والقيم الفعلية لمؤشر (Texas)، وهو ما يؤكد فعالية التنبؤ المقدم.

- وبالتالي يمكن رفض الفرضية الرابعة، التي تنص على عدم صلاحية النموذج المقدم للتنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية التقليدية الخاصة.

- والقول بأن النموذج المقدم له قدرة جيدة على التنبؤ بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لعام 2015 إلى الربع الثالث لعام 2015.

الجدول (26) اختبار (Test of Equality of Means Between Series)

Test for Equality of Means Between Series

Date: 12/03/15 Time: 00:59

Sample: 2015Q1 2015Q3

Included observations: 33

Method	df	Value	Probability
t-test	86	-0.412826	0.6808
Satterthwaite-Welch t-test*	85.78955	-0.412826	0.6808
Anova F-test	(1, 86)	0.170425	0.6808
Welch F-test*	(1, 85.7896)	0.170425	0.6808

*Test allows for unequal cell variances

Analysis of Variance

Source of Variation	df	Sum of Sq.	Mean Sq.
Between	1	0.024402	0.024402
Within	86	12.31377	0.143183
Total	87	12.33817	0.141818

Category Statistics

Variable	Count	Mean	Std. Dev.	Std. Err. of Mean
TEXAS	33	0.440000	0.368906	0.055615
TEXASF	33	0.560000	0.387653	0.058441
All	66	0.776352	0.376587	0.040144

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 7)

النتائج:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة كما يلي:

- 1- تمكن جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية من الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسبة المعيارية " 8%" خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2010 إلى الربع الرابع من عام 2014، باستثناء مصرف سورية والخليج (SGB) والذي اضطر لاستخدام رأس ماله لامتناس خسائره المتراكمة التشغيلية التي بلغت 5 مليارات ل.س في نهاية عام 2014، والناجئة بشكل أساسي عن سوء سياساته الإدارية والائتمانية وعن عوامل أخرى غير مالية.
- 2- عدم تمتع معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية بالاستقرار المالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول عام 2010 إلى الربع الثالث من عام 2015، وعلى الأخص كل من: مصرف سورية والمهجر (BSO)، ومصرف سورية والخليج (SGB)، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، ومصرف الأردن- سورية (BOJS) والمصرف العربي-سورية (ARBS).
- 3- ملاءمة مؤشر (Texas) لقياس إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول عام 2010 حتى الربع الرابع من عام 2014.
- 4- القدرة الجيدة للنموذج المقدم على التنبؤ بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول عام 2015 إلى الربع الثالث من عام 2015.
- 5- عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر (Texas) وكفاية رأس المال المصرفي (Adec) خلال الفترة الزمنية المستخدمة في بناء نموذج الانحدار المتعدد والممتدة من الربع الأول لعام 2010 إلى الربع الرابع لعام 2014.
- 6- وجود علاقة طردية معنوية بين كل من مؤشر (Texas) ، ومؤشر جودة المحفظة المصرفية (QUAL)، ونسبة السيولة (LIQ) ونسبة توظيف الودائع (NET/DEP) خلال الفترة الزمنية المستخدمة في بناء نموذج الانحدار المتعدد، والممتدة من الربع الأول من عام 2010 إلى الربع الرابع من عام 2014.
- 7- وجود علاقة عكسية معنوية بين كل من مؤشر (Texas) ونسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية لسهم المصرف (B_M)، الربحية مقيسة بمعدل العائد على حقوق الملكية المعدل (Roe\$)، ومعدل التغطية (Cov) خلال الفترة الزمنية المستخدمة في بناء نموذج الانحدار المتعدد، والممتدة من الربع الأول من عام 2010 إلى الربع الرابع من عام 2014.

- 8 - إتباع المصارف السورية الخاصة التقليدية لسياسة تحفظية تحوطيه، وقيامها بزيادة نسبة تغطية القروض غير المنتجة (COV) بشكل كبير بزيادة المخصصات المشككة لتغطية القروض غير المنتجة لمواجهة حالة عدم التأكد وارتفاع المخاطر الائتمانية والتشغيلية خلال الأعوام 2012-2013-2014.
- 9 - إتباع المصارف السورية الخاصة التقليدية لسياسة صارمة، وشبه توقفها عن منح تسهيلات ائتمانية جديدة، ومحاولتها تحصيل جزء من محفظة قروضها المتعثرة، وذلك بسبب ارتفاع مخاطر تعثر القروض المصرفية، وانخفاض جودة محفظة التسهيلات الائتمانية المصرفية (Qual) بشكل كبير خلال الأعوام 2012-2013-2014.
- 10 - احتفاظ المصارف السورية الخاصة التقليدية بنسب سيولة (LIQ) مرتفعة لمواجهة أي التزام طارئ، قد تتعرض له وقيامها برفع نسب السيولة لديها خلال الأعوام 2012-2013-2014 بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية والتشغيلية المحيطة ببيئة العمل المصرفية السورية.
- 11 - تراجع متوسط نسبة نمو ودائع العملاء بشكل كبير في عام 2014 عنها في عام 2013، مع ازدياد هروب الأموال إلى الخارج بسبب تعثر عدد كبير من المشاريع والاستثمارات، وإتباع معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية لسياسة صارمة، في منح التسهيلات الائتمانية الجديدة ومحاولتها تحصيل جزء من محفظة القروض غير المنتجة، ما أدى إلى حدوث ارتفاع وهمي في معدل نمو التسهيلات الائتمانية وإلى ارتفاع نسبة توظيف ودائع العملاء بشكل ضئيل في نهاية عام 2014 لتصل إلى 37%، وذلك في ظل تزايد المخاطر التشغيلية والائتمانية وارتفاع إمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية التقليدية الخاصة.
- 12 - الانخفاض الحاد والكبير في كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات المعدل بعد استبعاد أرباح/ خسائر تقييم القطع البنوي غير المحققة (ROE\$)، وتحقيق معظم المصارف السورية الخاصة التقليدية لخسائر تشغيلية في الأعوام 2012-2013-2014.

التوصيات :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. إنشاء نظام للإنذار المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة التقليدية بالاعتماد على النموذج المقدم في هذه الدراسة، وذلك بتبني مصرف سورية المركزي لهذا النموذج وقيامه بالإلزام المصارف السورية الخاصة التقليدية بتطبيق هذا النموذج وبشكل دوري ومستمر.
2. إجراء دراسة مشابهة عن التنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي وتطبيقها على المصارف السورية العامة وعلى المصارف السورية الخاصة الإسلامية.
3. تحسين جودة النموذج المقدم في هذه الدراسة بإدراج متغيرات الاقتصاد الكلي فور الإفصاح عن البيانات الرسمية عنها، ومن أهم المتغيرات المقترحة تضمينها: تقلبات سعر الصرف ومعدل التضخم.
4. تدعيم الثقة بسلامة القطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي، والحرص على بقاء واستمرارية واستقرار عمل المصارف السورية الخاصة، عبر تدعيم المراكز المالية للمصارف المعسرة، والتي يحتمل أن تقع بالفشل المالي بتحصيل أكبر قدر ممكن من محفظة القروض المصرفية غير المنتجة لتقليص حجم الخسائر التشغيلية لديها، وزيادة رؤوس أموالها بطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام في سوق دمشق للأوراق المالية .
5. قيام مصرف سورية المركزي بتعزيز ثقة المودعين، وإشاعة جو من الاطمئنان والأمان المصرفي وذلك عبر قيامه بأداء وظيفته كمقرض أخير للمصارف المعسرة، وتطبيق نظام التأمين على الودائع لتعزز شعور الاطمئنان لدى المودعين بضمان رد وديائعهم عند حدوث الفشل المالي في أحد المصارف السورية الخاصة التقليدية.
6. تبني إستراتيجية دمج المؤسسات المصرفية المتعثرة بأخرى ناجحة، وإغلاق فروع المصارف التي يرتفع احتمال تعرضها للسرقة.
7. المتابعة المستمرة للمقترضين، والتأكد من تمتعهم بالملاءة المالية ومدى متانة مركزهم المالي وقدرتهم والتزامهم بتسديد أعباء الائتمان الممنوح لهم ضمن الجدول الزمني المحدد لسداد التزاماتهم تجاه المصارف.

المراجع

- باللغة العربية:

- 1 - الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- 2 - الخولي حسني أحمد، إدارة الأزمات المالية في شركات التأمين بالتطبيق على فرع التأمينات العامة في شركات التأمين المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد4، 2006.
- 3 - السعدني نرمين، قراءات في الأزمة الآسيوية، مجلة السياسات الدولية، العدد33، 1998.
- 4 - السعيد إيمان محمد، إطار محاسبي للإفصاح عن التنبؤات المالية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، مصر، جامعة عين شمس، 2006.
- 5 - السيد أحمد كريمة، تحسين دقة التنبؤ بالأرباح باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية- دراسة ميدانية، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009.
- 6 - الشبول فيصل، فضيحة مصرف البتراء انتهت قانونياً ومطالبة الأنتربول بتسليم أحمد الجلي وآخرين، صحيفة الحياة للاقتصاد والمال، العدد 12، عمان، 1992.
- 7 - الشماخ خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، الأردن، 2005.
- 8 - الشيخ عثمان بن موسى، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007.
- 9 - الطوخي عبد النبي إسماعيل، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008.
- 10 - الطويل عمار أكرم، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 11 - العامري محمد علي إبراهيم، البدوي حنان غانم فخور، الأزمة المالية الأشكال المؤشرات النماذج والعدوى المالية - دراسة نظرية تحليلية للأزمة الآسيوية، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15، 2009.
- 12 - العبيد عبد الرحمن الأحمد، مبادئ التنبؤ الإداري، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 13 - العريبي نضال، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 2، 2007.
- 14 - العلي أحمد، الإدارة المالية، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.
- 15 - العلي أحمد، العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة، دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2، 2012.
- 16 - العلمي عمر عبد الحميد محمد، قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك

- التجارية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، مصر، 2010.
- 17 -الغصين راغب، الزرير رانيا، الرقابة المالية والإدارية في المصارف، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.
- 18 -الهباش محمد، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
- 19 -أبو الذهب حسن مدحت، دور صناع السوق في الحد من تقلبات سوق الأوراق المالية في مصر، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2009.
- 20 -أبو رحمة سيرين سميح، اتفاقية بازل II المضمون - الأهمية - الأبعاد التأثيرات - التحديات، الجامعة الإسلامية - غزة، 2007 .
- 21 -أيمن أحمد فرج، التأصيل العلمي لمراجعة التنبؤات المالية وأثرها على معايير المراجعة المتعارف عليها، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1996.
- 22 -أيوب نادرة، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران، الجزائر، 1997.
- 23 -إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان، 2000 .
- 24 -بريندا جونثاليت - إرموسيو، استنباط مؤشرات لتوفير إنذار مبكر بالأزمات المصرفية، مجلة التمويل و التنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد2، 1999.
- 25 -جسيسو فؤاد حمدي، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات)، اتحاد المصارف العربية، 2010.
- 26 -جسيوني علياء، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 12، العدد2، 2010.
- 27 -جلجوك، الأزمات الاقتصادية المعاصرة (الدورية والوسيطه والهيكلية)، تعريب علي القزويني معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، سطيف، دمشق، مطبعة الأمين، 1985.
- 28 -بندق فادي، دور المؤشرات المالية والمؤشرات الصادرة عن سوق الأوراق المالية في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية حالة عملية للسوق المالية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2008 .
- 29 حماد طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001 .
- 30 -حمرة محمد، إدارة المصارف، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.
- 31 -حميدان عدنان عباس، مخول مطانيوس، الإحصاء التطبيقي، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006 .

- 32 -حواط يزن، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2013.
- 33 -زينوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء المصارف، الجزائر، 2009.
- 34 -شاهين علي، مطر جهاد، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث الإنسانية والاقتصادية، المجلد 24، العدد 4، 2011.
- 35 -طفلاح أحمد، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نيسان 2005.
- 36 -عمر محمود عبد السلام، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، المجلد 4، 1996.
- 37 -غريب أحمد محمد، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام المصرية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 23، العدد 1، الزقازيق، مصر، 2001.
- 38 -غصان حسن بلقاسم، قندوز عبد الكريم أحمد، قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية، مجلة معهد التدريب والبحوث الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، 2011.
- 39 -كرم الله علي عبد الرحمن، التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، العدد 32، السعودية، 1982.
- 40 -كريستيان ملدر، عين العاصفة هل يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل؟، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39، العدد 4، 2002.
- 41 -كنعان علي، الأسواق المالية، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.
- 42 -كورنيل فريد، زريق كمال، الأزمة المالية مفهومها - أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2010.
- 43 -كوكش ربي، دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.
- 44 -مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، العدد 35، 2005.
- 45 -مشروع السياسة الوطنية للعلوم و التقنية والابتكار، تقرير القطاعات النقدية/المصرفية والمالية والتجارية، لجنة القطاع المالي لدى الهيئة العليا للبحث العلمي، رئاسة مجلس الوزراء الهيئة العليا للبحث العلمي، 2014.
- 46 -مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا،

9 10 أيلول 2013.

47 -موصلي سليمان، سليمان عدنان، الأسواق المالية، كتاب جامعي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.

المراجع الأجنبية

- باللغة الإنكليزية:

- 1- Baltagi B. H. Econometric Analysis of Panel Data, 2nd edition, New York: John Wiley & Sons, 2000.
- 2- Bank Regulation and Resolution of Banking Crises, centre for Financial and Management Studies (SOAS), University of London, 2012.
- 3- Basel Committee on Banking Supervision Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks, Bank for International Settlements (BIS), Basel, Switzerland, June 2011.
- 4- Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Basel Committee on banking Supervision, BIS, December2010.
- 5- Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, Basel Committee on Banking Supervision, BIS, 3-8 December2010.
- 6- Boyd. J, De Nicolo.G, Jalal.A, Bank risk-taking and competition revised: new theory and new evidence, IMF Working Paper N 06, 2006.
- 7- C. Hull John, Options, Futures and Other Derivatives,8th Edition, Prentice Hall, 2011.
- 8- Curry, Elmer, Fissel, Can the equity market help predict bank failure?, Working paper N.2, Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC), 2004.
- 9- Demirguc-Kunt A., Detragiache E, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, IMF Staff Papers No.1, Vol.45,1998.
- 10-Detrageache.E, Spilimbergo, Crises, Liquidity-Evidence and interpretation, IMF Working Paper N.2, 2001.
- 11-Dietrich.A, Wanzenried.G, Determinants of Bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland, Journal of SocialSciences,vol.2,N.1, 2011.
- 12-Evans Owen and Others, Macro prudential Indicators of Financial Soundness ,Occasional Paper 192, IMF, April 2000.
- 13-Gonela.S, and Chilakamarri.V, US Financial Crisis: The role of Subprime Mortgages, IBS Case Development Center, 2009.
- 14-Graciela L, kaminsky & Carmen M. Reinhart, The twin Crises: The Causes of Banking and Balance of Payments Problems, The American Economic Review, Vol 89, N.3, 1999.
- 15-Gupta Ponam, Aftermath of Banking crises: Effects on real and monetary variables, IMF working papers, June, 2000 .
- 16-Hardy Daniel & Pazarbasigu, Determinants of Banking Crisis, Further Evidence, IMF Staff Papers N.3, Vol.46, 1999.

- 17-Iviđić Lana, Kunovac Davor, Ljubaj Igor, Measuring Bank Insolvency Risk in CEE Countries ,The Fourteenth Dubrovnik, Economic Conference, Croatian National Bank, working paper, June 25 - June 28, 2008.
- 18-Jesswein Kurt, Houston Sam, An Examination of the “Texas Ratio” as a Bank Failure Model, Academy of Banking Studies Journal, Volume 8, N.2, 2009, P 63-73.
- 19-Jhonston Barry, Jingqing Chai and Scumacher Liliana, Assessing Financial System Vulnerability, IMF Working Paper N.5, 2000.
- 20-Jing Tao Yao, Chew Lin Tan, Guidelines for Financial Forecasting with Neural Networks, International Conference on Neural Information, Shanghai, China, 14-18th November, 2001.
- 21-Keegan Mary, Management of Risk: Principles and Concepts, HM Treasury, Working Papers, October 2004.
- 22-Laeven, L. and Valencia, F. Systemic Banking Crises Database: An Update. IMF Working Paper, No. 12,2012.
- 23-Le petit Laetitia, Strobel Frank, Bank insolvency risk and time-varying Z-score measures, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, 24 January 2013.
- 24-Patric.T, Downes , Martson David and Inci Otker, Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country, IMF Discussion Paper N.3, 1999.
- 25-Ping Chen, Hybrid Swarm Intelligence For Earning Forecast, The Accounting Review, Vol.81, No.2, 2004.
- 26-Reinhart, C. M. and Rogoff, K. S, From Financial Crash to Debt Crisis, American Economic Review, 2011.
- 27-Strobel Frank, Bank Insolvency Risk and Z-Score Measures: A Refinement, Department of Economics, University of Birmingham, Birmingham, Discussion Paper N.14, April 2014.
- 28-Tatom John, Predicting failure in the commercial banking industry, Munich Personal Archive, Networks Financial Institute, Working Paper No.1, 2011.
- 29-Xiao, Lulu: Quantitative Early Warning Models for Banking Crises: A Cross Country Comparative Analysis, University of Southampton, 2009.
- 30-Zaghdoudi Taha , Bank Failure Prediction with Logistic Regression, International Journal Of Economics and Financial Issues, vol.3,No.2, 2013.

- باللغة الفرنسية :

- 1- Artus Patrick et Autres, La Crise des Supprimes, Rapports du conseil d’analyse économique, La Documentation Française, Paris, 2008.
- 2- Boyer Robert, Dehove Mario, Plihon Dominique, les Crises Financières, Paris, Rapports du conseil d’analyse économique, la Documentation Française, Paris, 2004.
- 3- De Boissieu Christian, Les Systèmes Financiers: Mutation, Crises et Régulation, 2^{ème} édition, Paris, 2006.
- 4- Rosier Bernard, Les Théories des Crises Economiques, 5^{ème} édition, Paris, 2003.

الملاحق:

الملحق (1) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المدروسة

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 11/28/15 Time: 00:17

Sample: 2010Q1 2015Q3

Included observations: 246

Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	TEXAS	ADEC	B_M	COV	QUAL	LIQ	NET_DEP	ROA\$	ROE\$
TEXAS	1.000000 ----- -----								
ADEC	-0.506921 -9.186113 0.0000	1.000000 ----- -----							
B_M	-0.236999 -3.810601 0.0002	0.403781 6.894259 0.0000	1.000000 ----- -----						
COV	0.150153 2.372367 0.0185	-0.121292 -1.908727 0.0575	0.281800 4.587779 0.0000	1.000000 ----- -----					
QUAL	0.532500 9.827064 0.0000	0.064734 1.013311 0.3119	0.347089 5.781093 0.0000	0.543597 10.11652 0.0000	1.000000 ----- -----				
LIQ	-0.185678 -2.951716 0.0035	0.440670 7.668182 0.0000	0.120060 1.889058 0.0601	-0.051998 -0.813331 0.4168	0.045563 0.712456 0.4769	1.000000 ----- -----			
NET_DEP	-0.128692 -2.027085 0.0437	-0.004335 -0.067716 0.9461	-0.100876 -1.583815 0.1145	-0.395239 -6.721076 0.0000	-0.454799 -7.976898 0.0000	-0.136370 -2.150254 0.0325	1.000000 ----- -----		
ROA\$	-0.344156 -5.725656 0.0000	0.022592 0.352989 0.7244	-0.017180 -0.268403 0.7886	-0.326222 -5.390647 0.0000	-0.475781 -8.449570 0.0000	-0.044882 -0.701790 0.4835	0.119818 1.885199 0.0606	1.000000 ----- -----	
ROE\$	-0.467945 -8.270978 0.0000	0.130114 2.049874 0.0414	0.057275 0.896139 0.3711	-0.315355 -5.190875 0.0000	-0.430610 -7.452693 0.0000	-0.014097 -0.220218 0.8259	0.132233 2.083845 0.0382	0.868540 27.37384 0.0000	1.000000 ----- -----

المصدر: مخرجات برنامج (Eveiws 7)

الملحق (2) نموذج الانحدار التجميعي (PM) (Pooled Regression Model)

Dependent Variable: TEXAS
 Method: Panel Least Squares
 Date: 11/29/15 Time: 22:27
 Sample: 2010Q1 2014Q4
 Periods included: 20
 Cross-sections included: 11
 Total panel (unbalanced) observations: 213

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADEC	-0.340160	0.031480	-10.80572	0.0000
B_M	-0.128008	0.042090	-3.041320	0.0027
COV	-0.389263	0.070515	-5.520288	0.0000
QUAL	1.452837	0.098236	14.78919	0.0000
LIQ	0.027058	0.025771	1.049939	0.2950
NET_DEP	0.239701	0.071970	3.330561	0.0010
ROE\$	-0.187441	0.070650	-2.653102	0.0086
C	0.582897	0.061838	9.426185	0.0000
R-squared	0.725702	Mean dependent var		0.705024
Adjusted R-squared	0.716335	S.D. dependent var		0.360888
S.E. of regression	0.192210	Akaike info criterion		-0.423626
Sum squared resid	7.573625	Schwarz criterion		-0.297380
Log likelihood	53.11616	Hannan-Quinn criter.		-0.372606
F-statistic	77.48022	Durbin-Watson stat		0.594734
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (Eveiws 7)

الملحق (3) نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (FEM) (Fixed Effects Model)

Dependent Variable: TEXAS
 Method: Panel Least Squares
 Date: 11/29/15 Time: 22:28
 Sample: 2010Q1 2014Q4
 Periods included: 20
 Cross-sections included: 11
 Total panel (unbalanced) observations: 213

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADEC	-0.092980	0.062373	-1.490700	0.1378
B_M	-0.120772	0.043395	-2.783114	0.0060
COV	-0.175004	0.052982	-3.303101	0.0012
QUAL	0.975746	0.135692	7.190870	0.0000
LIQ	0.055596	0.017170	3.237895	0.0014
NET_DEP	0.232839	0.068481	3.400068	0.0008
ROE\$	-0.239659	0.058889	-4.069691	0.0001
C	0.509889	0.074861	6.811137	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)
 Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.910046	Mean dependent var		0.705024
Adjusted R-squared	0.891647	S.D. dependent var		0.360888
S.E. of regression	0.118794	Akaike info criterion		-1.266249
Sum squared resid	2.483698	Schwarz criterion		-0.682362
Log likelihood	171.8555	Hannan-Quinn criter.		-1.030281
F-statistic	49.46017	Durbin-Watson stat		1.024790
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (Eveiws 7)

الملحق (4) نموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (REM) (Random Effects Model)

Dependent Variable: TEXAS
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 11/29/15 Time: 22:32
 Sample: 2010Q1 2014Q4
 Periods included: 20
 Cross-sections included: 11
 Total panel (unbalanced) observations: 213
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADEC	-0.247936	0.041778	-5.934675	0.0000
B_M	-0.029145	0.029100	-1.001559	0.3177
COV	-0.257858	0.048880	-5.275297	0.0000
QUAL	1.176132	0.075841	15.50792	0.0000
LIQ	0.057499	0.017306	3.322520	0.0011
NET_DEP	0.257162	0.062472	4.116435	0.0001
ROE\$	-0.204564	0.049137	-4.163159	0.0000
C	0.454482	0.060437	7.519957	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.088611	0.3283
Idiosyncratic random		0.126737	0.6717

Weighted Statistics			
R-squared	0.687506	Mean dependent var	0.218553
Adjusted R-squared	0.676835	S.D. dependent var	0.241717
S.E. of regression	0.136997	Sum squared resid	3.847486
F-statistic	64.43031	Durbin-Watson stat	0.941450
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.668567	Mean dependent var	0.705024
Sum squared resid	9.151160	Durbin-Watson stat	0.395821

المصدر: مخرجات برنامج (Eveiws7)

The Abstract

Due To the importance of Early Prediction of Financial Banking Failure, Especially in light of the increasing risk of banking business in Syria, this study aimed to test (Texas) ratio suitability for measuring the possibility of financial failure at Syrian traditional private banks by studying the evolution of the most important financial performance indicators of Syrian traditional private banks and to indicate whether Syrian traditional private banks enjoy financial stability or not, in an effort to build a standard Model for early Prediction of Financial Failure at Syrian traditional private banks during the period from the first quarter of 2010 to the third quarter of 2015.

In order to achieve these objectives, the researcher built the proposed model for Early Prediction of Financial Banking Failure during the period from the first quarter of 2010 to the fourth quarter of 2014, by using Cross-Sectional series of financial and market performance variables of eleven Syrian traditional private banks and analyzing it using Panel Data Analyze provided by Eviews 7.

This study has concluded that all of the Syrian traditional private banks maintained the capital adequacy ratio within the standard ratio "8%", with the exception of Syria Gulf Bank (SGB), which was forced to use its capital to absorb operational loss, which amounted to 5 billion SP at the end of 2014, and that the most of Syrian traditional private banks don't enjoy financial stability, during the period from the first quarter of 2010 to the end of the third quarter of 2015, in particular: Bank of Syria and Overseas (BSO), Syria Gulf Bank (SGB), Banque Bemo Saudi Fransi (BBSF), Bank of Jordan Syria (BOJS) and the Arab Bank-Syria (ARBS).

This study has also concluded that (Texas) ratio is appropriate to measure the possibility of financial failure at Syrian traditional private banks and the good predictability of the provided model of financial failure at Syrian traditional private banks during the period from the first quarter of 2010 to the third quarter of 2015.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Department of banking and Insurance



A Proposed Model for Early Prediction of Financial Failure at Syrian Private Banks

Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Master Degree in Financial Market

Written By
Nermine Alhamwi

Supervisor
Dr. Rania Zraire

Damascus 2016